جامعة وهران 2
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

مؤسسات المجتمع المدني و دورها في التنمية السياسية في الجزائر
ولاية سعيدة نموذجا

رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير في **علم إجتماع السياسي**

من إعداد الطالب
شريفي محمد رضا

تحت إشراف الأستاذ(ة)
د. مبارك نجاح

تشكيلة لجنة المناقشة :

إسم و لقب الأستاذ	الرتبة العلمية	الصفة	مؤسسة الإنتماء
د. مذكور مصطفى	أستاذ التعليم العالي	الرئيس	جامعة وهران 2
د. نجاح مبارك	أستاذ محاضر - أ -	المشرف و المقرر	جامعة وهران 2
د. الزاوي مصطفى	أستاذ محاضر - أ -	مناقش	جامعة وهران 2
د. بن طرمول عبد العزيز	أستاذ محاضر - أ -	مناقش	جامعة وهران 2

الموسم الـــجامعي
2016/2015

اهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم و زيننا بالحلم و الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

وأصلي وأسلم على الرحمة المهداة محمد صلوات ربي وسلامه عليه وبعد:

أتقدم بإهداء هذا العمل المتواضع الى :

إلى النور الذي يشع قلبي و العقل

و منبع ضوء الليل و النهار

الى شمسي و قمري الوالدين الكريمين أمي و أبي عبد القادر و مختارية

اللذان تعلمت منهما معنى الحياة

وإلى أخواتي سندي في الحياة ، الى كل الأقارب و الأحباب

الى كل الأصدقاء

إلى كل الأساتذة الكرام الذين أشرفوا علي في الدراسة

محمد رضا

شكر و تقدير

أولا و قبل كل شيء اتقدم باسمى عبارات الشكر و الامتنان الى من يعجزلساني عن ايجاد العبارات المناسبة لشكره ، الى من سدد خطاي و أنار طريقي ، الى واهبي الحياة ، الى ربي ، رب العزة جل جلاله.

اعترافا مني بالجميل و الفضل لأهل الفضل ، اتقدم بجزيل الشكر و التقدير العميق الى استاذي المشرف ، الدكتور ***- مبارك نجاح –*** *لما منحه لي من وقت و جهد و توجيه و تشجيع طوال مراحل انجازنا لهذا العمل.*

كما اتوجه بشكري الخاص الى كل من ساهم في تكويني طيلة هذا المسار من اساتذة و مؤطرين كان لهم الفضل في توسيع و تعميق مداركي العلمية و العقلية ، و الى كل من ساعد و ساهم في اتمام هذا العمل اما من قريب او بعيد.

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول :الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول : المجتمع المدني كمفهوم

أولا : التأصيل النظري للمجتمع المدني

ثانيا : التطور التاريخي للمفهوم

ثالثا : الخصائص و أسس تفعيل المجتمع المدني

المبحث الثاني : التنمية السياسية (مفاهيمها ، نظرياتها و مؤشراتها)

أولا: التنمية السياسية و علاقته ببعض المفاهيم

ثانيا: المقاربات النظرية للتنمية السياسية

ثالثا : مؤشرات التنمية السياسية

الفصل الثاني : واقع المجتمع المدني و التنمية في الجزائر

المبحث الأول : المجتمع المدني في الجزائر

أولا : النشأة و التطور التاريخي للمجتمع المدني في الجزائر

ثانيا : مكونات ووظائف المجتمع المدني الجزائري

المبحث الثاني : المجتمع المدني الجزائري (قانونيا ، سياسيا)

أولا : الإطار القانوني المنظم للمؤسسات المجتمع المدني الجزائري

ثانيا : علاقة المجتمع المدني بالدولة في الجزائر

ثالثا : وسائل تفعيل مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر

المبحث الثالث :منطلقات المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر

أولا : : المجتمع المدني و المسالة الديمقراطية

ثانيا : المجتمع المدني و المشاركة السياسية

ثالثا : المجتمع المدني و الاستقرار السياسي

الفصل الثالث : واقع العمل الجمعوي في ولاية سعيدة و دورها في التنمية السياسية

المبحث الأول : الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

أولا : أدوات جمع البيانات.
ثانيا: مجالات الدراسة.

المبحث الثاني : النشاط الجمعوي و التنمية السياسية

أولا :نوعية الأنشطة الأكثر تقديما

ثانيا :استمرارية أنشطة الجمعيات وكيفية اختيارها

ثالثا : الجمعيات و دورها في التنمية السياسية
رابعا : التقييم الإجمالي لنشاط الجمعيات

المبحث الثالث : حركية العلاقة بين الجمعيات و الدولة

أولا : موقف الدولة من مبادرات و نشاطات الجمعيات

ثانيا :استمرارية أنشطة الجمعيات وكيفية اختيارها

ثالثا : الجمعيات و دورها في التنمية السياسية

رابعا: معوقات العمل الجمعوي و آفاق حلها

خلاصات و إستنتاجات

الخاتمة

الملاحق

قائمة المراجع

الفهرس

مقدمة

عرف الخطاب الثقافي و السياسي في السنوات الأخيرة مفاهيما عديدة تبلورت و شاعت وانتشرت في إطار ما يعرفه العالم من تغيرات في المفاهيم السائدة ، ومن أهمها مفهوم " المجتمع المدني " كمؤشر، له مقارباته و نظرياته التي تؤكد على حيويته و أهميته البالغة ، من خلال ما يوفره من وسائل يتسنى في إطارها تصنيفه ضمن المؤشرات الفاعلة خاصة في المجال التنموي.

فقد برهنت التطورات المعاصرة على أهميته كآلية لتحقيق ديمقراطية المشاركة و تعبئة المواطنين وتأكيد الحقوق و المساهمة في عمليات الإصلاح و التحديث السياسي ، و من ثم بناء فلسفة الحكم الراشد التي تشكل الأداة الأساسية المستخدمة في ترقية الممارسة السياسية للأنظمة السياسية و الرفع من درجة جودتها السياسية.

وفي ظل الرهانات النظرية و القيمة العملية التي أكسبت مفهوم المجتمع المدني المزيد من الأهمية على ضوء التغيرات و التحولات الكبرى التي شهدها العالم في السنوات القليلة الماضية ،و في ظل الدلالات الجديدة التي أصبح يكتسبها، فقد برز تداول كبير لهذا المفهوم في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي ، و بالموازاة مع المحاولات التنموية و التحديثية خاصة في المجال السياسي.

انطلاقا من هذا ، فهذه الدراسة ستقدم تحليلا تقييميا لمسيرة المجتمع المدني في الجزائر ، بعد وضعه في الإطار النظري المفاهيمي ومحاولة استجلاء تأثيراته و أدواره،و ذلك بالاعتماد على عدد من المؤشرات الأساسية المساعدة في تحديد الإطار المرجعي التصوري لدلالة و إمكانية التقييم بعد ذلك، ودوره في التنمية السياسية كمفهوم له مقارباته التي سيتحدد في إطارها تصورنموذج ولاية سعيدة لمجتمع مدني جزائري.

و إعتبارا لذلك كان موضوع الدراسة :" مؤسسات المجتمع المدني و دورها في التنمية السياسية بالجزائر ولاية سعيدة نموذجا "

أهمية الدارسة:

مع تزايد الاهتمام بدراسة موضوع المجتمع المدني في الجزائر ، و في إطارالأهمية (العلمية و العملية) التي يكتسبها هذا المفهوم من خلال الأدوار التي يؤديها خاصة في المجال السياسي ، و في ظل التحول الديمقراطي الذي عرفته الجزائر و ما رافق ذلك من تغييرات جذرية في أسلوب الممارسة السياسية و آلياتها ، و ذلك بعد إقرار التعددية السياسية و التوجه نحو المزيد من الممارسة الديمقراطية.

فقد دخل مفهوم المجتمع المدني لغة الاستعمال اليومية في الجزائر ، فأصبح ينظر إليه في أشكاله التنظيمية المتنوعة بوصفه دافعا أساسيا في تحقيق الديمقراطية ببعديه السياسي و الاجتماعي و التنمية بمعناها الشامل.

و قد عرفت الجزائر نموا واضحا و مطردا لمنظمات المجتمع المدني من الوجهة البنائية ، و برزت أكثر أهميتها من الجانب الوظيفي ؛ من حيث مدى فاعليتها و تأثيرها في ديناميات العملية السياسية و دوائر صنع السياسات العامة و القرارات السلطوية.

فدراسة المجتمع المدني في الجزائر و مستوى تطوره (بنائيا و وظيفيا) يدفعنا إلى مناقشة دوره و إنعكاساته على الساحة السياسية و إمكانياته للتأثير و التفاعل ، و أيضا محاولة التعرف على دور و إسهامات منظماته التي تظهر كساحة تتبلور فيها مجموعة من التفاعلات و تقوم بوظائف سياسية عديدة تساهم في تحقيق التنمية السياسية.

إن تحليل العلاقة التفاعلية بين هذين المتغيرين (المجتمع المدني و التنمية السياسية) هو أفضل مقياس للبرهنة على مستوى القدرة و الكفاءة و الرقابة التي يفترض أن يتميز بها" المجتمع المدني " كمفهوم يرتبط إرتباطا وثيقا بعملية التنمية السياسية ؛ فهو من ناحية يعد أحد نتائج هذه العملية ومن ثم يعتبر متغيرا تابعا لها ، و من ناحية أخرى يمثل أحد الميكانيزمات الأساسية و المؤثرة فيها ، و بالتالي يعد متغيرا مستقلا عنها.

ومن هنا كان الارتباط و التأثير المتبادل بين المجتمع المدني و التنمية السياسية أمرا مؤكدا ، فالتنمية السياسية كعملية إختيار تنطلق من أيديولوجيا سياسية معينة ، و تهدف على تحقيق سلسلة من التغيرات الثقافية و البنائية و الوظيفية المرتبطة بالظاهرة السياسية ، و العملية السياسية ككل تقتضي بالضرورة وجود " المجتمع المدني " بمنظماته المختلفة التي تناط بها مهمة القيام بالعمليات اللازمة التي تقوم عليها التنمية السياسية.

من هذا المنطلق تبرز أهمية الدراسة في إبراز دور منظمات المجتمع المدني في الجزائر و تأثيراتها في عمليات التنمية السياسية من خلال الوظائف التي تؤديها في المجال السياسي.

أهداف الدراسة :تهدف الدراسة إلى معرفة مجموعة من النقاط هي:

- دراسة مدى فاعلية منظمات المجتمع المدني الجزائري في تحقيق أهدافها والآليات التي تعتمد عليها

- محاولة تطوير مفهوم أو إقتراب يربط بين المجتمع المدني الجزائري والتنمية السياسية ويتفق مع السياق الثقافي والاجتماعي والسياسي والإقتصادي في الجزائر، والمساهمة في وضع إطار مفاهيمي لتحليل ودراسة سبل تحقيق التنمية ودورالمجتمع المدني في ذلك

- البحث في مقومات التنمية :من خلال التركيز على العوامل الدافعة للتنمية في أبعادها الإجتماعية والإقتصادية والثقافية بالتركيز على الفاعلين الاجتماعيين بالجزائر.

- البحث في واقع المجتمع المدني و التنمية السياسية بالجزائر، في أبعادها المختلفة من خلال نموذج ولاية سعيدة بالتركيز على المستوى الإجتماعي والمستوى الثقافي والمستوى الاقتصادي في بعده المحلي.

- البحث في موضوع التنمية وعلاقتها بالبعد السياسي للرشادة الذي يكمن في ضرورة تفعيل الديمقراطية التي تعتبر شرطا أساسيا لتجسيد الحكم الرشيد بالجزائر وتحديدا بولاية سعيدة

مبررات اختيار الموضوع:

تتجلى مبررات دراسة هذا الموضوع فيما يلي:

1/المبررات الذاتية:

الاهتمام الشخصي بهذا الموضوع نتيجة عدة عوامل منها الرغبة في دخول مجال البحث حول موضوع المجتمع المدني ، نظرا لجدية الموضوع و حيويته البحثية ؛ بحيث يعطي آفاقا واسعة للباحث ، و يمنحه المزيد من زوايا الرؤيا و التحليل.

2/المبررات الموضوعية:

- لا تزال أغلب الاجتهادات بشأن المجتمع المدني جد محددة ، و في مقابل ذلك فإن هناك العديد من القضايا لا تزال غائبة عن أجندة البحوث الوطنية مثل تقييم دور المجتمع المدني في دعم التضامن الاجتماعي و دوره في عملية التنمية . لا تزال بحاجة إلى دراسة.

- لا يزال موضوع المجتمع المدني في الجزائر أسير بعض الرؤى النظرية والتصورات الأيديولوجية الضيقة ، فما يزال الكثير من الباحثين يتخوفون من تناول هذا الموضوع بسبب المعطيات البحثية ، التي يعتبرونها غير كافية بالقدر الذي يمكنهم من التعمق في دراسة هذا الموضوع.

- تزايد الاهتمام الأكاديمي المتواصل في الجزائر لدراسة المجتمع المدني ، و الذي ركز في أغلبه على الكشف عن ملامح و مكونات و تشكيلات المجتمع المدني و مؤسساته، و كذا الاهتمام بشكل كبير في تفاعلاته مع الدولة، و بدرجة أقل بالبحث في تفاعلات المؤسسات المدنية بعضها مع البعض الآخر ، ثم إنتقل الاهتمام في السنوات القليلة الماضية نحو الأبعاد المعيارية و القيمية التي ترتبط بالمجتمع المدني و التنمية السياسية.

- نقص و قلة الدراسات الأكاديمية التي تعالج موضوع المجتمع المدني و واقعه و علاقته بالتنمية في ولاية السعيدة و ترتيبا على ذلك فإنه ما زالت هناك حاجة ماسة للمزيد من الدراسات الموضوعية المتعمقة بشأن مؤشر المجتمع المدني في الجزائر ، وما يمكن أن يتيحه وجود

تنظيماته من إحياء و تفعيل و دور في عملية التنمية السياسية ، في ضوء التحولات السياسية الراهنة التي تعرفها الجزائر.

إشكالية الدراسة:

ظهر مفهوم المجتمع المدني في الجزائر بصيغه المحددة مع بدء عمليات التحول الديمقراطي ، كإطار عام يربط بين الديمقراطية و التنمية ، وإذا كانت ثمة سبل عديدة لتحديد مفهوم المجتمع المدني الذي يعني في مفهومه المعاصر مجموعة المؤسسات الطوعية أو التطوعية التي تملأ ذلك الفراغ الاجتماعي بين الفرد و الأسرة والدولة ، إنه مجتمع مستقل إلى حد بعيد عن إشراف الدولة المباشر . فهو يتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية و الجماعية ، والعمل التطوعي ، والحماسة من أجل خدمة المصلحة العامة ، و الدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة . أي تلك المؤسسات التي تساهم في إحداث التحولات السياسية و الديمقراطية في المجتمع.

بناءا على ما سبق و في ضوء التطورات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية التي شهدها المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة ، فإن السؤال الذي تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عنه على درجة عالية من الأهمية:

ما هو واقع المجتمع المدني في الجزائر ؟ ما مدى مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل التنمية السياسية في الجزائر و ولاية سعيدة تحديدا ؟ و ما هي أهم آليات المتبعة من طرفها لتحقيق التنمية السياسية ؟

بناء على ذلك فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول مجموعة من التساؤلات تتمثل في:

- ما هو مستوى التطور الذي لحق بالمجتمع المدني في الجزائر خلال السنوات الأخيرة ، و ما هي طبيعة العلاقة القائمة بينه و بين السلطة هل هي علاقة تبعية أم استقلالية ؟
- ما مدى نجاح و فاعلية المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية ؟ و ما هي آليات تفعيل أدواره ووظائفه ، وما هي أهم معيقاته في أداء هذه الأدوار و الوظائف ؟
- مكانة المجتمع المدني في ولاية سعيدة ؟ و دوره في تحقيق التنمية السياسية ؟

حدود الدراسة:

يقتصر موضوع الدراسة على معالجة دورمؤسسات المجتمع المدني في الجزائرفي التنمية السياسية بشكل عام ودوره في ولاية سعيدة بشكل تطبيقي خاص، بحيث يتم إبرازه كمتغير لابد منه لكل عملية تنموية، من خلال ضرورة تحديد الآليات المتبعة من قبله في ذلك وكذا تحديد

القواعد والإجراءات التي تؤدي إلى إنضباط عملية إتخاذ القرارات وإعلام الجمهور العام والخاص بها، ضمانا لأكبر قدر من الشفافية في تسيير برامج ومشاريع التنمية من خلال تتبع دراسة الحالة.

و بالتالي الإطار المكاني هو دراسة مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر بشكل عام و في ولاية سعيدة بشكل خاص وذلك لإعتبارات أهمها إنتمائنا لهذه المنطقة مما يسهل علينا القيام بالإتصالات اللازمة و تنفيذ الجانب التطبيقي للموضوع بطريقة تخدم الموضوع و تحقق أهدافه .

فرضيات الدراسة :

للإجابة على هذه الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

ا -**الفرضية المركزية** :ساهم المجتمع المدني بولاية سعيدة بفعالية في دعم التنمية السياسية وذلك من خلال المشاركات الميدانية الفاعلة ودعم البرامج المخصصة ماديا وبشريا عن طريق العمل التطوعي، وتتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الجزئية التالية:

ب-الفرضيات الثانوية:

- يساهم المجتمع المدني من خلال آليات الرقابة ومحاربة الفساد وكذا المشاركة المجتمعية في تفعيل التنمية السياسية

- يتميز المجتمع المدني الجزائري بشكل عام والمجتمع المدني بالولاية المختارة بشكل خاص بأنه حديث النشأة ولا يملك الخبرة الكافية إضافة إلى مشاكله الداخلية كالصراعات بين أفراده والولاءات الحزبية وضعف تأهيل أعضائه ونقص الموارد وسيطرة النزعة القبلية عليه خاصة في المناطق الداخلية مما يعيق قيامه بالدورالتنموي المنشود.

- تعدد المخصصات المالية للولاية المذكورة في السنوات الأخيرة وحرص الدولة على تفعيل المجتمع المدني أوجد مساهمات جادة ومعتبرة من قبل هذا الأخير في التنمية.

- انفتاح الجزائر عن الديمقراطية ساهم في إعطاء المجتمع المدني الدفعة والأمل من أجل لعب الدور كاملا في ما يخص التنمية السياسية وأوجد علاقة تعاونية إيجابية بين السلطات المحلية وحركات المجتمع المدني.

أدبيات الدراسة:

ورد في موضوع المجتمع المدني الكثير من الأدبيات و الدراسات ، نذكر أهمها فيما يلي:

- كتاب " المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية "، الصادر عن مجموعة من الباحثين من مركز دراسات الوحدة العربية . و الذي يعتبر مرجعا مهما نظرا لتناوله لمفهوم المجتمع المدني بشكل موسع و مفصل و بأسلوب تحليلي أكاديمي متميز مع نخبة من المفكرين و الباحثين في مجال العلوم السياسية ؛ حيث تم التركيز في هذا الكتاب على وظيفة

المفهوم و مستوى تأثيره في الديمقراطية ، مع ربط مجال الاهتمام بشكل كبير على الواقع العربي .و هذا ما يساعد على فهم أكثر لدلالات استعمال المفهوم في الجزائر ، و دراسته و تحليله و تقييم أدواره في التنمية السياسية .

- كتاب ، أحمد شكر الصبيحي و المعنون " مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي" ، و الذي كان ثريا من خلال ما ورد في محتواه حيث سعت الدراسة من خلال تحليل مسارات و معطيات و تقويمها إلى تتبع الصيرورة التاريخية للمجتمع المدني و تحليلها في البيئة الغربية و العربية ، ووجدت أن مصطلح المجتمع المدني عبر عن إختلافات في تحديد معناه ، كما أن المفهوم حسب ما ورد في هذا الكتاب يدل على وظيفية مهمة خاصة في الواقع العربي . فمن خلال آلياته تتبلور الممارسة الديمقراطية السليمة ، و هذا ما ساعد على تقديم إطار تحليلي مساعد للدراسة في ما يتعلق بالخصوص بدراسة العلاقة بين المجتمع المدني و الديمقراطية ، و أيضا صور العلاقة بين المجتمع المدني و السلطة السياسية في الواقع العربي عموما ، مع إدراج للمشكلات و التحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في الوطن العربي

- كتاب " المجتمع المدني في الوطن العربي و التحدي الديمقراطي " ، لمجموعة من الباحثين ؛ و تضمن الكتاب مجموعة من البحوث و الدراسات المهمة التي تطرقت إلى قضايا تتعلق بتعريف المفهوم ، و تحديد مؤشراتهو دراسة دور العوامل الداخلية و الخارجية في التأثير في تطور و بناء المجتمع المدني في الوطن العربي عموما

- كتاب ، سعد الدين إبراهيم ، المعنون ": المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الوطن العربي"؛ و الذي عالج فيه بعض العناصر من أهمها:

المجتمع المدني و مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي.

دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في الوطن العربي .

و فيما يتعلق بموضوع التنمية السياسية ، نذكر ما يلي:

- كتاب عبد الحليم الزيات، و المعنون بـ":التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي"في ثلاثة أجزاء.

- الجزء الأول: الأبعاد المعرفية و المنهجية.

- الجزء الثاني : البنية و الأهداف.

- الجزء الثالث : الأدوات و الآليات

- كتاب نصر محمد عارف و المعنون" نظريات التنمية السياسية المعاصرة :" حيث تناول فيه المؤلف دراسة نقدية مهمة لمفهوم التنمية السياسية من منظور الاستخلاف في الاسلام ، مع الاهتمام الموسع بتحليل و مقارنة هذا المفهوم في الواقع العربي .

- كتاب نور الدين زمام حول : القوى السياسية و التنمية – دراسة في سوسيولوجيا العالم الثالث - ،و الذي اهتم بمناقشة و تفسير ظاهرة التخلف في العالم الثالث ، و دراسة نماذج من السياسيات التنموية المنتهجة من طرف بعض الدول ، و تحليل أهم المعضلات التي تعاني منها هذه الدول في سعيها لتجاوز الأزمات التنموية و تحقيق التنمية و التحديث السياسيين.

- بالإضافة إلى الدراسة المهمة حول" : مسألة التنمية السياسية و التجربة الديمقراطية في الجزائر" لبومدين طاشمة ؛و التي تناول فيها بالتفصيل محددات التنمية السياسية في الجزائر من 1989إلى1992 .

الإطار المنهجي للدراسة :

تعتبر الأطر المنهجية من أهم الأساليب التي تساعد في الإعداد للبحث و تقديم نتائج دقيقة و هامة للموضوع كما تساعد في تحليل الموضوع ، وفي موضوعنا هذا إخترنا المناهج التالية

المنهج التاريخي : وذلك لمعرفة مختلف التطورات و التغيرات التي رافقت مفهومي المجتمع المدني و التنمية السياسية و أهم المراحل التي مرا بها ، إضافة لتحديد اهم التحولات التي مر بها مفهوم التنمية السياسية و المجتمع المدني في الجزائر ، كيفية نشات المجتمع المدني ، و أهم العوامل التي ساعدت التنمية الساسية في الجزائر .

المنهج التحليلي : وذلك لدراسة المجتمع المدني دراسة تحليلة وظيفية من خلال تقييم دوره في التنمية السياسية و طبيعة العلاقة التي تجمع بينهما و معرفة أهم الإليات التي تجعل مؤسسات المجتمع المدني فعالا في تحقيق التنمية السياسية

المنهج الوصفي : وذلك للإحاطة بكافة المعطيات المتعلقة بالجانب النظري و المفاهيمي للموضوع ، والتي تساعد على فهم أعمق للموضوع و عدم حصول إلتباس في المصطلحات و المفاهيم

المنهج القانوني : وإعتمدنا على هذا المنهج لمعرفة كافة الجوانب القانونية المتعلقة بالموضوع من حيث صلاحيات مؤسسات المجتمع المدني و علاقتها بالمؤسسات الرسمية في الدولة وتحليل أهم النصوص القانونية التي علاجتها .

منهج دراسة حالة : يقوم هذا المنهج على جمع البيانات المتعلقة بوحدة معينة بهدف الإحاطة بكافة الجوانب المتعلقة بها و التعمق في دراسة متغيراتها ، و هذا ما ينطبق على موضوعنا ، حيث تنحصر دراستنا حول مؤسسات المجتمع المدني في ولاية سعيدة بإعتبارها حالة للدراسة

مدى مساهمة هذه المؤسسات في التنمية السياسية في المنطقة و أهم الطرق و الوسائل المساعدة في تحقيق التنمية السياسية و حتى محاولة معرفة المعوقات الموجودة في طريق هذه المؤسسات.

تقسيم الدراسة:

حسب المنهجية المتبعة و لأجل بلوغ الأهداف النظرية و العملية للدراسة، وبالإضافة إلى المقدمة و الخاتمة ، فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول ، و ذلك على النحو التالي:

الفصل الأول : و يمثل الإطار النظري للدراسة ، و ينقسم إلى مبحثين ، إهتم المبحث الأول بالتأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني و إبراز خصائصه ، أما المبحث الثاني فتم تخصيصه لتحديد المدلول النظري لمفهوم التنمية السياسية بتناول المصادر الفكرية لمفهوم التنمية السياسية ، وأهم المداخل النظرية لدراسته .

الفصل الثاني : و يشمل الدراسة التحليلية للمجتمع المدني في الجزائر و علاقته بالسلطة ، بتحديد المكانة القانونية للمجتمع المدني أولا ، وهيكلته وأهم تنظيماته ثانيا ، ثم تحليل ثنائية الاستقلالية والتوظيف السياسي للمجتمع المدني في الجزائر من خلال تحليل نوع العلاقة و طبيعة التفاعل مع السلطة.

الفصل الثالث : و قد تم تناول الإطار التطبيقي للدراسة مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية بولاية سعيدة ، ويتضمن ثلاثة مباحث ، تناول الأول دراسة تحليلية لمؤشرات تساعد على تقييم مستوى مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية ، أما المبحث الثاني ، فقد تضمن تحديدا لأهم آليات تفعيل التنمية السياسية بالجزائر ، وخصص المبحث الثالث ؛ لإبراز معوقات المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية ، مع تضمين الوسائل المساعدة على تدعيمه و تقييم دوره كفاعل في التنمية السياسية في الأخير.

الفصل الاول

الإطار النظري للدراسة

تمهيد

يعرف مصطلح" المجتمع المدني " منذ الثمانينات من القرن العشرين عودة قوية إلى ميدان النظرية السياسية بل و النظرية الاجتماعية على وجه العموم ، و هو يستخدم للإشارة إلى فئات اجتماعية تعبر عنها هياكل جمعوية ، يفترض أن يتوفر فيها مقدار ما من التجانس و تقع في منزلة بين منزلتي المجتمع الأهلي و السياسي أو الدولة . و نظرا للطابع الإشكالي الذي ينطوي عليه هذا المصطلح ستسعى الدراسة في هذا الفصل إلى محاولة تحديد الإطار النظري لمفهوم " المجتمع المدني "من خلال تتبع نشأته و تطوره كمفهوم له امتداداته السابقة في الفكر السياسي و الفلسفي الغربي ، حيث خضع لسيرورة تطور تاريخي كانت ذات تعبيرات واستخدامات ليس لها مضمون موحد لأنها تأتي في سياق متغير بنيويا و تاريخيا.

فالذي حدث هو أن إنبناء المفهوم تم عبر تصورات عبرت عنها مدارس فكرية مختلفة حاولت كل واحدة منها صياغة تفسير نظري يعبر عن المفهوم و دلالاته و أبعاده ، و مع أن هذه المدارس التي استخدمته لا تتفق على تفسير واحد ، فسوف تحاول الدراسة في هذا الفصل الإحاطة بأهم الاستخدامات المختلفة لهذا المفهوم بهدف تحديد القواسم (النظرية و المفاهيمية) العامة التي تتفق عليها أغلب المدارس الفكرية.

من هنا كان الاهتمام منصبا على معرفة تاريخية المفهوم و تحديد مرتكزاته المعرفية و الأيديولوجية و معرفة التطورات الدلالية التي شهدها ، و التوقف عند الرهانات النظرية و التوظيفات الأيديولوجية و الآفاق المعاصرة التي أكسبته المزيد من الأهمية على ضوء التغيرات و التحولات الكبرى التي شهدها العالم في السنوات القليلة الماضية.

يندرج في هذا الفصل أيضا مبحث مخصص لدراسة مفهوم التنمية السياسية و بروزه كمفهوم علمي اهتم به الباحثون في مجال العلوم السياسية ، حيث سنقوم بتتبع و استقصاء الأبعاد المعرفية و المنهجية التي حملتها مختلف المقاربات التي تناولت هذا المفهوم بالتحليل و الدراسة ، أي بضرورة العمل على المستوى المفاهيمي لتأصيل هذا المفهوم عبر تحديد مدلولاته النظرية و العملية ، و التطرق إلى أهم المداخل و القضايا التفسيرية التي اعتمدتها الإسهامات المختلفة لأهم التوجهات الفكرية في الفهم و التفسير و ما يرتبط به من قضايا خلافية و إشكالات نظرية معرفية و أيديولوجية.

و سيتم ذلك من خلال مناقشة تحليلية لأهم النظريات المتداولة بين جمهور الباحثين ، خاصة مع الأهمية التي تكتسبها قضية التنمية السياسية بالنسبة لمتطلبات العمل التنموي و مستقبل التطور السياسي لدول العالم الثالث التي تواجهها أزمات سياسية مختلفة.

على أن أهمية استحضار هذا الإطار النظري تبرز بشكل لافت كأساس و قاعدة نظرية موجها نظريا عند الانتقال إلى الفصل الثاني و الحديث عن المجتمع المدني في الجزائر ، و الدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية السياسية في الفصل الثالث .

المبحث الأول :المجتمع المدني كمفهوم و إطار نظري

نسعى من خلال هذا المبحث إلى تبيان التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني ، و معالجة أهم الأفكار و الأطر النظرية التي إهتمت بهذا المفهوم ، مع الإحاطة ببعض مقتضيات هذا المفهوم من أركان ، خصائص ..... الخ ، ساهمت في تشكيل معالمه و محدداته الرئيسية

أولا : التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني :

إرتبط ظهور مفهوم المجتمع المدني وتحديد خصائص مؤسساته في الفكر الغربي بهدم أسس المجتمع التقليدي وتفكيك مؤسساته، وإرساء دعائم ومؤسسات المجتمع الجديد، حيث تأثر المفهوم بتلك العملية من عدة جوانب ودّل استعماله في المراحل المختلفة لبناء المجتمع الجديد على القطيعة المتعددة الأشكال مع النظام السياسي ولإجتماعي إلى الشكل المدني ككيان مستقل متميز عن المجتمعين السياسي والديني ليصبح دالا على معنى الوجود الإجتماعي الخالص[1]. والقادر على تحديد مستقبل الدولة وهو بذلك محصلة النقاش الحاصل في سياقات الفلسفة السياسية الغربية التي احتضنت هذا المفهوم، إلا أن صياغاته العديدة عبر تلك المراحل والاستخدامات المختلفة له تحدد عموما دورا يضبط من خلاله جدلية البقاء أوالاندثار لباقي البنيات الأخرى، ولم تكن كافية للتعبير عن مضمونه ويرجع الأمر في ذلك لكونه وظف إيديولوجيا من جهة، ومن جهة ثانية وظف كأداة تحليلية في العلوم الإجتماعية و النظرية السياسية المعاصرة.

ويرجع الغياب التاريخي للمفهوم في فترات معينة إلى تطور النظرية وتراكم المعرفة الإنسانية كسياق آخر يعود إليه المجتمع المدني من خلال تقاطع محورين هما :
محور التطور التاريخي، ومحور تاريخ النظرية ذاتها، وعودة استعماله في فترات زمنية متباعدة يعني أنه يأتي في سياق متغير بنيوي وتاريخي يولد حاجيات جديدة وأسئلة جديدة يجيب عنها المفهوم[2] .إضافة إلى ارتباطه بمفاهيم جديدة(الديمقراطية) وما أثارته من جدل نتج عنها ظهور مفاهيم أخرى مرتبطة بها" الديمقراطية المشاركاتية "تضع المجتمع المدني من أهم العناصر الفعالة فيها.

---

[1] الطيب بلوصيف ، **المجتمع المدني و الدولة دراسة سوسيو-سياسية " الجزائر"** ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية و العلوم الإسلامية ، قسم علم الإجتماع ، 2013/2012 ، ص 28

[2] الصبيحي، أحمد شكر، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000ط 1 ، بيروت، ص17

وقبل الإشارة إلى مفهوم المجتمع المدني في أدبيات مفكري الفلسفة الأوربية نجد في أفكار **أرسطو** الذي أشار إليه أنه" مجموعة سياسية تخضع إلى قوانين[1] ." والذي لم يميز فيها بين المجتمع المدني والدولة " **politike koinonia** "، حيث قصد أرسطو بالدولة مجتمعا مدنيا يمثل تجمعا سياسيا يضم مواطنين يعترفون ويتصرفون وفقا لقوانين الدولة، لكنه ميز بين " **polis** " دولة / مدينة، مجتمع سياسي و" **oikos** " منزل، اقتصاد منزلي، وصاحب المنزل هو[2] " **oikonomikos** " فهو مجموعة سياسية تخضع للقوانين ولا يوجد في دولة المدينة " **polis** " فرق بين المجتمع والدولة، حيز سياسي(دولة)وحيز عام[3]**sphère public**

وأدرك كذلك أنه حتى الجماعات الضيقة ترمي إلى تحقيق الخير العام لأعضائها، لكن كل الجماعات تبدو مطوقة بمجتمع أوسع هو الدولة، لأن المجتمع السياسي لا يرمي إلى المنفعة في اللحظة الراهنة، بل إلى ما هو نافع في الحياة بأسرها[4] . ففي المدينة اليونانية كانت الجماعة السياسية التي تترجم إلى اللاتينية **societas civilis** تشير إلى مجلس المواطنين الذي يجتمع للتداول حول القضايا العامة ووفق هذا النموذج لم تكن فيه الدولة قد وجدت وبعد ولم يتجاوز الاقتصاد الإطار المنزلي اختلط المجتمع المدني بالجماعة السياسية ومع الرأي العام[5].

ويعتبر بعض المفكرين أن الفصل بين الدولة والمجتمع المدني في الفكر الأوربي وجد في العصر الروماني عندما وضعت الأسس القانونية للملكية - ملكية الدولة وملكية المواطن- وأُعتبر هذا القانون أحد الأشكال المنظمة للعلاقة بين المواطنين، لكن الإجماع حول الانطلاقة الحقيقية كان بعد ظهورالملكية المطلقة في أوربا ونهاية النظام السياسي والإجتماعي للإقطاعية، وتحول الدولة إلى أداة وتنظيم مستقل عن المجتمع، ثم تطور إلى مجتمع المواطنين في المدينة الأوربية على هامش الإقطاع.

وتبلور المفهوم عبر فترات زمنية ارتبطت بتطور النظام الرأسمالي وما نتج عنها من صراعات فكرية من جهة، وتحولات ثورية عبرت عن انتقال المجتمعات الغربية من النظم

---

[1] عبد الغفار شكر ، نشأة و تطور مفهوم المجتمع المدني "مكوناته و إطاره التنظيمي" موقع : الحوار المتمدن، العدد 985، 2004/10/13، Www.ahewar.org

[2] عزمي بشارة، **المجتمع المدني(دراسة نقدية)**، مرجع سابق، ص38

[3] المرجع نفسه ، ص 30

[4] جون إهرنبرغ، **المجتمع المدني " التاريخ النقدي للفكرة"** ، ترجمة :علي حاكم صالح وحسن ناظم، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1 ، فيفري2008 . ص 56

[5] Benoît Frydman «**vers un statut de la société civile dans l'ordre international**» , *Droits fondamentaux* , l'Université Panthéon-Assas Paris II

الاستبدادية" الإقطاعية "إلى اقتصاد السوق، والتحولات في المدن والاكتشافات العلمية من جهة أخرى، تجسيدا لفكرة النهضة والإصلاح الديني والديمقراطية[1].

ووجدت هذه الفكرة في كتابات **سان سيمون** وبيانات الثورة الفرنسية وفي كتابات الموسوعيين التي تمحورت حول نقد المقدس، ونظريات العقد الإجتماعي التي عبرت عن مرحلة تاريخية انتقل خلالها المجتمع الأوربي من حالة الطبيعية إلى الحالة الإجتماعية التي قضت على سلطة النظام الإقطاعي والسلطة الدينية، حيث وظف المفهوم وفق الصورة التي تحدد العلاقة بين الفرد والدولة ولم يظهر بشكله الخالص مثله مثل مفهوم الديمقراطية الذي خضع لتجاذبات كثيرة خلال تطوره التاريخي يفسره منتظم فكري فلسفي، تبلور منذ بروزه كفكرة جنينية في عصر الأنوار **الاستخدام الأول للمفهوم** التي مهدت للثورة البورجوازية وناقش كبار المفكرين **هوبز، ديدرو، ماندفيل، روسو، هيجل**، وغيرهم أفكارا جديدة مثل :الوطن، الدولة، المجتمع المدني، وفيما بعد كانت هذه الأفكار أكثر نضجا حيث تباينت الرؤى بين المدرسة الليبرالية والمدرسة الماركسية[2] يعني أن مفهوم المجتمع المدني بصيغته الحالية لم يتبلور دفعة واحدة بل كان نتاجا للتطور الحاصل في المجال الاقتصادي والإجتماعي والسياسي والثقافي، والانتقال من النظرية إلى الممارسة العملية على جميع المستويات وما تبعه من مفاهيم سياسية مناقضة تماما للتي كانت سائدة في العصور السابقة، حيث لعبت هذه العوامل دورا مهما في إنهاء النظام القديم الذي ربط بين القدسية والسلطة[3].

إضافة إلى أن ولادة المجتمع المدني لم تكن ممكنة بدون نجاح الثورات السياسية البورجوازية التي أنجزت الكثير من المفاهيم الديمقراطية في فضاء التنوير و العقلانية والعلم جسده الصراع الدائر بين النظريات السياسية في ظل النظام الصناعي، إلى جانب الاهتمام بإبراز دور الثقافة في الهيمنة والإيديولوجية السائدة ووظيفتها في الحفاظ على السيطرة[4].

وقد كان للتغيير الذي أحدثته الثورة الفرنسية دوراً حاسماً في صعود القوى البورجوازية في معظم الدول الأوربية، التي بدأت تنشر قيمها ومبادئها وترسيخ دورها السياسي و الإجتماعي ونشر العلوم والمعارف الجديدة وتشجيع فكرة الحرية والمساواة، خاصة بعد تراجع نف وذ القوى

---

[1] غازي الصواني، **تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي**، مركز دراسات الغد، ط 1 ، 2004 ، ص24

[2] حبيب الجنحاني، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، منشورات الزمن، الدار البيضاء، المغرب، 2006 ،ص 20

[3] ناصر، الشيخ علي، **دور المجتمع المدني في تعزيز المشار السياسية**، المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات،2010 ، ص 18

[4] عزمي بشارة، **المجتمع المدني" دراسة نقدية"**، مرجع سابق ، ص 31

الإقطاعية والدينية وهشاشة طبقة النبلاء التي لم تستطع حماية النظام القائم، وتراجع طبقة رجال الدين بسبب تركيزها على الثروة.

واستخدمت الطبقة البورجوازية نفوذها من خلال ممارسة النشاط التجاري وفي المقابل عملت على تحطيم النظام القديم -الحكم المطلق – والسلطة الدينية، وأسست لبداية الثورات على حكم الملوك في أوربا[1] . وأسست لبداية حكم القانون الطبيعي الذي يقوم أساسا على حرية الفرد الإنسان باسم العقل والمنطق، وسيادة الشعب، وسيادة القومية وحقوق الإنسان، وفسحت بذلك المجال لعهد جديد في تاريخ الإنسانية بما أعلنته من مبادئ العدالة والحرية والمساواة.

ليظهر المفهوم في المرحلة الممتدة بين القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر كنقيض لمفهوم الطبيعة والمجتمع الطبيعي الذي يعتبر بالنسبة للبعض المجتمع الأبوي التقليدي أو مجتمع الحرية الأولى، ويعني بذلك" :المجتمع الذي نشأ كيانه الذاتي ويحافظ على قوانينه ويصوغ مبادئ تنظيمه، أو عقده الإجتماعي الخاص به والمميز له".

وشهدت هذه المرحلة من تاريخ المجتمع المدني ظهور قيم جديدة مثل:المصلحة، المنفعة الصالح العام، الرابطة الإجتماعية، حملت هذه المفاهيم رفضا مطلقا لبنية المجتمع في النظام القديم[2] . ونمى شعور بأن السياسة صناعة، أي نشاطا عقليا وتابعا لعمل الإنسان والمجتمع أدت إلى ظهور نظرية سياسية حديثة تعكس الحاجة لمفهوم جديد والنزوع المتزايد لما يسمى بالسياسة المدنية التي تعبر عن حقيقة الإنسان مقابل ما كان سائدا في السابق من انعدام السياسة كمجال عام مشترك.

وإتفق التطور الحاصل في تلك المرحلة مع أفكار جديدة مثل:التحضر، القانون المدني ... التي كانت تطمح إلى بناء النظام الإجتماعي من منظور مختلف بفتح المجال أمام سياسة حديثة قائمة على أسس غير دينية وغير أرستقراطية مرتبطة بالمجتمع إعتبرت المجتمع المدني كمجموع يتألف من مواطنين أحرار قادرون على العيش المشترك بحسب القواعد التي وضعوها وأصبحت نظاما لا يمكن تجاوزه ويعني ذلك الإنتقال من نظرية الفلسفة الإلهية الوراثية إلى نظرية السيادة الشعبية والإدارة الجماعية" الانتقال نحو الحداثة السياسية . "التي نقلت المجتمع

[1] غازي الصوراني، مرجع سابق، ص27

[2] سعيد بن سعد العلوي، **المجتمع المدني في الوطن العربي ودورو في تحقيق الديمقراطية** " نشأة وتطور المجتمع المدني في الفكر العربي الحديث." ط1 ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.1992 ، ص 64.

من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية، تمثلت بوجود هيئة سياسية قائمة على أساس الاتفاق وفق ثنائية المجتمع والدولة.

غير أن الطرح السوسيو-تاريخي في علاقته بالدولة نجده قد إرتبط مفهومه بإختلاف الإشكاليات النظرية التي رافقت تطور أشكاله التنظيمية والأدوار المنوط بها عبر مراحل عديدة بحيث نجد تارة حضوراً قوياً للمجتمع سياسي على حساب المجتمع المدنيجاعلاً بذلك الدولة هي كل شيء كما هو الحال عند **توماس هوبز** الذي إعتبره المجتمع المنظم سياسيا عن طريق الدولة القائمة على التعاقد ويرادف المفهوم الدولة التي اعتبرها " آلة إصطناعية ساعة كبيرة تتجه إلى ضبط سلوك الأفراد وحماية أمنهم وسلامتهم وما يملكون[1] . وسلطة مطلقة الصلاحية بحكم تعريفها، والمواطنون هم الرعايا أو المحكومون في علاقاتهم معها، ليصبح المجتمع المدني مجتمعا عديم المواطنين مع أنه ناشئ بفعل إرادي[2].

ولا يمكن أن تقوم له قائمة من دون سلطة الدولة حيث لا بد من وجود سلطة قوية تجبر الناس على تنفيذ مواثيقهم من خلال رادع العقاب وتحقيق التوافق الذي يجني الناس ثماره[3].

وطرح فرضية الحق الطبيعي لتأسيس ظاهرة الإجتماع البشري والتمدن الإنساني على أساس معقول يمكن أن يقدم للحاضر من الماضي، بالشكل الذي يساعد على غرس مفاهيم التحديث والتجديد في الوعي الإنساني.

فبالنسبة لـ**هوبز** المجتمع المدني يقوم بحماية الحرية عن طريق العدالة التي تحفظ بعض الفضائل المدنية وتوفير الحقوق للجميع حيث يكون للدولة دورا مهما في إعلاء هذه الفضائل انطلاقا من عدم ثقة هوبز في عدم قدرة الشعب على الالتزام بالفضيلة المدنية إلا عندما تجبرهم الدولة بذلك (بدعم معايير مدنية عامة عن طريق الترهيب)[4] .

ورأى كذلك ضرورة سيطرة السلطة المدنية على السلطة الدينية وتحدد محتواها، ومن أجل تفادي التوتر بين هما وجب خلق الحيز المستقل المكون من جماعات تنشا مستقلة عن الدولة تمارس منهجا مقررا ذاتيا يحبط مجالات التوتر[5].

أما **جون لوك** فقد أعطاه مرتبة تأسيس الدولة ومصدر شرعيتها وفق شرط مبدأ الأغلبية، ذلك أن المجتمع الذي بدأ نشاطه وحيدا بحاجاته ومصالحه هو من أسس الدولة كحاجة من

---

[1] الطيب بلوصيف ، مرجع سابق ، ص33

[2] عزمي بشارة، **المجتمع المدني(دراسة نقدية)**، مرجع سابق، ص 79

[3] جون إهرنبرغ، مرجع سابق، ص 153

[4] ستيفن، ديلو، **المجتمع المدني بين التفكير السياسي والنظرية السياسية**، ترجمة ربيع وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ، 2003 ، ص-ص 260-261

[5] ستيفن، ديلو، مرجع سابق ، ص 189

حاجات التنظيم والحماية، باعتبار أن التأسيس تم على أساس المواطنة/التملك، بصورة لن يكون للعقلاء مصلحة في الفوضى، و أن الأفراد شكلوا المجتمع المدني لأن قوة مصالحهم الجزئية جعلت من الصعوبة بمكان تنظيم سلطة عامة لغرض تنظيم الملكية الخاصة و حفظها، وعبّر عنه "هكذا حيث يؤلف عدد من الناس جماعة واحدة ويتخلى كل منهم عن سلطة تنفيذ السنة الطبيعية التي تخصه، ويتنازل عنها للمجتمع ينشأ عندنا حينذاك فقط مجتمع سياسي ومدني.[1] "

و يستعمل **لوك** بذلك مفهوم المجتمع المدني كمرادف للمجتمع السياسي الذي يحقق حالة الأمن والاستقرار، وطرح هذه المفاهيم يكمن في محاذاة نظرية العقد الإجتماعي لنظرية الحق الإلهي في مجال الحكم، كبداية لتخلص المجال السياسي من الفكر الكنسي ومن هيمنة المقدس واقترانه بالمجال الدنيوي، لتصبح مؤسسات المجتمع نابعة من التجربة التاريخية والانتقال من البربرية إلى الحضارة" الصناعة، العلم، الأخلاق، الثقافة[2] " . . .

ويعتبر **جون لوك** أكثر اهتماما بمفهوم المجتمع المدني من حيث الإطار الذي يجمع الأفراد لضمان حقوقهم المتساوية التي تمتعوا بها في ظل القانون الطبيعي، لكن غياب السلطة في المجتمع الطبيعي كان عاملا مهددا لممارسة تلك الحقوق، ومنه كانت فكرة تشكيل المجتمع المدني أساسا لضمان لبقائها بتخليهم عن إدارة الشؤون العامة لسلطة جديدة، في المقابل التزام الأفراد بالولاء لها، وطالما كان هناك التزام بالاتفاق بين الطرفين، أما إذا خرجت عليه كان من حقهم الثورة عليها وإحلال سلطة أخرى محلها أكثر احتراما، في إشارة إلى القيود الأساسية للقانون الطبيعي التي تساعد على حكم هذا المجتمع وأن الدولة لها سلطات مقيدة تمنع تهديد الحريات الأساسية التي يفترض أنها تقوم على حمايتها لجميع أعضاء المجتمع[3].

ولا يختلف **روسو** عن الاثنين في تقدير الحدث الذي كونه العقد الإجتماعي وهو المجتمع المدني الذي شكل حضوره صورة الكفيل الإجتماعي أو المعارض الباحث عن معادلة المساواة لأفراده و المجتمع القادر على الإرادة العامة التي يتماهى فيها الحاكم والمحكوم، ويمثل العقد سببا جليا للحفاظ على حرية الأفراد ويمثل المجتمع السياسي تعبيرا حقيقيا عن المجتمع المدني الذي أنشأه الأفراد، ويمكن القول أن نظرية العقد الإجتماعي كانت البنية النظرية لتأسيس المجتمع المدني بصورته المتداولة.

---

[1] الطيب بلوصيف ، مرجع سابق ، ص34

[2] جون إهرنبرغ، مرجع سابق، ص 152

[3] ستيفن، ديلو، مرجع سابق ، ص195

فالمفهوم كان مرتبطا بفكرة طرحت في بيئة إجتماعية محددة دلت على سياسة حديثة (مدنية) لم تعبر عن نقاط تعارض بين المجتمع والدولة، والقصد بالمجتمع المدني في هذه الحالة ":مجتمع منظم سياسيا لا تمايز فيه بين المجتمع والدولة "فروّاد الفلسفة السياسية في تلك المرحلة لم يتمكنوا من الفصل بين المجتمع المدني والدولة، وساهمت هذه الأفكار بشكل جلي في تدعيم فكرة المجتمع المدني حيث تم تحديد المفهوم على أنه " تجمع بشري انتقل من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية، ممثلا بوجود هيئة سياسية قائمة على الاتفاق والتعاقد"، وهي حالة جديدة تميزت بالتنظيم على سابقتها، وعن حالة اللاتمايز بين المجتمع والدولة معا مهّدت بذلك إلى تتطور مفاهيم حديثة الأخرى مثل المواطنة والديمقراطية، دولة القانون، حقوق الإنسان . . الخ.

وإستمرت هذه النظرة حتى منتصف القرن الثامن عشر كمرحلة فاصلة بين المفهومين والنظر إلى كل مدلول على أنه مفهوم قائم بذاته، ثم دراسة العلاقة بينهما . حيث وجدت هذه المفاهيم اهتماما فذا لدى مجموعة كبيرة من المفكرين أمثال آدم فرجسون[1] . الذي يعبر في طرحه عن بداية القطيعة مع فكرة العقد الإجتماعي في مؤلفه" **مقالة في تاريخ المجتمع المدني 1767** " رأى أن العقد الإجتماعي غير مبرر ذلك أن الإنسان منذ وجوده كان ضمن الحالة الإجتماعية وليس الفردية، وما يقابل المجتمع المدني هو المجتمع البدائي" الخشن"، والمجتمع المدني هو مجتمع طبيعي أيضا[2] . ويعتقد بأن الحركة الجمعوية هي النسق الأحسن للدفاع ضد مخاطر الاستبداد السياسي، وبوجود مسار حضاري طبيعي يتجلى في حركية الانتقال من الأشكال الخشنة الوحشية نحو مجتمع متحضر، هذا التحضر ملحوظ في انتشار المبادلات التجارية وفي تطبيق مبدأ تقسيم العمل في الأعمال الحرفية والصناعات اليدوية والتخصص العسكري الذي هو مظهر آخر من مظاهر هذه العمليّة التحضرية

وطرح **فرجسون**سؤالاً عن كيفية حماية المجتمع المدني نفسه من خطر عسكرة النظام السياسي والجواب عنده كان يكمن في مضاعفة تجمّعات المواطنين في كل مجالات الحياة الإجتماعية التي تتضمن العدالة والجيش، والحالة الإجتماعية هي الحالة الطبيعية للإنسان وعلى الباحث أن يبدأ بالمجتمع كمعطى وليس بالإنسان كفرد، والمجتمع المدني حسبه هو المجتمع

[1] الطيب بلوصيف ، مرجع سابق ، ص36

[2] عزمي بشارة، **المجتمع المدني(دراسة نقدية)**مرجع سابق ص89

الأرستقراطي الذي تتوزع فيه السلطة حسب المراتب الإجتماعية، وهو مجتمع منفصل عن الدولة وسابق لها تحظى فيه القيم والأخلاق بوظيفة عقلانية[1].

وإذا وجد تاريخ للأفراد فإنما هو تاريخ يميزهم داخل الجماعة والفرد لا يمكن أن يكون مستقلا استقلالا تاما، ولا يمكنه الحصول على حريته المعنوية إلا في إطار علاقاته مع الآخرين ومنه فإن المجتمع المدني حسبه هو المؤسس على القيم التي تحكم العلاقات في التعامل بين الشعب والسلطة، ما يعني أنه مضاد للبدائية ومقابل للدولة ومتميز عنها، وفاعليته في وجود النظام الديمقراطي الكامن في الممارسة وليس في الشكل أو المظهر، ومحكوم بقوانين تسمح بالمشاركة الفعالة للمواطنين من خلال الجمعيات الجماهيرية في مختلف المجالات الإجتماعية، ولدفع صيرورة المجتمع المدني وأداءه وللحفاظ على الممتلكات المادية والمعنوية يرى فرجسون بأن " تعدد الجمعيات بالنسبة للمواطنين في مختلف المجالات الإجتماعية كمحتوى شامل للمجتمع المدني المستقل عن الدولة[2]. "

وهو ما تؤكده التحولات في العلاقات الإجتماعية في أوربا التي شكلت مؤسسات ومنظمات مدنية ذات أهمية في الحياة العامة قادرة على التأثير في القرارات الهامة، تماشيا مع المرحلة التي طرحت فيها قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان، أصبح ينظر من خلالها إلى المجتمع المدني كقوة مؤثرة خارج إطار الدولة[3].

وما يمكن ملاحظته أن الإستخدام الأول للمفهوم – حتى القرن الثامن عشر -كان للدلالة على المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة بوجود هيئة سياسية وفق عقد اجتماعي أفرز(الدولة) ووّحد بين أفراد المجتمع(المجتمع المنظم سياسيا)، في إشارة إلى تلازم مفهوم الدولة مع مفهوم المجتمع المدني ولم يكن يقصد به أن يختلف عن الدولة بقدر ما هو مبني على أساس إبعاد الشحنة الدينية عن المجتمع وضرورة بناء الاجتماع السياسي وفقا لقيم القانون والعدالة التي تتفق مع الإرادة الجمعية عوض الروابط الأرستقراطية والدينية(التقليدية)، في محاولة لإعادة صياغة نموذجا للمجتمع وفق أساس عقلانية تنهي حالة الفوضى التي سادت في أوربا خلال عقود طويلة، و كانت عبارة المجتمع المدني تطلق على الرابطة السياسية التي تحكم الصراعات الإجتماعية.

---

[1] Adam Ferguson. **essai sur lhistoire de la société civile**. PUF. leviathan. paris. france. 1ere édition. 1992. p16.

[2] ناصر، الشيخ علي ، مرجع سابق ، ص 20

[3] عبد الوهاب أحمد رشيد، **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني**، ط1 ، سوريا، دار المدى للثقافة والنشر ، 2003 ، ص 72

أما الاستخدام الثاني في القرن التاسع عشر حيث لم يقف الفكر السوسيولوجي عند هذه القراءات المختلفة لعلاقة المجتمع المدني بالدولة بل تجاوزها إلى اعتباره كيان سلبي يذوب في الدولة واتخذ بذلك صيغة جديدة أعطت الدولة أهمية استثنائية حققت فيها الطبقة البورجوازية الجديدة ثروة نقلت خلالها السياسة من الميدان الديني(المقدس)إلى الميدان الإجتماعي، وجعلها حقيقة إنسانية تعاقدية في أعقاب قطيعة شبه كاملة مع النظام الإقطاعي، وتصفية النظام الحرفي ونشوء الاقتصاد النقدي وتحلل الملكيات الإقطاعية، وهو ما اعتمد عليه رواد الفكر الاشتراكي من خلال تحليلاتهم ونقدهم للواقع وتناقضاته في هذه المرحلة(هيمنة البورجوازية.)

وقادت هذه التطورات إلى الابتعاد تدريجيا عن رحم العلاقات القديمة وطرحت مشكلة إعادة بناء المجتمع بقوة وفهم حقيقته على أسس جديدة، ولم تصبح المشكلة هي تحرير السياسة عن الدين والعرف الأرستقراطي ولكن إعادة بناء مفهوم السياسة الحديثة[1] . التي قامت على إلغاء المراتب الطبقية التقليدية وجعلت من الأفراد جماعة واحدة، بما يعني أن تشكيل المجتمع المدني يأتي في مرحلة لاحقة لبناء الدولة وتصدى لهذه الإشكالية فلاسفة القرن التاسع عشر أبرزهم **هيجل** و **ماركس**.

فمن خلال الطرح الذي قدمه الفيلسوف الألماني **هيجل** في سياق بحثه عن السعادة الإنسانية وإستنادا إلى منهجه المثالي الجدلي القائم على اعتبار التاريخ كمسرح لتطور الفكر المطلق عبر مراحل والنظر إلى الدولة باعتبارها أرقى تجسيد لها الفكر المطلق يرى المجتمع المدني مجتمعا يوحد ويضم عناصر متنوعة ومتعارضة مثل :العائلة المهن، الطبقات الإجتماعية. .الخ[2] . فالمجتمع المدني هو الحيز الأخلاقي والإجتماعي والوسيط بين العائلة والدولة ونظام الحاجات أو التبادل والإنتاج الخاص الذي لا يمكن أن يتطور إلا بواسطة الدولة المجسدة للمصلحة العامة .

وعمد إلى دراسة النقابات المهنية ومختلف الجمعيات التي كانت موجودة في المجتمع الألماني مؤكدا على أنها ذات ضرورة بشرية لا غنى عنها، وشرطا ضروريا لاكتساب المواطنة. وقد مثل المجتمع المدني لدى **هيجل** الحيز الإجتماعي والأخلاقي الواقع بين العائلة والدولة، ويعني أن المجتمع المدني يأتي بعد الدولة، وأسس نظريته المخالفة لنظريات فلاسفة التنوير وعلى رأسها نظرية العقد الإجتماعي، وأكد على أن المجتمع المدني وحدة عاجزة في حاجة

[1] الطيب بلوصيف ، المرجع السابق ، ص38

[2] توفيق، المديني، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**، منشورات إتحاد الكتاب العرب 1997 ، ص 64

متواصلة للتوجيه من طرف الدولة[1] .حاجات المجتمع المدني تجد غايتها في الغاية الكلية في ذاتها ولذاتها، وفي واقعيتها المطلقة، مما يؤدي أخيرا إلى أن دائرة المجتمع المدني تقودنا إلى " الدولة "، في إشارة إلى بداية التمايز في الفكر الغربي بين المجتمع المدني والدولة.

وأنهى بذلك المجتمع المدني عن طريق الدولة ويعتبر أن الروابط القانونية والاقتصادية التي تنظم علاقات الناس فيما بينهم وتضمن تعاونهم سوى لحظة في صيرورة تجد تجسيدها في الدولة ذاتها وهو في الواقع الدولة القومية، والمجتمع المدني يتكون أساسا من البورجوازية التي تشكل طبقة جديدة وأن هدف الدولة هو تجاوز هذا المجتمع المدني من أجل تحقيق التناغم العام وأدرك هيجل من خلال إعتماده على التطور التاريخي كإنعكاس للحرية العقلية في نظريته عن المجتمع المدني التي تحاول من خلالها تخفيف الصراعات الإجتماعية عبر رؤية تقوم على التوازن بين الملكية الخاصة والأنانية الفردية[2].

ومنه ينطلق لتأسيس المجتمع المدني لسد الحاجات البشرية ضمن نظام الملكية الخاصة التي لا تعني شيئا دون الاعتراف الإجتماعي بها، وعلاقات التبادل التي لا يمكن أن تقوم إلا في إطار القانون والتنظيم لان السوق لا يمكن أن تنتج عدالة، ومنه كانت الحاجة للسلطة" السلطة العامة"، سلطة المجتمع المدني لكن يقر بان للملكية الخاصة حدودها على الرغم من التأكيد على أنها أساس المجتمع المدني . ويؤكد في تفسيره لنشأة المجتمع المدني كما هو الحال بالنسبة للدولة وفقا للتحولات التاريخية المتناقضة المعقدة، وأن الصراع بين الطبقات الإجتماعية حول المصالح هو بذرة المجتمع المدني والصفات المميزة له على حد السواء، لكن حالات الصراع هذه تفرض بالضرورة تدخل الدولة.

وفي ظل غياب حرية الفرد في ظروف القهر الإجتماعي أو الطبقي تنتفي أهم مميزات المجتمع المدني، وهي تطور الوعي السياسي و ينتفي وجود المجتمع المدني كواقع ملموس، إذن المجتمع المدني يتم بعد بناء الدولة، ولم يجعل هيجل المجتمع المدني شرطاً للحريةوإطاراً طبيعيا لها حيث يعتبر أن إنشاء المجتمع المدني هو انتصار للمجتمع الحديث.

وهو متكون من أفراد لا يرون سوى مصالحهم الخاصة ويتعاملون فيما بينهم لتحقيق حاجاتهم المادية وعلى هذا فالمجتمع المدني عند هيجل هو مجتمع الحاجة والأنانية، وعليه فهو بحاجة إلى المراقبة الدائمة من طرف الدولة، بمعنى أن المجتمع المدني يضم العلاقات الاقتصادية والإجتماعية وكذلك الإدارة والقضاء ودائرة الشرطة، ومنه فانه يقر بصراحة الفصل

---

[1] عبد الباقي الهرماسي، " **المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة السياسية الغربية** " في : المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر1992 ، ص ص 92-93

[2] الطيب بلوصيف ، المرجع السابق ، ص39

بين ما هو سياسي وما هو مدني، هذا الأخير يعبر عن إحدى مستويات تمظهر الدولة، إضافة إلى كونه مجال تضارب المصالح الاقتصادية حسب القيم البورجوازية.

أما وجهة نظر "**ماركس** "للمفهوم على أنه الأساس الواقعي للدولة، هو مجال للصراع الطبقي الذي يشكل كل الحياة الإجتماعية قبل نشوء الدولة، ويحدد المستوى السياسي أو الدولة بوصفه مستوى تطور العلاقات الاقتصادية، ويتطابق المجتمع المدني مع المعالم العريضة للبنية التحتية، من منطلق التناقض في صيرورة المجتمع البورجوازي في حد ذاته ومشروع التحرر السياسي، حيث نقلت المجتمعات من النظام القديم إلى النظام الجديد و اعتبره استلاب جديد، ففي اللحظة ذاتها التي خلقت فيها بورجوازية الدولة كمجال عام، خلقت أيضا مجالا خاص وبذلك قضت على الفرد في ذاته وهويته كمواطن وماهيته كمنتج.

ويستخدم مفهوم المجتمع المدني بطريقتين الأولى وردت في " المسألة اليهودية " حيث المجتمع المدني كحياة مادية خاصة قابلة للحياة العامة والمجردة للدولة الحديثة والمجتمع المدني هو المجتمع البورجوازي، أما في" الإيديولوجية الألمانية " فإنه يماثل بين المجتمع المدني وعلاقات الإنتاج التي تشمل العلاقات الاقتصادية" علاقات السوق "والعلاقات الإجتماعية أي علاقات الملكية الخاصة " أن شكل التعامل المحدد بالقوى الإنتاجية الموجودة في جميع المراحل التاريخية السابقة، والمحدد بدوره لهذه المراحل، هوالمجتمع المدني، وان لهذا المجتمع المدني مقدماته وأسسه في الأسرة البسيطة والمركبة، و أنه لمن الواضح سلفا أن المجتمع المدني يشكل البؤرة الحقيقية، المسرح الحقيقي للتاريخ كله"

وفي الكتابات اللاحقة خاصة في" رأس المال "استغنى عن مصطلح المجتمع المدني كبنية تحتية، مع الإبقاء على مفهوم علاقات الإنتاج كمسرح للتاريخ، على إعتبار أن التاريخ هو أساس الانتقال من الشكل السائد للملكية الخاصة إلى الشكل الجديد، وفي تعريفه للمجتمع المدني" **حلبة التنافس الواسع للمصالح الاقتصادية البورجوازية**[1] " . يعني أن المجتمع المدني هو المجتمع البورجوازي، و فضاء الصراع الطبقي الذي منه نشأت الدولة ومؤسساتها المختلفة، والدولة الرأسمالية ليست مفروضة على المجتمع من خارجه وليست واقع الفكرة الأخلاقية عند هيجل .لكنها نتاج المجتمع نفسه عند درجة معينة من تطوره ومنه فإن وجود الدولة في المفهوم البورجوازي معناه وجود المجتمع المدني الذي أفرز الدولة ذات القوة المسيطرة وهو تنظيم لم يسبق وجوده في التنظيمات القديمة.

[1] صادق جلال العظم، **دفاعا عن المادية التاريخية**، دار الفكر الجديد، بيروت،1990، ص 131

قامت المدرسة الماركسية فيما بعد بتحليل الأفكار التي قدمتها الثورات البورجوازية الأوربية خاصة فيما يتعلق بمفهوم المجتمع المدني وعلاقته ببناء الديمقراطية .ونجحت في أحداث تحولات تاريخية تبلور عنها مجتمع مدني منعتق سياسيا يسود فيه مبدأ الحق البورجوازي وارتبطت مفاهيم المجتمع المدني والديمقراطية بسياق محدد، حيث سمح ببروز مفهوم "المواطن "أو" الفرد "هذا السياق اختزل الإنسان إلى عضو في المجتمع البورجوازي، وإلى الفرد الأناني من جهة، والمواطن" الشخص المعنوي "من جهة أخرى على حد تعبير **ماركس** . وبذلك يكون التحول الدلالي الأول الذي شهده المفهوم على يد **هيجل** وتبعه فيما بعد **ماركس** حيث أعادا صياغته وفقا لعلاقته مع الدولة كفضاء الطبقي للصراع.

وإنطلق **ألكسيس دو توكفيل** من تأثره بالتجربة الأمريكية في الديمقراطية لتحديد مفهوم المجتمع المدني، في كتابه"الديمقراطية في أمريكا "مشيدا فيه بخاصية تميز المجتمع الأمريكي القديم(مجتمعات المهاجرين الأوربيين)مقارنة بفرنسا، من الانتشار الواسع للمؤسسات الأهلية التي تعمل على إدارة الشؤون العامة كإحدى تمظهرات الديمقراطية ويربطها بالنظام الديمقراطي والديمقراطية والحاجة الملحة للفصل بين الدولة والمجتمع المدني، من خلال الاهتمام بالثقافة السياسية، وهي الصيغة التي يطرح في سياقها المجتمع المدني في المرحلة الراهنة، وافترض وجود عين فاحصة ومستقلة تمثل مجموعة متعددة من الجمعيات المدنية الدائمة القائمة على التنظيم الذاتي تدعم باستمرار الجمهورية الديمقراطية.

وهو بذلك صمام أمان يراقب ويمنع من استبداد جهاز الدولة ولا يمكن اعتباره بديلا عنها[1]. وأعطاه أهمية كبيرة لدوره في المحافظة على النظام الديمقراطي بما يسمح بتحويله إلى مبدأ فكري أو تصور جماعي، يفضي إلى وجود ثقافة ديمقراطية تحول دون النظام إلى استبدادي[2] والمشكلة حسبه تكمن في التقدم نحو الحقوق الديمقراطية" البديل للوطنية الأرستقراطية المنهارة" ومحاولة بناء وطنية جديدة تقوم على العقلانية، وعلى أساس المصلحة الشخصية للمواطن ذو الحقوق السياسية[3]وبذلك فالشرعية للنظام السياسي" الديمقراطي "تقوم على السيادة المشتركة لأعضاء المجتمع المدني، ويعني أن جوهر النظام الديمقراطي هو سيادة إرادة الأغلبية، التي لا تتحقق إلا برسم معالم مفهوم ووظيفة المجتمع المدني في النظام الديمقراطي(يكون حاجزا أمام

[1] الطيب بلوصيف ، المرجع السابق ، ص42

[2] عزمي بشارة، **المجتمع المدني(دراسة نقدية)**، مرجع سابق، ص 188

[3] Alexis de Tocqueville **De la démocratie en Amérique**. tom 02. ENAG Alger. 2eme ed 1991،p155

مركزية السلطة)ويتشكل من الحلقات العلمية والأدبية والمدارس والنوادي والمؤسسات الاقتصادية والمنظمات النشطة في الحيز العام والتي تجعل المواطن يساهم في الشؤون العامة[1].

وتطرق **توكفيل** إلى دور المجتمع المدني كجماعات مستقلة بالنسبة لتعزيز الديمقراطية، و أكد على أنه في لغة السياسة تندرج ظاهرة التعاون من خلال نشاط الجماعات التي تتمتع بالحكم الذاتي تحت عنوان المجتمع المدني، وأوضح بأن الموضوع الأساسي هو تواجد دولة ديمقراطية تتعايش وتت وازن مع المجتمع المدني (الفصل بين الدولة / الجمهورية الديمقراطية / المجتمع المدني.)

وهذه الجماعات المتنوعة وبما لها من استقلال عن الدولة وربما أيضا عن الأحزاب لا يمكنها فقط كبح جماح الأعمال التعسفية للحكام، بل إن في مقدورها المساهمة في خلق مواطنين أفضل يضعون في اعتبارهم مصالح الآخرين، ويتمتعون بثقة في أنفسهم فيما يقومون به، ويتميزون باستعدادهم للتضحية من أجل المصالح العامة، كما يتفق توكفيل مع المفكرين المعاصرين على أن التطور الحاصل في المجتمع الغربي جاء كنتيجة للتطورات المؤسسية التي اتضحت معالمها أكثر في النظام الرأسمالي.

وعلى الرغم من أن المفهوم سيغيب عن الفكر السياسي بعد توكفيل لمرحلة طويلة لحساب الإيديولوجيات الصاعدة، ورغم وجود استثناءات مثل" أيميل دوركايم "الذي يعبر عن المفهوم في" شكل الحاجة إلى شبكة إما من المؤسسات الدينية بين الدولة والفرد وتامين التعاون والتصدي لحالة الإغتراب ومشاكل إجتماعية أخرى، ناتجة عن انهيار البنى العضوية للمجتمع في ظل الحداثة [2]. "إلا أن السمات الرئيسية المحددة للمفهوم وجدت في الأفكار النظرية التي طرحها توكفيل محددا بمجموعة من الخصائص أهمها الاستقلالية التي يجب أن تتمتع بها مؤسسات المجتمع المدني عن الدولة، والتأكيد على مبدأ المواطنة لتدعيم أسس النظام الديمقراطي، وحرية العمل في المجالات الإجتماعية ولاقتصادية والثقافية والسياسية دون هيمنة جهاز الدولة.

<u>والاستخدام الثالث</u> للمفهوم يأتي في ظل عملية التطور الحاصلة في التراث الماركسي في النصف الأول من القرن العشرين، في سياق تشكيل البناء الإجتماعي للمجتمع البورجوازي، وإعادة النظر في الإستراتيجية الثورية للمجتمعات الصناعية والتطورات الحاصلة في العلاقات بين الدولة والمجتمع المدني إضافة إلى تطور الممارسة الديمقراطية التي أسف رت

[1] توفيق المديني، مرجع سابق، ص69

[2] عزمي بشارة، **المجتمع المدني(دراسة نقدية)**، مرجع سابق، ص46

عن ظواهر جديدة استدعت نظرة جديدة لمعالجتها عاد المجتمع المدني ليطرح من جديد في الأدبيات السياسية والإجتماعية.

وجاء هذا الاهتمام كنتيجة لتأثير المفكر الايطالي **أنطونيو غرامشي** من خلال تطوير جدي للماركسية ولاسيما في مفهومها للمجتمع المدني[1] . في سياق بحثه عن الطريقة التي تحقق الثورة الاشتراكية في الدول الرأسمالية الغربية، وانطلق من عدم تحقق طرح ماركس حول انهيار المجتمع الرأسمالي بتناقضاته الاقتصادية، وعدم تحرك الطبقة العاملة للقيام بالثورة المنتظرة لقلب الأوضاع الاستغلالية، ورفض اعتبارالمجتمع المدني فضاء للتنافس الاقتصادي، إلا أنه اتفق مع ماركس حول علاقة المجتمع المدني بالدولة، حيث أعطى المفهوم مضامين مختلفة مع استبعاد عناصر فلسفية وعقائدية كثيرة منه، واعتبره أحد مكونات البنية الفوقية بتثبيت مستويين فوقيين أساسيين:

المستوى الأول" :المجتمع المدني "وهو مجموعة من التنظيمات التي تسمى" خاصة "لتحقيق السيطرة المباشرة" السياسة"، والمستوى الثاني :المجتمع السياسي أو الدولة .هذان المستويان ينطويان من جهة أولى على وظيفة الهيمنة المباشرة للدولة أو الحكومة الشرعية، وحاول أن يطرح المفهوم في إطار نظرية السيطرة الطبقية ليعيد استخدامه في إطار بناء إستراتيجية الثورة الشيوعية[2].

المستوى الثاني :تتحقق فيه الوظيفة الثانية الهيمنة الإيديولوجية والثقافية، التي لا بد منها لبقاء أي نظام، ويدخل بذلك قطيعة جديدة في المضمون الدلالي لمفهوم المجتمع المدني بوصفه فضاء للتنافس الإيديولوجي[3] . ويعطي غرامشي أهمية أساسية للمستوى الإديولوجي في البنية الإجتماعية الاقتصادية واعتقد أن المشكلات" الثقافية هي مشكلات ذات أهمية خاصة في مراحل تتلو النشاط الثوري، حيث لا تكون هنالك معارك مباشرة بين الطبقات ويتحول الصراع الطبقي إلى" حرب مواقع "وتصبح" الجبهة الثقافية " هي الميدان الرئيسي للنزاع. حيث لا يجب الاكتفاء بالوصول إلى السلطة، بل تحقيق الهيمنة على المجتمع والاحتفاظ بالسيطرة على جهاز الحكم، ولا يأتي ذلك إلا بالهيمنة الثقافية التي يهدف منها استعادة المجتمع المدني لحقه في ممارسة شرعيته، ويستعمل" غرامشي "مفهوم الهيمنة بمعنى القيادة، وإيجاد سياسة موحدة تهدف إلى تنسيق مواقف الفئات والطبقات الإجتماعية لتحقيق السيطرة، وتشير كذلك إلى الطريقة التي يتم بواسطتها إبراز مصالح المجتمع ككل وكذلك طريقة تنظيم قبولها إجتماعيا، ويتم بناء الهيمنة

[1] الصبيحي، أحمد شكر، مرجع سابق، ص 22

[2] سعيد بن سعد العلوي و أخرون ، مرجع سابق ، ص 79

[3] توفيق المديني، مرجع سابق، ص 100

وإعادة إنتاجها من خلال شبكة من المؤسسات" المجتمع المدني"والتي تتميز عن الدولة في الجانب القمعي وبذلك فالمجتمع المدني هو التنظيمات ذات الطابع الغير حكومي طوعية تقوم على الإقناع من خلال الإيديولوجيا.

ويرفض أن يكون المجتمع المدني كحقل للصراع الطبقي والثقافي والاقتصادي مثلما يعتقد(هيجل وماركس) بل حقلا للتناقض الإيديولوجي أي جزءا من البنية الفوقية[1] . وبما أن الهيمنة مرتبطة بالإيديولوجية فإن المثقفين هم أدواتها بمعنى أنه لا قيمة للمثقف ولا ضمانة لفعاليته إلا إذا كان عضويا أي ارتباطه بمشروع سياسي والهيمنة لا قيمة لها إلا إذا أصبحت جزءا من العمل السياسي لتحقيق السيطرة الإجتماعية، فهي ليست منافية للسياسة ولكن مكملة لها، فالمجتمع السياسي والمجتمع المدني يجمع بينهما في كل نظام وحدة ديناميكية السيطرة الإجتماعية[2] . ومجال لتحقيق مشروع تاريخي معين في مقاومة النظام السياسي يشد الجسد الإجتماعي بعضه إلى بعض، وكذلك الرأي العام الغير رسمي الذي لا يخضع لسلطة الدولة.

ويمكن تحديد مفهوم المجتمع المدني عند غرامشي بأنه" **مجتمع أو مؤسسات تقوم ما بين الواقع الاقتصادي المباشر وبين آليات الدولة القمعية، وتضم مؤسسات سياسية، ثقافية، تربوية نقابية، تقوم الطبقات السائدة من خلالها بممارسة الهيمية أو فرض القبول عل الطبقات المسودة**[3]. "

وعلى الرغم من تعدد الأفكار التي ساهمت في تشكيل وبلورة مفهوم المجتمع المدني إلا أنها تحوي في مجملها على عناصر مشتركة يتفق حولها أغلب منظري الحضارة الغربية، ومنها[4]:

- المجتمع المدني رابطة اختيارية طوعية، تقوم على حماية مصالح الأفراد وتمكنهم من التعبير عنها.

- يشمل العديد من المكونات منها :المؤسسات الإنتاجية، والطبقات الإجتماعية والمؤسسات الدينية والتعليمية والاتحادات المهنية والنقابات العمالية والأحزاب السياسية والنوادي الثقافية والإجتماعية.

- الدولة عنصرا ملازما لاستقرار المجتمع المدني وتمتعه بوظائفه.

---

[1] الصبيحي أحمد شكر، مرجع سابق، ص23

[2] ناصر، الشيخ علي ، مرجع سابق ، ص23

[3] ستيفن، دلو، مرجع سابق، ص26

[4] الصبيحي ، مرجع سابق، ص24

- لا يستدعي قيام المجتمع المدني دولة ديمقراطية وإنما دولة غير متسلطة تخضع مهامها لقواعد عقلانية.
- يمتد المجتمع المدني خارج حدوده حيث يؤثر على غيره من المجتمعات.
- يتمتع من حيث المبدأ بالاستقلالية النسبية عن الدولة من الناحية المالية والتنظيمية.

والاستخدام الرابع كان في العقدين الأخيرين من القرن العشرين حيث شهد إعادة اكتشاف تراث غرامشي بعد تنقيته من بعض القضايا التي كانت موضع سجلات ساخنة خلال المراحل السابقة[1]. ولم يبق منه إلا فكرة المنظمات والهيئات والمؤسسات الإجتماعية الخالصة التي تعمل إلى جانب الدولة، وبهذا المعنى فإن المقصود بالمجتمع المدني في هذه المرحلة هو تلك الشبكة الواسعة من المنظمات والهيئات التي تمخضت في المرحل التاريخية للمجتمعات الحديثة، هذه العناصر التي تكوّن الحياة الإجتماعية داخل الدولة والركيزة الأساسية لها، في المقابل يتم اللجوء إليها للحماية من هيمنة الدولة، وعلى الرغم من ذلك لا يشكل الهدف من نشأتها أي تناقض مع أهداف الدولة نظرا للانسجام في طبيعة الوظائف وأن كان هناك اختلاف في الأدوار.

ثانياً: التأصيل النظري للمجتمع المدني

1/نظريات العقد الاجتماعي :

أن مفهوم المجتمع المدني هو وليد الفكر البرجوازي الغربي، نشأ في أعقاب أو مع نهاية العقد الإقطاعي في أوروبا وبداية بروز التحولات السياسية و الاجتماعية والاقتصادية الكبرى، من عصر القرون الوسطى المظلمة إلى عصر الحرية والحداثة.

ولقد تدعم ظهور مفهوم المجتمع المدني في القرن السابع عشر في أحضان مفكري العقد الاجتماعي، وتقوم فكرة العقد الاجتماعي لديهم على أساس نفي مبدأ الحق الطبيعي والإلهي للملوك، الذي تأسس على مبدأ أنه على الشعب أو الرعية الخضوع والاستسلام المطلقين للحاكم باعتباره ممثلا للقوة الإلهية، فلا يجوز مساءلته أو محاسبته أو التمرد على أحكامه وقوانينه، لأن ذلك تمردا على الله، وقد استغل هذا المبدأ الجهل والفقر السائدين في أوربا في ذلك العصر، وعليه جاءت نظريات العقد الاجتماعي لهدم قدسية الحاكم وسلطته المطلقة التي قهرت وهمشت الشعوب، ولتحاول إعطاء المواطنين حقوقهم الطبيعية والأساسية كحق الحرية والمساواة والعدالة والتعبير...وبالتالي قيام نظام اجتماعي لا يستمد شرعيته من المقدس الديني أو الملكية المطلقة،

[1] **غرامشي وقضايا المجتمع المدني**، ندوة دراسية حول مفهوم المجتمع المدني، مركز البحوث العربية بالقاهرة، دار عيبال للدراسات، والنشر، نيقوسية، قبرص،ط1 ، 1990 ، ص29

وإنما من تعاقد المواطنين مع الحاكم واحترام ذلك العقد الذي بموجبه تقع على كل طرف واجبات وتكفل له حقوق[1].

أ - توماس هوبز1588 -1679 :

حاول **هوبز** إيجاد مفهوم جديد للنظام الاجتماعي القديم السائد في أوربا في ذلك العصر والمبني على قدسية الملك وكل ما يصدر منه من سلوكات، إضافة إلى سيطرة الكنيسة على كل دواليب المجتمع، فأعتبر أن مصلحة الملك في حقيقة الأمر لا تتعارض مع مصلحة شعبه، ولهذا فمن واجبه أن يوفر الأمن والسلم والحرية والمساواة مقابل تنازل الشعب عن السلطة والخضوع له، في إطار عقد طوعي يربط بين الطرفين، وإذا عجز الملك عن تأمين تلك العناصر يسقط التزام الشعب بالعقد الاجتماعي، وإذا أخل الشعب من جهته بواجباته استحق عقاب الدولة وردعها.

وعليه فإن **هوبز** يعتبر منظرا للسلطة المطلقة للملك ومنظرا لتنازل الشعب ولكن دون أن يربط تلك السلطة بمبدأ الحق الإلهي المقدس[2] ، ويرجع هذا المفهوم الهوبزي للعقد الاجتماعي (قوة الدولة أو السلطة وتعاقدها واحترامها لآراء الناس في نفس الوقت) إلى نظرته للكائن البشري في حالته الطبيعية أي قبل الحالة الاجتماعية، فقد اعتبر الإنسان ذو طبيعة شريرة وعدوانية و ميول مدمرة وأنانية، كما أكد أن الحرية في المجتمع الطبيعي عبارة عن" حق الجميع في كل شيء، أي حرية بلا قيود، مما يعني صراعات وحروب متواصلة، بينما الحرية في إطار المجتمع المدني ومصالحة، مع مراعاة حدود وقيود معينة في السلوك أساسها احترام حقوق الآخرين[3]، والدولة هي الهيئة المكلفة بالعمل على تطبيق هذه المبادئ وتوفير الانسجام والعدالة والسلم وضبط المصالح المتصارعة ومعاقبة المخالفين لمبادئ العقد الاجتماعي، فيتحول المجتمع الطبيعي العفوي إلى مجتمع مدني تسوده الفضيلة المدنية."

وبهذا فأن **هوبز** حسب منتقديه قد برر سلطة الحكومة المطلقة وتحكمها في الشعب، إلا أنه نزع الحق الطبيعي منها، فهوجم من جهة أخرى من طرف فقهاء الحق الطبيعي الذي يعتبرون الحاكم قائم بالطبيعة مقدس[4]، وتكمن شرعية السلطة الحاكمة حسب **هوبز** في حرية إرادة أفراد الشعب في اختيار قواعد وشروط العقد الاجتماعي الذي يتنازلون بموجبه عن جزء

---

[1] عبد الله حمودي، **وعي المجتمع بذاته :عن المجتمع المدني في المغرب العربي**، دار برتقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب ، ط1 ،1998 ، ص 40

[2] أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص19 .

[3] ستيفن ديلو، مرجع سابق، ص 250

[4] أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص19 .

من حريتهم مقابل السلام والأمن والاستقرار، رغم عدم إعطاءه للمجتمع المدني ومؤسساته دورا كبيرا في تقييد عمل الدولة، إلا أنه حدد ميدانا خاصا يمارس فيه المواطنون أنشطتهم المختلفة بواسطة تشكيلهم لجمعيات تقوم بتلبية حاجياتهم الأساسية[1]

وعليه فقد ساهم **هوبز** في إقامة وتأسيس أولى اللبنات للمجتمع المدني من الزاوية الليبرالية، ولم يقلل من أهمية الحرية الفردية رغم إعطاء القوة والسلطة المطلقة للدولة، فقد دعا إلى حماية وتدعيم الحرية الفردية من طرف أجهزة الدولة القائمة على أساس الدستور أوالعقد الذي يؤسسه الناس بآرائهم وفتح المجال لمفكرين آخرين لإثراء مفهوم المجتمع المدني ومنهم **جون لوك**.

ب - جون لوك(1632-1704):

جاء مفكر بريطاني آخر بعد **هوبز** وهو **جون لوك** لتدعيم فلسفة العقد الاجتماعي وإن كان ذلك من وجهة نظر مخالفة للأولى؛ حيث نظر **لوك** إلى حالة الطبيعة لدى الإنسان ومنه المجتمع على أنها حالة سليمة وليست حالة شريرة أو عنيفة يسودها الصراع والحروب، ورأى بأنه في مرحلة الطبيعة يعم السلام والأمن والحرية والمساواة رغم وجود الملكية الفردية أو الخاصة للأشياء، والشيء الذي يضمن هذه الفضائل هو "العقل الطبيعي "الذي يعلم الناس عدم الاعتداء على الغير لأنهم متساوون[2]، ويقصد **لوك** بالعقل الطبيعي الفطرة السليمة للإنسان، ولكنه بعد ذلك غير رؤيته لحالة الطبيعة؛ حيث اعتبر أن الإنسان وبسبب غياب قوانين وتشريعات وسلطة تعمل على تطبيقها، يبدأ في إقامة علاقات تنافس وصراع واعتداءات من أجل المصلحة الخاصة بفعل الأنانية وحب الذات، وهنا يجد الناس أنفسهم في حاجة إلى سلطة أو قوة عمومية تفصل بين المصالح المتضاربة بالعدل والإنصاف وتطبيق القوانين لتحقيق الأمن والسلام، وتعتبر هذه القوانين من وضع مشترك بين الناس والحاكم، أي تتم بالتراضي ودون أي إكراه؛ حيث يتفق الناس ويتعاقدون مع الحاكم على التخلي عن جزء من حرياتهم وحرية إدارة شؤونهم الخاصة للسلطة الجديدة وعند هذا يتحقق المجتمع المدني حسب **لوك**، حيث يقول " :وهكذا فحيث يؤلف عدد من الناس جماعة واحدة ويتخلى كل منهم عن سلطة تنفيذ السنة الطبيعية التي تخصه

[1] عبد الله بوصنوبرة ،**الحركة الجمعوية في الجزائر و دورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب** ، أطروحة دكتوراه ، جامعة قسنطينة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم علم الاجتماع ، 2010 / 2011 ،ص46

[2] كريم أبو حلاوة، ، **نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره وتجلياته في الفكرالعربي المعاصر**، رسالة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية، جامعة دمشق ، ص33

ويتنازل عنها للجميع ينشأ عندنا حينذاك فقط مجتمع سياسي أو مدني[1]، وهنا فإن **لوك** يوحد بين الدولة والمجتمع المدني، ويختلف عن **هوبز** في ضرورة أن يتقيد الحكام وأن يخضعوا للقوانين والمساءلة، ويسمي هذا النظام بحكم الأغلبية المقيدة، باعتبار أن المجتمع المدني لا يمكن أن يتأسس على مبدأ الخضوع والعبودية الذي أيده **هوبز**.

وعليه فان **جون لوك** قد أعطى للمجتمع المدني قوة واستقلالية أكبر ودورا أوسع في مواجهة استبداد الدولة، باعتبارها مؤسسة أنشأها الشعب لخدمته، ولكي تكون الحكومة) السلطة التنفيذية (أمينة على السلطة وليست مالكا مطلقا لها، فإذ خرجت الحكومة عن العقد الاجتماعي يحق للشعب أن يطيح بها بالطرق السليمة المشروعة فقط، ويشترط **لوك** أن تكون القوانين منشورة على الناس ولا تخدم جماعة اجتماعية على حساب أخرى، وعلى المواطنين من جهتهم احترام وتطبيق تلك القوانين حتى يتحقق المجتمع المدني القائم على فضيلة التسامح التي سماها بعبارة " :عش ودع غيرك يعيش[2]"

والمجتمع المدني عند **لوك** كما عند **هوبز** يرتبط بالدولة أو المجتمع السياسي ولكنه أكتسب مع **لوك** حيزا أوسع من الاستقلالية، حيث يتمتع فيه الأفراد بقوة ضغط ورفض لأي خرق أو تجاوز من طرف الحكومة لمصالحهم أو حقوقهم، ويعتبر مفهوم المواطن هو أساس المجتمع المدني عنده ثم يأتي مفهوم التعاقد الإجتماعي ثم سيادة القانون ثم مبدأ الفصل بين السلطات، وهذه هي الأركان الأربعة التي تشكل أعمدة المجتمع المدني التي تؤدي إلى الحكم المدني الصحيح[3]

ج - جون جاك روسو1712 -1788):)

يعتبر المفكر الفرنسي **روسو** فيلسوف الطبيعة الطيبة، حيث يرى أنها صالحة ونقية ما لم تعبث بها يد الإنسان فتفسدها وتدنسها ومثال ذلك فساد المجتمع، فالناس قبل المجتمع أي في حالة الطبيعة كانوا أحرارا تحكمهم مبادئ العدل والمساواة الطبيعية والأخوة، وكلما تملكته رغبات المجتمع أصبح أقرب إلى الشر[4] .

لقد كان **روسو** رافضا لمفاهيم سابقيه حول الإنسان في حالة الطبيعة ومصيره أثناء انتقاله لحالة المجتمع المدني، فإذا كان هدف كل من **هوبز** و**لوك** من المجتمع المدني هو توفير الحماية لحقوق ومصالح الجميع كأفراد وجماعات والوصول إلى الأمن والسلام الاجتماعيين فإن

[1] عبد الله بوصنوبرة ، مرجع سابق ، ص 47

[2] ستيفن ديلو، مرجع سابق، ص284

[3] كريم أبو حلاوة ، مرجع سابق ، ص 35

[4] نفس المرجع ، ص 29

روسو اعتبر هذه الرؤية خاطئة، لأنها تسعى وراء السعادة الذاتية والشخصية على حساب الفضيلة المدنية المرتبطة بالصالح العام[1]، ويقصد بالسعادة الذاتية تحقيق المصالح المادية للأفراد دون اعتبار للمعايير الأخلاقية والمعنوية كالشجاعة والحب والمواطنة، ولتحقيق المبادئ الأخلاقية المذكورة في المجتمع المدني المنشود لدى **روسو** يجب أن يشعر الناس أنهم أصبحوا جزءا من مجتمع يقوم على أهداف وقيم عامة ومشتركة، وأنه بناء على ذلك لن يعودوا معنيين في المقام الأول بمصالحهم الخاصة، بل يهتمون أكثر بالسعي وراء المصلحة العامة، وذلك ما لديه من حقوق مادية ومعنوية لصالح المجموع، والضامن لاستمرار هذه العلاقة حسبه هو تساوي الجميع أمام قواعد هذا التنظيم الاجتماعي الجديد، فلا وجود لشخص خاضع لآخر بل الجميع محكومين بواسطة الإدارة العامة[2]

إن إعطاء **روسو** الأولوية في عقده الاجتماعي للمصلحة العامة أو العقلية الاجتماعية على حساب المصلحة الفردية، جاء لأن مصالح الأفراد تنبع من المجتمع الذي يحميها من الاعتداءات، بواسطة نسق من الحقوق والواجبات المتبادلة والمتشابكة، ولكن يبقى كل فرد رغم انطوائه في إطار المجتمع حرا كما كان في حالة الطبيعة لا يطيع إلا نفسه، ذلك لأن الصالح العام في حد ذاته تحدده مشاورات المواطنين في إطار نظام تشريعي لا يسمح بتفويض السلطة أو الإدارة، بل يشترك الجميع في سن القوانين التي تهمهم .وبفضل هذه المشاركة السياسية يشعر الأفراد أنهم جزء من الإتحاد أو المجتمع ويساهمون في المصلحة العامة مهما كانت خلفياتهم الاقتصادية أو الاجتماعية، مع ضرورة وجود نخبة اجتماعية تساعد على الفهم الصحيح لمشاكل المجتمع دون وصاية أو إكراه للآخرين .وبهذا وضع **روسو** نموذجا سياسيا واجتماعيا للمجتمع المدني يربط بين الدولة والمجتمع في إطار عقد اجتماعي يختلف عن سابقيه من حيث المنطق التصوري لطبيعة الإنسان، ولهذا جاء نموذجه بتلك الصورة.

لقد أبعدت نظريات العقد الاجتماعي عموما الشحنات الدينية والقداسة من السلطة ومن المجتمع، فحاولت تجاوز أطروحات الطبيعة المقدسة والمطلقة للحكم والحاكم، وجاءت بمعايير دنيوية نفت الحق الإلهي للملك، وبذلك وضعت أولى لبنات النظام السياسي والاجتماعي الوضعي الحديث، حيث أتم تفسيره **هيجل** من بعد فلاسفة العقد الاجتماعي بمنظور مغاير.

[1] ستيفن ديلو، مرجع سابق، ص 309

[2] نفس المرجع ، ص 324

2/ المجتمع المدني عند هيجل(1770-1831)

جاءت نظرية **هيجل** حول المجتمع المدني مختلفة إلى حد كبير عن نظريات سابقيه من أعلام العقد الاجتماعي، فقد كان معاديا نسبيا لأهداف المجتمع المدني لأنه أعطى الأولوية في إصلاح المجتمع وبلوغ الفضيلة والحرية وتحقيق التنظيم إلى الدولة التي تتمثل وظيفتها في المصلحة العامة بدل المصالح الشخصية التي يسعى لتحقيقها أعضاء المجتمع المدني وجمعياته وروابطه دون إعتبار كبير لمصالح الآخرين في كثير من الأحيان.

كما أن شكوك **هيجل** في المجتمع المدني باعتباره فضاء للتنافس المصلحي من أجل الربح، ذهبت إلى الاعتقاد بأنه ليس شرطا وإطارا طبيعيا للحرية، لأنه يتكون من أفراد لا تجمعهم مصالحهم الخاصة وحاجاتهم الذاتية، بمراقبة المجتمع المدني باستمرار من طرف الدولة[1]، وهنا فإن **هيجل** يفصل بين المجتمع المدني والدولة، لأن مصالح الطرفين متناقضة ومتباعدة، على العكس من الفكرة الكلاسيكية التي تعتبرهما شيئا واحدا(فكرة هوبز ولوك وروسو)لكن المجتمع المدني لدى **هيجل** رغم أنانيته وانحصاره على ذاته ومصالحه، يضم ما هو عمومي وجماعي في الوقت نفسه، أي أن **هيجل** قد تبنى فكرة **آدم سميث** وزملاؤه من مفكري التنوير الإسكتلنديين التي ترى أن السعي نحو تحقيق المصالح المادية والاقتصادية الشخصية يؤدي إلى المصلحة العمومية فالفرد لدى **هيجل** مكون من الخاص والعام كذلك، وما يجسد هذا الأمر واقعيا هو القوانين والنظم التي ترسمها الدولة، حيث تنسق بين مبادئ الفردية ومبادئ الجماعية، وعليه فجوهر المجتمع المدني الهيجلي يرتكز على الاعتماد المتبادل بين الأفراد المنضوين تحت إطار المصلحة الجماعية المشتركة والمرتبطين ارتباطا خارجيا، حيث يعامل كل واحد منهم الآخرين على أنهم شركاء لتحقيق الأهداف.

فالمجتمع المدني إذا يشكل فضاء واسعا يتعدى فضاء التنافس المادي فقط، فيحاول فيه كل فرد أخذ مكانه في المجتمع الذي يرتكز على المبادئ الفضيلة المدنية رغم الاختلاف في وجهات النظر وفي المصالح؛ حيث يتم تدارك) الاختلاف من خلال تفهم الأفراد وتركهم مساحة للآخرين وقبولهم بالتنوع[2]

وتلعب الدولة من جهة ومكونات المجتمع المدني من جمعيات ونقابات من جهة أخرى حسب **هيجل** دورا بارزا في تقييد وضبط النزعة الفردية خاصة في ظل اقتصاد السوق الحرة،

[1] أحمد شكر الصبيحي،مرجع سابق ، ص22

[2] ستيفن ديلو، مرجع سابق، ص ص. 401-402

فالمجتمع المدني على هذا الأساس هو جملة المؤسسات التي تستجيب لحاجيات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، و التي تلعب دور الحكم بين المصالح الشخصية، كما أن الدولة هي تلك الروح العارفة التي تقع فوق مادية المجتمع المدني[1]

3/ المجتمع المدني عند الماركس:

نشأت رؤية **ماركس** لمفهوم المجتمع المدني من خلال نقده لأعمال **هيجل** السياسية، وما يتعلق بكل من الدولة والمجتمع، رغم أنهما انطلقا من أرضية واحدة تقريبا، حيث اعتبرا أن المجتمع المدني هو فضاء للتنافس والصراع المادي الطبقي في الدول الرأسمالية، لأنه يشمل العلاقات المادية الصناعية والتجارية بين الأفراد في مرحلة معينة من مراحل تطور قوى الإنتاج، ولهذا فهو لا يتطور إلا مع البرجوازية[2]

و من هذا المنطلق، أي ترابط المجتمع المدني والدولة البرجوازية، رفض **ماركس** المجتمع المدني لكونه مجتمعا متنافر الأجزاء ووسطا من شأنه أن ينزع الصفات الإنسانية من المجتمع فيصبح الفرد منفصلا عن مجتمعه ويعيش حالة اغتراب وانقسام بين جانبه الإنساني والشخصي وجانبه الاجتماعي وعلاقته بالآخرين.

لقد تصور **ماركس** المجتمع المدني مثل **هيجل** من قبله، بأنه كيان منفصل عن الدولة ويتوسطها والفرد إلا أنه زاد عن مفهومه عن الانفصال بكون المجتمع المدني يقف مجابها ونقيضا للدولة ولهذا قدم قراءة مزدوجة للمجتمع المدني، اعتبره نقيضا لها[3]، وبناء على هذا فقد استهدف **ماركس** من تحليله السابق للمجتمع هدم النظام الاجتماعي القائم على الاستغلال واستلاب الإنسان، وتأسيس نظام جديد يلغي المجتمع المدني تماما؛ حيث يزول الاستغلال بزوال الطبقات الاجتماعية التي تذوب في الطبقة البروليتارية، وبالتالي تزول الحاجة إلى الدولة والمجتمع المدني معا .

إن رفض **ماركس** للمجتمع المدني نابع من اعتبارين:

الأول :المجتمع المدني مكون من أفراد يعيشون في ظل النظام الرأسمالي واقتصاد السوق، حيث يسعى كل واحد منهم إلى تحقيق مصلحته الذاتية و جني أكبر قدر من الرفاهية الشخصية بكل أنانية وباستخدام أساليب الصراع والعداوة، وبالتالي يشعر كل فرد بأنه منفصل ومغترب عن الآخرين، فلا يتحقق مفهوم

[1] عبد الله بوصنوبرة ، مرجع سابق ، ص51

[2] كريم أبوحلاوة، مرجع سابق، ص71

[3] عبد الله بوصنوبرة ، مرجع سابق ، ص52

الصالح العام والفضائل الأخلاقية في المجتمع المدني حتى في حالة خضوعه للدولة، فيتغلب البعد الذاتي للفرد على البعد الجماعي.

الثاني :المجتمع المدني في الدولة الرأسمالية يمثل مصالح الطبقة البرجوازية المسيطرة اقتصاديا وثقافيا، وبالتالي فهو يسعى لتدعيم سيطرتها على بقية الطبقات بواسطة التنظيمات والجمعيات المرتبطة بالدولة.

وزادت الشروح حول النظرية الماركسية بعد **ماركس** من طرف أتباع فكرة ومنهم المفكر الشيوعي الإيطالي **غرامشي** الذي ترك بصمة واضحة في مجال المجتمع المدني.

4/ المجتمع المدني عند غرامشي :

بعد فترة زمنية امتدت من أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين اختفى فيها تناول مفهوم المجتمع المدني من طرف العلماء والمفكرين، أعاد المفكر الإيطالي **أنطونيو غرا مشي** المفهوم إلى صلب الاهتمام العلمي والفكري لدوافع نضالية سياسية خاصة، ورغم خلفته الماركسية إلا أنه قلب مفهوم المجتمع المدني فأعتبره جزءا من البنية الفوقية وفضاء للتنافس الإيديولوجي والثقافي وليس جزءا من البنية التحتية وحقلا للتنافس الاقتصادي والمادي وبالتالي مصدرا للصراع الطبقي كما جاء في الفكر الماركسي الكلاسيكي.

على هذا الأساس وظف **غرامشي** مفهوم المجتمع المدني بطريقة مختلفة ومغايرة لكل من **هيجل** و**ماركس**؛ حيث طرح إشكالية سياسية جديدة تتمثل في البحث عن كيفية تحقيق الثورة الاشتراكية وحكم الطبقة العمالية في دولة مثل إيطاليا دون وسائل العنف والانقلابات[1] ، وتوصل إلى أن بلوغ الطبقة العمالية إلى السلطة في الدول الرأسمالية لا يمكن أن يتحقق بواسطة قيام الثورات المسلحة كما حدث في روسيا، لأن المجتمعات الرأسمالية على العكس من المجتمع الروسي توجد فيها حركة مجتمع مدني قوية وحيوية، وعليه فإن ممارسة الهيمنة (*) الإيديولوجية والثقافية بواسطة المثقفين والنقابات والجمعيات والأحزاب وكل مكونات المجتمع المدني هي السبيل إلى تحقيق أهداف الطبقة العاملة، ومن هنا فإن **غرامشي** يعتبر المجتمع المدني الفضاء الذي تمارس فيه وظيفة الهيمنة الثقافية والسياسية[2]، إن تفعيل وتنشيط الهيمنة

---

[1] عبد الله بوصنوبرة ، مرجع سابق ، ص52

* اشتهر مفهوم الهيمنة عند غرامشي ويقصد به الوظيفة التوجيهية والتأثيرية التي تمارسها تنظيمات المجتمع المدني والمثقفين العضويين من خلال السيطرة غير المباشرة والقيادة للمجتمع والدولة، بحيث تفرض عليهما رؤيتها للعالم وتحاول إحداث التغيير في المجتمع بما يخدم مصالح الطبقة العاملة بواسطة الإقناع وليس عن طريق العنف والثورة.

[2] أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص 125

الإيديولوجية يتم بواسطة ما أسماه **غرامشي** المثقف العضوي أو المثقف الجمعي (الحزبي)الذي يختلف عن المثقف التقليدي من حيث أن الأول مستقل في تصوره للعالم ويعمل على نقل ذلك التصور إلى الحياة اليومية للناس[1] بفضل احتكاكه بهم ومعايشتهم.

ويعتبر مفهوم المثقف العضوي من أهم المفاهيم التي توصل إليها **غرامشي** باعتباره الوسيلة السلمية والأداة المثلى للوصول إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في المجتمع الرأسمالي.

5/ المجتمع المدني عند توكفيل (1805- 1859):

ألكسي دي توكفيل رجل فكر وعالم اجتماعي وسياسي فرنسي، اشتهر بمؤلفيه "النظام القديم والثورة الفرنسية "و"حول الديمقراطية في أمريكا " ويكمن اعتباره من أكبر مفكري الفلسفة السياسية الحديثة ومن أهم منظري مبادئ الديمقراطية الغربية بفضل طرحه المترابط والعميق في معالجة هذا المفهوم، فقد اعتبر أن الديمقراطية ليست مجرد نظام سياسي فحسب، بل " واقع اجتماعي " يتجسد في المساواة بين المواطنين في مجالي الاحترام والفرص المتاحة لجميع الناس، بما يقود إلى إحداث حركية اجتماعية قوية ومفتوحة تحول دون قيام صراع بين أفراد المجتمع.

زار **توكفيل** أمريكا في بداية نهضتها (*)وكتب كتابه الثاني يصف فيه بشكل دقيق حالة المجتمع الأمريكي ونظامه السياسي والاجتماعي، وقام بتحليل آفاق تطوره المستقبلي معتبرا أن أمريكا ستكون في مقدمة أمم العالم، وقد أعجب كثيرا بالقيم السياسية والمساواة والديمقراطية والتسامح والتعايش الديني والروح

التطوعية والتنظيم المجتمعي عبر الجمعيات والاتحادات والنوادي...الخ، هذه القيم ميزت تشكل هذه الأمة الناشئة دون عنف ولا ثورات دموية كما حدث ويحدث في أوربا حينها، واستنتج أن الانتقال إلى الممارسة الديمقراطية في أي مجتمع لا يمر بالضرورة عن طريق الثورات والصراع الدموي، بل هناك إمكانية لتحقيق ذلك بواسطة أسلوب تنمية المعارف والثقافة والوعي الاجتماعي المدني.

وبالإضافة إلى إسهام **توكفيل** في مجال الديمقراطية، فقد كان له دورا كبيرا في طبع مفهوم المجتمع المدني بتحول عميق في دلالاته السابقة التي تناولنا بعضها، فقد أخرج هذا

---

[1] عبد الله بوصنوبرة ، ص53

* قام توكفيل بزيارة لأمريكا بين أفريل 1831 ومارس 1832 للإطلاع على أوضاع السجون الأمريكية والاستفادة من نظم تسييرها، لكنه أضاف لذلك دراسة وتحليلا متميزا للمجتمع الأمريكي والديناميكية التي تسوده، وقد إعتبر الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون أن كتاب توكفيل ."حول الديمقراطية في أمريكا " أفضل ما كتب عن الأمريكيين

المفهوم من دائرة الصراع مع الدولة إلى دائرة التكامل والتعاون معها واعتباره القاطرة الأساسية التي تقود المجتمع نحو التحديث، وفي الوقت نفسه صمام الأمان ضد تطرف واستبداد الدولة وأداة الرقابة المستقلة والذاتية التنظيم في وجه أي انحراف يضر بالمصلحة العامة خاصة من طرف ما سماه بدكتاتورية الأكثرية التي يمكن أن تكون أكبر تهديد للديمقراطية فتدوس حقوق الأقليات بواسطة سيطرتها على الدولة، وعليه فإن **توكفيل** يقترح بهذا التحليل تفسيرا متماسكا ومبتكرا لعملية العبور من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث المتسم بالتنافس بين الإفراد المتحركين نسبيا والمتساوين في أوضاعهم القانونية[1]

لقد فهم **توكفيل** المجتمع المدني على أساس استقلاليته عن الدولة وأجهزتها وسلطتها، أي انفصال المؤسسات الحكومية الرسمية عن تنظيمات المجتمع المدني هيكليا وإداريا في مختلف الميادين دون إهمال أهمية التكامل بينهما وتدعيم كل منهما لوجود الآخر وقوته وفعاليته،لأن هدفهما في النهاية مشترك، وهو تحقيق مجتمع ديمقراطي متضامن، فلا مجال للتعارض بين الطرفين، فالدولة تتيح إمكانيات نمو المجتمع المدني ورقيه واستقلاليته، كما أن المجتمع المدني هو مصدر شرعية الدولة وقبولها من طرف المواطنين والضامن لإستمراريتها كدولة ديمقراطية نابعة من الشعب، والجمعيات والتنظيمات المدنية والأهلية هي الأداة الأساسية لمشاركة المواطنين في التنمية وإدارة الشؤون العامة بأكثر الطرق تحضرا وتنظيما وحداثة، وهذا ما يعطي الديمقراطية وجهها الاجتماعي إلى جانب وجهها السياسي، فقد أشار **توكفيل** إلى أن الجمعيات والمنظمات في أمريكا هي من يتكفل ويرعى الكثير من القضايا الاجتماعية والتنموية، وقال إن فن إنشاء الجمعيات في البلدان الديمقراطية هو أبو التقدم[2] ، كما اعتبر أن هذه الجمعيات تمثل ميزتين جديدتين في المجتمع الأمريكي تعملان على تقدمه وتفوقه على أوربا؛ وهما فن التنظيم الاجتماعي والعمل الجماعي التطوعي، ففي المجتمعات البشرية هناك قانون يبدو أكثر دقة وأكثر وضوحا من القوانين الأخرى حتى يحافظ البشر على تمدنهم ويزدادوا مدنية، لا بد لهم من فن إنشاء الجمعيات، ولابد أن ينمو هذا الفن بالموازاة مع فرص المساواة بينهم[3]، فالجمعيات كفضاء وسيط بين السلطة والشعب تعمل على كبح تطرف الجانبين، وتغطية مختلف الميادين التي تعاني من نقائص وثغرات بهدف إشباع الحاجات وحل المشكلات، وقد سمى **توكفيل**

---

[1] ر.بودون، ف. بوريكو، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة: سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1 ،1986 ،ص 286

[2] عبد الله بوصنوبرة ، ص54

[3] عبد الله بوصنوبرة ، ص55

الظاهرة الجمعوية وحركتها بالعلم الجديد وهو " علم الجمعيات" ، واعتبر أن محافظة الناس على فكرة الاعتماد على أنفسهم وألا يعتمدوا على حكومة قومية لرعايتهم إنما هو اتجاه يحمون بفضله حريتهم، كما أن تجربة انخراط المواطن في حكومة محلية يساعد في استمرار احترامه للأمة ككل.

ثالـثا: المجتمع المدني المكونات و الخصائص

1- خصائص المجتمع المدني :

تختلف المؤسسات و التنظيمات في ما بينها ، تقدما وتخلفا ، ومن ثم فعالية ، و أحد معايير ذلك درجة مؤسسيتها . إن درجة مؤسسية أي نسق سياسي تتحدد في ضوء أربعة معايير يمكن استخدامها للحكم على مدى التطور الذي بلغته مؤسسة أو منظمة ما ، وهي :القدرة على التكيف ،في المقابل الجمود ؛والاستقلال ،في مقابل التبعية و الخضوع ؛و التعقد ، في مقابل الضعف التنظيمي ؛ و التجانس ، في مقابل الانقسام ويضم كل من هذه المعايير الأربعة مؤشرات فرعية يمكن من خلالها دراسة خصائص المجتمع المدني ، وفي ما يلي تفصيل لهذه المعايير .

أ – القدرة على التكيف :

يقصد بذلك قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها ، إذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف ، كانت أكثر فاعلية ،لإن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها ، و ربما القضاء عليها ،وثمة أنواع للتكيف هي :

– **التكيف الزمني :** و يقصد به القدرة على الإستمرار لفترة زمنية طويلة من الزمن ، إذ كلما طال وجود المؤسسة ازدادت درجة مؤسستها.

– **التكيف الجيلي :** و يقصد به قدرة المؤسسة على الإستمرار مع تعاقب أجيال من الزعماء على قيادتها ، فكلما ازدادت درجة تغلب المؤسسة على مشكلة الخلاف سلميا و إبدال مجموعة قيادية بأخرى ،ازدادت درجة مؤسسيتها ، ومثل ذلك يعبر عن مرونة المؤسسة في مواجهة متطلبات التطور الإجتماعي و الإقتصادي . فسرعة التحول الاجتماعي تقود الى ظهور أجيال متعاقبة من النخب ذات الخبرات التنظيمية المختلفة ولها معاييرها الخاصة للإنجاز وقيمها المتميزة

– **التكيف الوظيفي :**و يقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة ، بما يبعدها عن أن تكون أداة لتحقيق أغراض معينة [1]

ب – الاستقلالية :

ويقصد بها ألا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد أو تابعة لها بحيث يسهل السيطرة عليها ، و توجيه نشاطها الوجهة التي تتفق مع رؤية المسيطر، ويمكن تحديد درجة استقلال مؤسسات المجتمع المدني عن الدولة من خلال عدة مؤشرات منها :

– **نشأة مؤسسات المجتمع المدني** ،و حدود تدخل الدولة في هذه العملية ، فالأصل هو أن تتمتع المؤسسات بهامش من الاستقلالية عن الدولة .

– **الإستقلال المالي** ، و يظهر ذلك من خلال تحديد مصادر تمويل هذه المؤسسات

– **الإستقلال الإداري و التنظيمي :** و يشير إلى مدى إستقلال مؤسسات المجتمع المدني في إدارة شؤونها الداخلية طبقا للوائحها و قوانينها الداخلية ، و بعيدا عن تدخل الدولة ، ومن ثم تنخفض إمكانية إستتباعهم من قبل السلطة . و تحرص النظم التسلطية على منع قيام مؤسسات المجتمع المدني ، أو إخضاعها للرقابة و السيطرة في حال السماح بقيامها ، و بذلك تصبح عديمة الفاعلية و تطرح الدولة التسلطية نفسها بديلا لمؤسسات المجتمع المدني .

و ما يعزز استقلالية مؤسسات و يقطع الاختراق الداخلي و الخارجي لها ما يلي :

– إيجاد أسس اتصال بين مؤسسات المجتمع .

– قيام تكافل بينها من خلال قواعد للتضامن و التماسك كأولوية ضمن مكونات حركتها .

– ضرورة تأسيس قواعد ممارسة داخلية تأبى بشكل أو بآخر الفساد أو الانحراف أو الاستبداد ، ذلك أن الفساد التكوينات الداخلية سيؤدي ضرورة إلى ضعفها ، بما يحقق إمكانية لاختراقها [2].

[1]- أحمد شكر الصبيحي ، مرجع سابق ، ص 32

[2]- بلعيور الطاهر ، **المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي** ، مجلة العلوم الإنسانية ، بسكرة ، الجزائر ، العدد العاشر ، نوفمبر 2006 ، ص 125

ج – التعقد :

يقصد بذلك تعدد المستويات الرأسية و الأفقية داخل المؤسسة ، بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية ، و وجود مستويات تراتبية داخلها ، و انتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع التي تمارس نشاطها من خلاله ، من ناحية أخرى . و كلما ازداد عدد الوحدات الفرعية و تنوعها ، ازدادت قدرة المؤسسة على ضمان ولاءات أعضائها و الحفاظ عليها ، إضافة لذلك ، فإن المؤسسة التي يكون لها أهداف عديدة تكون أكثر قدرة على تكييف نفسها ، حين تفتقد أي هدف من أهدافها ؛ بشكل أفضل من المؤسسة التي يكون لها هدف واحد [1].

د – التجانس :

و يقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها ، وكلما كان مرد الانقسامات بين الأجنحة و القيادات داخل المؤسسة إلى أسباب عقائدية تتعلق بنشاط المؤسسة ، وكانت طريقة حل الصراع سلمية ، كان هذا دليلا على تطور المؤسسة . و على العكس كلما كان مرد الانقسامات إلى أسباب شخصية ، وكانت طريقة حل الصراع عنيفة ، كان هذا دليلا على التخلف المؤسسة . و تجانس المؤسسة لا يعني تحولها إلى شكل صلد لا تباين فيه ، فمثل هذا التشكيل ميت . و أهمية المجتمع المدني بتناقضاته و تعدديته حيث تكون دينامكية الإبداع و الخلق و التغيير في المجتمعات ، وهذا يعني أن المجتمع المدني لا يتسم بالضرورة بالتجانس ، بل قد يكون ساحة للتنافس و الاختلاف بين القوى و الجماعات ذات المصالح المتناقضة و الرؤى المختلفة . و مع هذا كلما تزايدت أنماط العلاقات القائمة على أسس التعاون و التنافس على حساب العلاقات القائمة على أساس الصراع وبين قوى المجتمع المدني و فئاته اعتبر ذلك مؤشرا على حيوية هذا المجتمع بالمعنى الإيجابي ، و العكس صحيح [2] .

2- أسس تفعيل المجتمع المدني

هناك عدة أطر ومجموعة من الأسس التي تعتبر اللبنة الرئيسية في بناء و تطورالمجتمع المدني و تتمثل فيما يلي :

[1]- أحمد شكر الصبيحي ، مرجع سابق ، ص 36

[2]- أحمد شكر الصبحي ،مرجع سابق ،ص37

أ– **الأسس القانونية :** ومن هنا يمكن تقديم الإطار القانوني و الذي يسمح بتفعيل المجتمع المدني و إعطائه الضمانات اللازمة لحركته و نشاطه ، ويتحدد هذا الإطار كما يلي[1] :

- وجود دستور دائم مستفتى من طرف الشعب ، يقر التعددية الحزبية و حرية إنشاء الهيئات والمنظمات السياسية والنقابية والإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية و يحمي الحريات الفردية والجماعية .

- أن يضمن الحكم الدستوري الفصل بين السلطات

- أن توجد و تحترم القواعد القانونية التي تنظم و تحكم تكوين مؤسسات المجتمع المدني

- إحترام النظام القضائي و إستقلاله لحماية الشرعية الدستورية و الحريات الديمقراطية ، حماية الحريات الأساسية[2] .

- وجود منظومة قانونية قوية و فوق الجميع تعمل على خلق دولة القانون و المؤسسات ، وبالتالي تكون صمام أمان للمجتمع و الدولة ، فهي تنظم العلاقة بينهما ولا تسمح بإشاعة مناخ و فلسفة علاقات سياسية مجتمعة تدفع المجتمع المدني إلى المواجهة مع الدولة

بمعنى أن الدولة هي التي تجسد الإطار القانوني الذي يمثل الوحدة القانونية . التي جوهرها المساواة في الحقوق و الحريات بين مختلف المواطنين [3]

ب/ الأسس السياسية :

إن الإطار السياسي الذي يسمح بتطور المجتمع المدني و تفعيله هو الإطار الذي يوفرلهذه القوى الإجتماعية حرية التعبير عن مصالحها و أرائها بطريقة سلمية منظمة ،وتعتبرالديمقراطية أنسب صيغة سياسية لتنامي المجتمع المدني،فعلى الرغم من تعدد آلياتها و أساليب تطبيقها ،إلا أنها تقوم في جوهرها على أساس التعدد السياسي و الفكري ، حرية إقامة التنظيمات و المؤسسات السياسية ، وتوفير بعض الضمانات لإحترام حقوق وحريات المواطنين و تقويت و تدعيم قوى و مؤسسات المجتمع المدني ، فإنها تساهم في تثبيت الديمقراطية كنظام للحكم ، فالمجتمع المدني

[1]– سلاف سامي ، **دور المجتمع المدني في المغرب العربي في عهد التعددية السياسية** ،مرجع سابق ، ص 40

[2] Percy Blehningm، **vers une société civile multiculturelle :le rôle du capital social et de la citoyennetee.** p32

[3]– د . بلعيور الطاهر ، **المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي**،مرجع سابق ، ص 122

هـو بمثابـة الأرضـية التـي ترتكـز و تعتمـد عليهـا الصـيغة الديمقراطيـة بقيمتهـا و مؤسسـاتها وعلاقاتها[1]. ويمكن تحقيق هذا من خلال أمرين هما :

الأول : هو حياد الدولة إزاء قوى المجتمع المختلفة ، فيجب ألا تكون الدولة في يد فئة أو حزب أو مجموعة معينة تحتكر السيطرة و الهيمنة من أجل الاستمرار على قمة السلطة

الثاني : هو توفر القنوات الرسمية التي تمكن القوى الاجتماعية كلها من التعبير عن نفسها من مجالس نيابية و وسائل الإعلام ، وكذلك التنظيمات و جماعات الضغط وهذا الأمر يعتمد على طبيعة الدولة من ناحية ودرجة النضج المجتمع المدني من ناحية أخرى [2] .

ج/ الأسس الاقتصادية :

نقصد بها تحقيق درجة عالية من التطور الاقتصادي والاجتماعي كأساس لابد منه لخلق المجتمع المدني ، ففي الوقت الراهن ينسب المجتمع المدني إلى الدول الغربية الصناعية ، لعدة إعتبارات منها : أول ظهور لهذا المفهوم كان في تلك الدول ، تتمتع مؤسسات المجتمع المدني في الدول الغربية بالقوة و التأثير ، أن النمو الإقتصادي و الإجتماعي يمكنان من إيجاد مجتمع مدني متطور و منتج لا يكون عالة على الدولة ، ويمكنها من إنجاز تعهداتها الإقتصادية و الإجتماعية وهذا بدوره يدفع مؤسسات المجتمع المدني إلى سلوك الديمقراطي داخل مؤسسات الدولة [3]

أي يسمح للإفراد بإشباع جزء من احتياجاتهم الأساسية بعيدا عن تدخل الدولة ، وفي هذه الحالة يقتصر دور الدولة في المجال الإقتصادي على وضع القواعد التنظيمية للأنشطة الخاصة ، والقيام ببعض المشروعات و إدارة المرافق التي قد يعجز أو يحجم القطاع الخاص عن القيام بها ، وذلك لأن تدخل الدولة يقلص من إمكانية تبلور المجتمع المدني المستقل عن الدولة [4].

---

[1] حسين توفيق إبراهيم ، المجتمع المدني، المؤسسات الكمية والكيفية ، ندوة المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 1992 ، بيروت ، ص- ص 698- 699

[2]- ثناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق، ص296

[3]- د . بلعيور الطاهر ، **المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي** ، ص 122- 123

[4]- حسنين توفيق إبراهيم، المرجع السابق، ص698

ج/ الأسس الثقافية الإديولوجية :

من أهم أسس وأطر تطوير المجتمع المدني هو بعث النهضة و الفعالية في نشاطاته نشر قيم المشاركة و الولاء و الإنتماء في المجتمع وفي هذا الإطار نبرز أهمية الدور التي تؤديه مؤسسات التربية و الإعلام و غيرها من المؤسسات الثقافية في المجتمع .

كما يتضمن هذا الإطار مختلف القيم و الأفكار و الإيديولوجيات السائدة لدى القوى و الفئات في المجتمع ، والتي قد يتعارض بعضها مع الإيديولوجية الكلية التي تتبناها الدولة ، فالتباينات في المصالح بين القوى الاجتماعية المختلفة ، ترتبط بتباينات في القيم و الأفكار التي تتبناها هذه القوى و عادة ما يلعب المثقفون العضوين دورا هاما في إنتاج الخطاب الإيديولوجي في المجتمع المدني .

إذن إن نتاج المجتمع المدني يرتبط بنظام القيم ، لاسيما قيم الاستقلالية الفردية و الحرية الشخصية و نمط العلاقات الإنسانية من جهة ثانية ، يوجد ترابط وثيق الصلة بين المؤسسة من جهة و العقلية السائدة من جهة أخرى لأن مؤسسات تنشأ في وسط إجتماعي وحضاري معين ، لا يمكن أن تقوم بوظائفها و أدوارها كاملة أي توفر الأطر الثقافية للأفراد و الجماعات الذين يعيشون في هذا الوسط[1]

[1]- بلعيور الطاهر ، مرجع سابق ، ص 23

المبحث الثاني : التنمية السياسية (مفاهيمها ، نظرياتها و مؤشراتها)

أولا: التنمية السياسية و علاقتها ببعض المفاهيم

1- مفهوم التنمية السياسية :

قبل التطرق إلى تعريف التنمـية السياسية لابد من ذكر مجموعة من الصعوبات التي اعترضت الباحثين في مجـال دراسة التنمية السياسية ، و التي حالت في كثير من الأحيان إلى عرقلة أبحاثهم في التوصل إلى تعريف إجرائي و موضوعي لها

أ / صعوبات تعريف التنمية السياسية :

– تداخل مفهوم التنمية السياسية مع مجموعة من المفاهيم الأخرى (كالتحديث ، و التغيير ، التطور .....) وهذا ما جعل بعض الباحثين يعتبرونها بمثابة مفردات للتنمية السياسية .

– إن المحاولات الأولى التي صدرت لتعريف التنمية السياسية قد صدرت أساسا عن رجال الدولة و صانعي السياسية لا عن طريق العلماء و الباحثين المختصين ، وعليه فإن هذه المحاولات كانت أقرب إلى تحليلات سياسية منها إلى تعريفات علمية .

– طغيان الجانب الإيديولوجي لدى الباحثين المهتمين بقضايا التنمية السياسية و العالم الثالث مما أدى إلى إغفـــال كثير من الحقائق العلمية [1]. و بالتالي هي تفتقر للموضوعية التي هي الركن الركين للعلم ، كما أن أغلب هذه التعريفات التي قدمت للتنمية السياسية صدرت عن علماء و باحثين ينتمون إلى البلدان العالم المتقدم، وبالتالي فإن هذه التعريفات لم يكن من شأنها الإلمام بكافة جوانب و ظواهر الواقع السياسي لبلدان العالم الثالث ، بحيث أغفلت بعض جوانب [2]

- اتساع دائرة الاختلاف بين الباحثين حول المفهوم ، ومن ثم صعوبة التوصل إلى تعريف موحد ملائم ، وهذا نتيجة إتساع آفاق البحث في مجـال التنمية السياسية و إهتمام العديد من العلوم بها مثل (علم السياسية المقارن ، علم الاجتماع) و ارتباطه من خلال هذه العلوم بالعديد من النظريات و التصورات

[1]- السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية، دراسة في الاجتماع السياسي**، الجزء الأول، ط 2 ،مصر: دار المعرفة الجامعية 2002 ، ص- ص 87-85

[2]- أحمد وهبان ، **التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية** ، مصر: الدار الجامعة ،2003 ، ص 146

الفكرية و التوجهات الايديولوجية المتباينة ، و خضوع دراسته للعديد من المناهج المختلفة و المداخل النظرية المتنوعة [1].

ب / تعريفات التنميـــة السيـــــــاسية :

يزخر تراث التنمية السياسية بالعديد من التصورات و الإجتهادات التي قدمها الباحثون بغية إعطاء مفهوم محدد للتنمية السياسية أو على الأقل الإقتراب من معناه الحقيقي و دلالاته الموضوعية ، فيما يلي عرض لمختلف تلك الإجتهادات :

تعد إسهامات **لوسيان بـاي** من أبرزالإسهامات التي قام بها العلماء لحصر التعاريف التي تناولت مفهوم التنمية السياسية ، وكان هذا في منتصف الستينيات ، حيث قام هذا الأخير بدراسة مسحية لأدبيات التنمية السياسية عدد خلالها عشرة تعاريف متباينة[2] و هي كالآتي :

التنمية السياسية شرط مسبق لتحقيق التنمية الاقتصادية :

يفترض هذا التصور أنه لتحقيق التنمية الاقتصادية لابد من تهيئة المناخ السياسي و ذلك من خلال تحقيق الاستقرار السياسي ، و تطبيق القانون . وهذا باعتبار أن رسم إستراتجية التنمية الاقتصادية هي بأيادي رجال السياسية ، من خلال وضع الخطط و البرامج و المشاريع ، وهي على حد تعبير الباحث **إيزنستات** هدف و قرار سياسي أكثر منها مسألة تتعلق بالحياة الاقتصادية ، وينطلق هذا التصور من أن تحقيق التنمية الاقتصادية يتوقف على تهيئة الظروف و الأوضاع السياسية الملائمة ، والكفيلة بتنشيط الاقتصاد القومي ، و تحويله من اقتصاد راكد إلى اقتصاد دينامكي متحرك ، وعليه ووفق هذا الرأي فإن التنمية السياسية تؤدي دورا بارزا بإعتبارها إحدى الشروط المهمة المسهلة أو المهيئة لعملية النمو الاقتصادي [3].

التنمية السياسية هي بناء الدولة القومية :

يرى أنصار هذا الإتجاه أن التنمية السياسية لا تعدو أن تكون العملية التي بمقتضاها يتم تحـــويل المجتمع السياسي المتخلف إلى دولة قومية و إذن فالتنمية السياسة هي عملية تتمثل غايتها النهائية في بناء الدولة القومية [4] ، و يستند هذا التصور إلى اعتبارالتنمية السياسية بوصفها تتضمن الحياة السياسية و أداء الوظائف السياسية وفقا للمعايير و المستويات المتوقعة للدولة الحديثة ، والتي أصبحت تمثل الصيغة

[1]– السيد عبد الحليم الزيات ، مرجع سابق ، ص 88.

[2]– نور الدين زمام ، **القوى السياسية والتنمية دراسة في علم الاجتماع السياسي** ،الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ، 2007، ص193

[3]– السيد عبد الحليم الزيات ، مرجع سابق ، ص 118

[4]– أحمد وهبان ، مرجع سابق ، ص 183

المعاصرة للنظام السياسي ، والتعبير المنظم عن الأمة و القادرة القيام بكل الأدوار التي من شانها إشباع حاجيات و إيجاد الحلول الملائمة للمشكلات المختلفة ، وهذا هو جوهر التنمية السياسية [1].

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنه لابد توفر ثلاث خصائص تساهم في عملية التنمية السياسية و هي :

- وجود سلطة مركزيـــة واسعةالاختصاصات .

- نمو القدرة التنظيمية للدولة و اتساع اختصاصاتها و امتداد نفوذها .

- وجود مفهوم محدد للمواطنة [2].

التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية :

وفق هذا التصور فإن التنمية السياسية تحدث كلما كان بوسع النظام السياسي بنـــاء مؤسسات ديمقراطية وتدعيم الممارسات السياسية الديمقراطية ، هذا و ينطلق أصحاب هذا الاتجاه من افتراض مؤداه أن التنمية بما تتطلبه من قدرة على المشاركة لا يمكن أن تتحقق في ظل ظروف القهر التي يشهدها النظام التقليدي ، ولذلك لابد من رفع أشكال القهر و إحلال نظم الديمقراطية محلها كخطوة أولية لتحقيق في سبيل تحقيق التطور الاقتصادي و السياسي [3]

وبالتالي فإن التنمية السياسية تأخذ صفة المرادف لعملية إقامة المؤسسات و الممارسات الديمقراطية وفق مجموعة من القيم الأساسية ، التي تسمح بدخول شرائح واسعة من السكان في العملية السياسية فضلا عن كفالة الحقوق و الحريات المدنية و السياسية و توفير الوسائل والقنوات الشرعية التي تمكنهم من التأثير في عملية اتخاذ القرار السياسي ، مما يتيح الفرصة لتأكيد دور المواطنين في المشاركة السياسية في صنع القرارات [4].

التنمية السياسية هي تطوير الثقافة السياسية للمجتمع :

يستند أنصار هذا الاتجاه إلى القول بأن النظم السياسية الحديثة تحتاج أكثر ما تحتاج إلى وجود ثقافة سياسية عصرية . وحجتهم في ذلك أن الثقافة السياسية هي مجموع الاتجاهات و المعتقدات و المشاعر

---

[1] - محمد علي، محمد، **أصول الاجتماع السياسي :السياسة والمجتمع في العالم الثالث- التغير و التنمية السياسية -** ، الجزء الثالث ،الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ،1986 ، ص – ص 38- 39

[2] - السيد عبد الحليم الزيات ، مرجع سابق ، ص 118- 119

[3] – بياضي محيي الدين ، مرجع سابق ، ص 55

[4] – عبد الحليم الزيات ، المرجع نفسه، ص ص 122 ،123

التي تعطي نظاما و معنى للعملية السياسية ، و تقدم القواعد المستقرة التي تحكم السلوك داخل النظام السياسي ، و تحدد الوضع الذي يحدث هذا السلوك في إطاره . فإنه كلما تبلورت الثقافة السياسية للمجتمع بشكل مقبول كلما ازداد النظام السياسي تحديدا و تمايزا عن غيره من النظم الاجتماعية المكونة للبناء الكلي للمجتمع ، و تعاظم إحساس أفراد المجتمع بإنتمائهم إلى أمة معينة . ولا يتوقف البناء المعرفي و القيمي الذي يعمل النظام السياسي في إطاره ، و التي تحدد أنماط السلوك ،والعلاقات داخل المجتمع ، وهذا هو جوهر عملية التنمية السياسية و غايتها الأساسية حسب هذا التصور[1] .

التنمية السياسية هي التحديث السياسي :

ينطلق هذا التصور على إفتراض مبدئي بنظر للتنمية السياسية بوصفها تعبر عن تحديث سياسي ، أي تغيير القيم و المعتقدات و البنيات بما يكفل التحول السياسي نحو المجتمعات الحديثة ، ويمكن النظر إلى عملية التحديث السياسي على أنها نوع من التفاعل المنسق و المستمر ، عبر عملية التمايز البنائي – الوظيفي ومقتضيات تحقيق المساواة ، وإكتساب النظام السياسي القدرة على التكامل و التكيف و الإبداع ، وبهذا المعنى تصبح السلطة الرشيدة و البنى المتمايزة و المشاركة الجماهيرية كما يقول **هنتنجتون** هي الفيصل بين نظم الحكم الحديثة و ما سبقها من نظم تقليدية أو متخلفة ، والمعيار الحقيقي لتطور النظام السياسي و تقدمه و بالتالي يجسد مظاهر التنمية السياسية [2].

التنمية السياسية كسياسات تمتاز بها المجتمعات الصناعية :

يعتبر أصحاب هذا الاتجاه ان التنمية السياسية هي تقليد النظام السياسي القائم في المجتمعات الصناعية ، وذلك بخلق نظام سياسي يمتاز بوجود حكومة مسؤولة تتجنب التصرفات السياسية الطائشة التي من شأنها التأثير على المصالح الحيوية للمجتمع ، أوحتى لقطاع منه ، وكذا فرض القيود على سلطات الدولة ، هذا إلى جانب إرساء دعائم النظام السياسي على أساس مشاركة الجماهير ، أي أن تقليد وإقتباس سمات المجتمعات الصناعية يعتبر كشرط ضروري لإحداث التنمية السياسية [3].

التنمية السياسية هي التنمية الإدارية والقانونية :

يركز هذا التعريف على سيادة القانون و إنتظام الإدارة في الدولة الحديثة . فإذا تحقق هذان الأمرإن أمكن إعتبارهما دولة نامية سياسيا . و الدولة النامية سياسيا هي الدولة التي ينتشر فيها إحترام دولة القانون ،

---

[1]– بومدين الطاشمة ، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب –قضايا و إشكاليات -** ، مرجع سابق ،ص39

[2]- هشام عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص 57

[3]– بياضي محيي الدين ، مرجع سابق ، ص 55

وتقوم فيها إدارة حديثة وذات فعالية دائمة لا تؤثر فيها التحولات السياسية . فالنمو الإداري و القانوني (حسب هذا التصور) هما مستلزمات التنمية السياسية [1].

كما يرى أنصار هذا التوجه أنه لتحقيق التنمية السياسية لابد من تحقيق تنمية إدارية وهذا من خلال إستبدال الإدارة التقليدية بإدارة حديثة ، ترتكز على جهاز بيروقراطي عصري و مؤهل ، و كفيل بتحقيق التنمية السياسية. و نظرا لأن دول العالم الثالث لازالت تعتمد على إدارة تقليدية و هذه الأخيرة تعرقل مسار التنمية السياسية. فإن يفترض عليها إما إستيراد فنيات و تقنيات إدارية من الدول المتطورة أو الرجوع إلى خلفيات الإدارة الإستعمارية و العمل بها [2].

التنمية السياسية هي دعم قدرات النظام السياسي من أجل إحداث التغيير المنتظم و الاستقرار :

يقوم هذا التعريف على مفهوم الإستقرار السياسي القائم على القدرة على التغيير المنتظم الذي يعمل على تطوير و تدعيم قدرات النظام السياسي و الإرتفاع بقدرته على إستيعاب الإنماط الجديدة المتغيرة من المشكلات التي قد تصدر عنه و بذلك يتسنى له التحكم في عمليات التغيير الإجتماعي و السياسي في إطار من النظام و الإستقرار [3] .

التنمية السياسية هي تحقيق المشاركة السياسية :

يستند هذا التصور على ان جوهر التنمية السياسية هي المشاركة السياسية ، و توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع القرارات التي تؤثر في حياة الجماهير حاضرا و مستقبلا [4].

وينطلق أصحاب هذا الاتجاه مؤداه أن السياسة في المجتمعات التقليدية هي محتكرة من طرف عدد قليل من الناس و يخضع لها غالبية الجماهير خضوعا لا طوعيا ، وفي هذه الحالة ، فإن المجتمع الحديث يقتضي إشراك أكبر عدد ممكن من الأفراد في عملية صنع القرار في المجتمع ، أي يقتضي خلق مواطن فعال و مشارك ، وهذا من خلال عملية التعبئة السياسية التي من شأنها أن تدفع بالأفراد إلى المشاركة في العملية السياسية وخلق التنظيمات السياسية الملائمة لهذه المشاركة ، وهذا هو الهدف الرئيسي للتنمية السياسية [5].

---

[1]– بومدين الطاشمة ، مرجع سابق ، ص 37

[2]– عباش عائشة ، مرجع سابق ، ص 17

[3]– بومدين الطاشمة ، مرجع سابق ، ص 40

[4]– نفس المرجع ، ص 39

[5]– بياضي محيي الدين ، مرجع سابق ، ص 57

التنمية السياسية هي التعبئة و القوة :

بحسب أصحاب هذا الاتجاه فإن التنمية السياسية هدفها الرئيسي خلق نظام سياسي فعال له من القوة ما يمكنه من تعبئة الموارد لتحقيق التنمية ، و في هذه الحالة فإن الحكم على النظام السياسي يكون من خلال مدى تمتعه بالقوة في تحديد الأهداف الجمعية وتعبئة الموارد لتحقيق هذه الأهداف [1].

ج - التنمية السياسية و علاقتها ببعض المفاهيم

عند بداية إعطاء تعريف لمفهوم التنمية السياسية يصطدم الباحث بعدة مفاهيم و مصطلحات تقترب في المعنى من هذا المفهوم ، غير انها تختلف من حيث الأهداف و الغايات إذا إعتبرنا ان كل من هذه المفاهيم تعبر عن عملية تسعى إليها المجتمعات التي تعيش حالة تخلف قصد الوصول إلى أهداف و نتائج معينة [2]

ومن بين هذه المصطلحات التي لها علاقة بمصطلح التنمية السياسية ، والتي غالبا ما نجد الباحثين يخلطون بينها و بينه ، نجد :

- التغيير السياسي : poltical change

- الإصلاح السياسي : reform political

- التحول السياسي : political transformation

- التحديث السياسي political modernization[3].

1 / التحديث السياسي political modernization:

يعد المفهوم الأقرب إلى مفهوم التنمية السياسية فالتحديث يعني النمو في المقدرات المعرفية المطبقة في جميع فروع الإنتاج مما يؤدي إلى تحديث الجوانب الإجتماعية والثقافية و النفسية ، التي تعد إطارا يسهل تطبيق العلم في عملية الإنتاج [4]

---

[1]– نفس المرجع ، ص 58

[2]- بوعلي حمزة ، **دور الأحزاب السياسية الجزائرية في التنمية السياسية** ، رسالة ماجستير ،جامعة وهران ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، ص 9

[3]- بومدين الطاشمة ، **مسألة التنمية السياسية و التجربة الديموقراطية في الجزائر (1988 –1992)** ،رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2000 – 2001 ، ص3

[4]- بوعلي حمزة ،مرجع سابق ، ص 10

من الناحية التاريخية ، يشير **التحديث** إلى عملية التغيير نحو تلك الأنماط من النظم الإجتماعية والإقتصادية و السياسية ، التي تطورت في غرب أوروبا و شمال أمريكا ، من القرن السابع عشر حتى القرن التاسع عشر ، ثم إنتشرت في إلى بلاد أوروبية أخرى ، كما إنتشرت في القرنيين التاسع عشر ،والعشرين إلى قارات أمريكا الجنوبية و آسيا و إفريقيا [1]

ويرى **بارسونز** التحديث على أنه " عملية ثقافية تبني قيم و مواقف ملائمة للطموح العلمي و التجديد العقلاني بإتجاه الإنجاز و الإنتاجية بدلا من القيم السائدة في المجتمع التقليدي ".

وقد وضع **تشودلك** ثلاث خصائص للتحديث :

- تزايد سلطة الدولة على حساب السلطة التقليدية
- تميز المؤسسات السياسية و تخصصها
- تزايد المساهمة الشعبية في السياسية

أما **لوسيان باي** فقد حدد أهم عناصر التحديث على النحو التالي :

- المساواة في العملية السياسية و التنافس لتولي المناصب العامة
- قدرة النظام السياسي على صياغة السياسات و تنفيذها
- التمايز و التخصص من خلال التكامل و التوسع في العملية السياسية
- العلمانية و فصل الدين عن السياسية [2]

أما **كلوشد ولش** ، فيرى أن التحديث " عبارة عن عملية تستند إلى الإستخدام العقلاني للموارد و تستهدف بناء مجتمع عصري ، أي حديث ـ يتسم بخصائص أهمها : توسع في المدن ، الحراك الإجتماعي ، تزايد الإعتماد المتبادل ،إنتشار القراءة و الكتابة ـ تفتقد فيه الوحدات الإجتماعية القديمة إلى العديد من وظائفها و أهميتها في تحقيق التكامل الأجتماعي و تصبح تابعة للمجتمع العصري والقومي "

[1] - د. أسامة الغزالي حرب ، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث** ، الكويت :المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ،1978 ، سلسلة عالم المعرفة 117 ، ص 28

[2] – أمين محمد علي دبور ، **دراسات في التنمية السياسية** ، الجامعة الإسلامية غزة ، كلية التجارة ، قسم الإقتصاد و العلوم السياسية ، 2011 – 2012 ، ص ص 12.13

و بهذا المعنى يكون التحديث بحسب **كلود ولش** أنه عملية تستهدف تقويض الكثير من عناصرالمجتمع التقليدي ، بإعتبارذلك حتمية لا مفر منها تفرضها عملية التغيير [1]

2 / التغيير السياسيpolitical change :

يعرف معجم **المصطلحات السياسية و الأستراتيجية** التغيير السياسي على أنه " تغيير يصاحب مفهوم الثورة التي تصاحب ميلاد كل مرحلة جديدة في الحياة السياسية ، وهو كل تغير كيفي و نوعي أو عميق بشرط أن يكون حاسم النتائج "

فيما تعرف **موسوعة العلوم السياسية** التغيير السياسي على أنه " مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في المجتمع ، أو طبيعة العمليات السياسية و التفاعلات بين القوى السياسية و تغيير الأهداف ، بما يعنيه ذلك من تأثير على مراكز القوة بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو بين عدة دول" [2]

يقصد بالتغيير بمعناه الواسع الإنتقال من حالة إلى أخرى إنتقالا يؤثر على العملية التي تقوم بها البنية موضع التغيير ، أو يؤثر على العملية و البنية معا ، و قد يكون كميا إذا ما إقتصر على التغيير في حجم النواتج ، كما قد يكون التغيير نوعيا إذا ما تعلق بطبيعة الشيء موضع التغيير، كما يمكن أن يكون التغيير إيجابيا إذا ما ساهم في رفع مستوى أداء البنية ، كما قد يكون سلبيا في حال ساهم في إنخفاض في أداء البنية.

هذا و يمكن تحديد صيغ التغيير السياسي في صيغتان أساسيتان و هما :

التغيير الجذري :يتسم هذا النوع من التغيير بالشمولية ، فهو يأتي في البداية في صيغة سياسية الطابع ثم تنتهي لأن تكون مجتمعية الإتجاه فتحدث تغيرات كمية و نوعية في آن واحد ، تشمل الأنظمة الثقافية والإقتصادية و الإجتماعية

التغيير الإصلاحي : يختلف هذا الأخير عن التغيير الجذري ، لكونه يعتمد على النظام القائم الذي يسن قواعد و سياسيات تقود إلى إحداث تغيير كمي و نوعي ، وهذا يعني أن هذا النوع من التغيير يهتم

[1]- بياضي محي الدين ، **المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية** ، رسالة ماجستير ،جامعة محمد خيضر- بسكرة- ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2011 – 2012 ، ص 38

[2]– رائد محمد عبد الفاتح دبعي ، **أساليب التغيير السياسي لدى الحركات الإسلام السياسي بين الفكر و الممارسة (الإخوان المسلمون في مصر نموذجا)** ، رسالة ماجستير ،جامعة النجاح الوطنية ، نابلس، فلسطين ،كلية الدراسات العليا ،2012 ،ص31

بالتغيير الكمي أكثر من إهتمامه بالتغيير النوعي ، و عليه يمكن القول أن التغيير الإصلاحي لا يتم على حساب النظام و إنما في إطاره [1].

3 / الإصلاح السياسي political reform :

مفهوم الإصلاح السياسي ينظر إليه على أساس أنه التغيير أو التعديل نحو الأحسن لوضع سيء أو غير طبيعي ، أو تصحيح أخطاء أو تصويب إعوجاج ، و يمكن القول أن الإصلاح السياسي هو عملية تعديل و تطوير جذرية أو جزئية في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل إطار الدولة في إطار النظام السياسي القائم و بالوسائل المتاحة وإستنادا لمفهوم التدرج [2] .

بينما يذهب **قايدن جيرالد** إلى تعريفه على أنه " جهود مصممة خصيصا لإحداث تغييرات أساسية في أنظمة الإدارة العامة ، من خلال إصلاحات تنظيمية واسعة أو على الأقل من خلال إجراءات أو ضوابط تسعى من خلالها الأنظمة لتحسين الهياكل التنظيمية و شؤون العاملين [3].

ومن هنا يمكن تعريف الإصلاح كما عرفه الدكتور **حسن أبشر الطيب** بأنه : " جهد سياسي و إداري و اقتصادي و اجتماعي و ثقافي ، هادف لإحداث تغييرات أساسية إيجابية في السلوك و النظم و العلاقات و الأساليب و الأدوات ، تحقيقا لتنمية قدرات و إمكانات الجهاز الإداري ، بما يؤمن له درجة عالية من الكفاءة و الفاعلية في إنجاز أهدافه "[4].

ويعرف قاموس "**أكسفورد**" الإصلاح أنه : " تعديل أو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء الناقصة و خاصة في المؤسسات و الممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة ، إزالة بعض التعسف أو الخطأ " والإصلاح يوازي فكرة التقدم و ينطوي جوهريا على فكرة التغيير نحو الأفضل، و يمكن التمييز بين ثلاث مستويات من الإصلاح:

المستوى الأول : الإصلاح بوصفه إستراتجية للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها ، و هي إستراتجية التي تقابل ما يعرف بإستراتجية (الثورة) أو الاتجاه الثوري في التغيير .

المستوى الثاني :الإصلاح بوصفه عملية تطوير مجتمعي مستمرة تتعلق بتحسين أداء الأنظمة و المؤسسات الاجتماعية من حيث الكفاءة و الفعالية .

---

[1]- بياضي محيي الدين ، **المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية** ، مرجع سابق ، ص ص 39 ، 40

[2]– أمين المشاقبة ، **الإصلاح السياسي "المعنى و المفهوم "** ،الدستور ،العدد15646 ، الصادر بتاريخ 06- 02 – 2011 - http://www.addustour.com/ ، تم التصفح 20-04-2014

[3]– بياضي محيي ، مرجع سابق ، ص ص 41 ، 42

[4]- بومدين طاشمة ، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2011 ، ص 19

المستوى الثالث : هو الإصلاح الفردي و أبعاده القيمية والأخلاقية والنفسية و المعرفية و الإدراكية و السلوكية و كل ما يتعلق بتقويم النفس و تهذيبها [1]

4 / التحول السيـــــاسي political transformation:

إن التحول يختلف عن مصطلح التحديـــث و التنمية و الترقية و غيرها من التغييرات التي تتطلع دائما إلى الأحسن ، فقد يكون للتحول تغييرا نكوصيا ، إذ يؤدي إلى التخلف شديد ، و عن أمثلة هذا النوع من التحولات تلك التي تحدث نتيجة الاستعمار الطويل المدى ، أو نتيجة الحروب الأهلية ، أو نتيجة الكوارث الطبيعية كما يعتبر التحول تلك العملية التي يتم بمقتضاها تغيير أسس البنية و العلاقات ، بحيث تتغير الوظائف و المراكز و الأدوار التي يقوم بها الأفراد و الجماعات،أو يحتلونها في المجتمع ، ومن ذلك نعتبر التحول تغيير شديد الوطأة [2]

بينما يعرفه البعض الأخر على أنه : " عملية تبديل جذري لأسس البنية الاجتماعية والسياسية القائمة في المجتمع ، ينطوي على إحداث تغييرات كبيرة في النظام السياسي ، بحيث تبدأ في القيادة السياسية يليه تغيير في الممارسة السلطة ومن ثم في التوجهات السياسية العامة التي تؤدي إلى تغييرات هيكلية وبنيوية تؤثر على مخرجات النظام ، عن طريق عدة أنماط كالنمط السلمي أو العنف أو التحول الجزئي المحدود أو التحول الشامل [3] .

[1] -حسن بن كادي ، **التنمية السياسية في الوطن العربي و آفاقها :** (رسالة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،2007 -2008 ، ص ،ص 43 -44 .

[2]– بومدين طاشمة ،**إستراتجية التنمية السياسية : دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر : (** أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،2006- 2007 ، ص 12 **)**

[3]- بياضي محيي الدين ، مرجع سابق ، ص 39

ثانياً : المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية

إن المدخل المنهجي هو أسلوب المعالجة و الفهم الذي يكسب الدراسة طابعها الخاص ، و يحدد في الوقت نفسه محاور البحث و قضاياه الأساسية و بالتالي يمكن إعتباره بمثابة اتجاه أو ميل الباحث إلى إختيار إطار لمفاهيم معينة ، و الإهتمام بدراسة مجموعة محددة من الفرضيات كما أنه يقوم بتحديد نوعية المفاهيم و الطرق التي يستعملها الباحث في دراسته [1]

ولدراسة مفهوم التنمية السياسية توجد مجموعة من المداخل النظرية ، و التي استخدمت في إطار محاولة إيجاد تفسيرات نظرية للمفهوم من طرف مختلف الباحثين في إطار تحليلاتهم لقضية التنمية السياسية وما يرتبط بها [2]

وبالرغم من تعدد المداخل المنهجية في دراسة التنمية السياسية ، إلا أننا سنركز في دراستنا هذه على الأهم منها وهي : المدخل القانوني ، المدخل الجدلي المادي ، و المدخل الوظيفي البنائي .

1- المدخـــــــــل القانونـــي :

يعتبر المدخل القـــانوني في دراسات التنمية السياسية من المداخل الكلاسيكية التقليدية ، الذي تنطلق تحليلاته من مقولة أساسية مؤداها أن النظام السياسي العصري المتطور عبارة عن نسق من القواعد و القيم و المعايير القانونية العامة و المجردة . تقوم على تطبيقها و تعميقها و حمايتها منظومة من المؤسسات و الهيئات السياسية الرسمية ، التي تتمتع بسلطة القهر و الإكراه لكل من جهاز الدولة و الأفراد على حد سواء . ومعنى هذا أن جوهر التنمية السياسية حسب هذا المدخل إنما يتمثل بشكل أساسي في قيام الدولة القانونية **"legal state "** تلك التي تخضع الهيئات الحاكمة فيها للقانون ، و يخضع الحاكم و المحكوم لقواعد قانونية معروفة سلفا ، و بذلك تتحدد مراكزهم القانونية على نحو واضح ، وتكون السيادة والكلمة العليا في الجماعة للقانون وليس لإرادة الحاكم [3].

بالإضافة إلى أن مدخل القانوني يفترض وجود مجموعة من المعايير الضوابط و القواعد ، ومن ثم يستخدم تلك الظواهر من خلال معيار الشرعية و التطابق أو الخرق و الانتهاك . و بالتالي فالمدخل

---

[1]- بومدين طاشمة ، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب : قضايا و إشكاليات** ، مرجع سابق ، ص 49

[2]- هشام عبد الكريم مرجع سابق ، ص 61

[3]– أحمد زكي بدوي ، **معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية** ،(بيروت : مكتبة لبنان ،د.ت) ص 408

القانوني يعتبر الفساد السياسي و الإداري ما هو إلا خرقا للقانون . كما يعتمد هذا المدخل على فلسفة الآلـية الرسمية في إدارة التنمية و التي يترتب عليها مجموعة من الأسس أهمها [1]:

1 – الهيكل التنظيمي الرسمي هو الإطار الذي تتم فيه العلاقات الوظيفية داخل الأجهزة الإدارية .

2- التنظيم الرسمي لابد و أن يحكم العلاقات الغير رسمية داخل الأجهزة الإدارية

3 – إتخاذ القرارات مسؤولية المستويات الإدارية العليا و البدء أن تتم وفق التسلسل الإداري داخل وحدات الجهاز الإداري .

4 –إنفراد السلطة أو الأجهزة التشريعية بمهمة تحديد و صياغة السياسيات العامة و إصدارها و تطويرها و تعديلها ، دون أن يكون لدى المنظمات العامة و مؤسسات الخدمة المدنية أي صلاحية في ذلك [2].

وعلى الرغم من أهمية المدخل القانوني و ما يمكن أن يقدمه للباحث من فوائد إلا أنه يظل يشوبه العديد من النقائص ، فهذا المدخل قاصر على الإحاطة بالظاهرة من جميع ، كما يركز على الأطر المعيارية الشكلية و يهمل العمليات و الأنشطة غير رسمية على الرغم من أنها قد تكون أكثر تأثير ، و كذا إهماله للإعتبارات غير قانونية كالأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و السياق التاريخي و الثقافي للظاهرة ، فضلا عن تضييقه لحيز الدراسة حينما يحصر موضوعها في الدولة و أجهزتها الرسمية [3]

كما أن تحليلات المدخل القانوني و إن كانت تولي إهتماما كبيرا بالمؤسسات الرسمية في الدولة فإنها تقتصرعادة على وصف هذه المؤسسات ، دون إهتمام يذكر بالبحث في كيفية أدائها الوظيفي . ومن هنا كان التركيز أساسا على الجوانب الشكلية للنظام السياسي و ليس ككيان دينامكي متفـــاعل [4]

2- المدخـــل الجدلـــي المـــادي

يعتبر المدخل الجدلـــي المـــادي النظام السياسي أنه بناء يعكس الأوضاع الاقتصادية و العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع . ويكون النظام السياسي ناميا حين يعكس هذا النظام مصـــالح الطبقة العمـــالية التي تعد وحدها الجديرة بعمل الرسالـــة التاريخية لإقامة المجتمع الإشتراكي ، ثم المجتمع الشيوعي و ذلك اتساقا مع ما يقتضي به التحليل المادي للتاريخ ، وما ينطوي عن ذلك من تبلور للمصالح الاجتماعية و الاقتصادية للطبقات المختلفة ، وما ينجم عن ذلك من نمو الوعي الطبقي و احتدام الصراع

[1]- بومدين طاشمة ، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب : قضايا و إشكاليات** ، مرجع سابق ، ص 52

[2]- نفس المرجع ، نفس الصفحة

[3]– بياضي محيي الدين ، مرجع سابق ، ص 64

[4]– عبد الحليم زيات ، **التنمية السياسية ، دراسة في علم الاجتماع السياسي :الابعاد المعرفية و المنهجية** ،مرجع سابق ، ص 160

بين الطبقات ، وانتصار للطبقة العمالية ، و على هذا الأساس دولة ديموقراطية حقيقية ، تعكس نمطا ديمقراطيا على درجة عالية من الإنجاز و الإمتيازات ، هو ديمقراطية الغالبية الساحقة من الجماهير ، الذين يملكون بالفعل جميع وسائل الإنتاج التي تمكنهم من إدارة اقتصاديات البلاد ، ومن ثم فهم يتولون حكم البلاد بالفعل ، ويديرون شؤون حياتها الاقتصادية ، و السياسية و الثقافية [1]

يواجه المدخل الجدلي المادي إنتقادا أساسيا مؤداه أن تركيزه على العامل الاقتصادي المادي هو أساس التمايز و الترتيب الطبقي ، إنما ينطوي على تصور ضيق و محدود ، ويقوم على نظرة أحادية شديدة التبسيط ، يعترف بفاعلية العامل الاقتصادي ، ويهمل العوامل الإجتماعية و غيرها ، بحيث تبدو هذه العوامل و كأنها مجرد ظواهر إضافية أو متغيرات تابعة لا تأثير لها .

كما أن الجزم بأن إنتقال السلطة من السلطة إلى الطبقة العاملة ، وسيطرتها على وسائل الإنتاج من شأنه أن يحقق التنمية السياسية في المجتمع ، لا يعني بالضرورة تطوير بنية النظام السياسي ووظائفه ، بل كل ما يعنيه و يترتب عليه هو إنتقال السلطة السياسية و السيطرة الإقتصادية قد إنتقلت من طبقة إلى أخرى ، كما أن إرتباط النظام السياسي بطبقة معينة وتعبيره عن مصالح هذه الطبقة دون غيرها لا يتفق مع المعايير الحديثة للتطور و التنمية السياسية ، وما تقوم عليه من إعتبار عنصر الإنجاز هو المعيار الحقيقي لقياس درجة تنمية أو تخلق النظام السيـــاسي [2]

3- المدخـــــل الوظيفي البنائـي :

توجد علاقة وثيقة وتشابه كبير بين المدخلين، النظامي والبنيوي الوظيفي، في تحليلها للتنمية السياسية، حيث كلاهما اعتمد على دراسة وتحليل النظام السياسي.

ومن رواد هذا المدخل نذكر : **بارسونز تلكوت ، ليفي ماريون ، غابريال ألموند ، دفيد استون و دفيد أبتر** ، ولقد استعانوا بمجموعة من المفاهيم في دراستهم للنظام السياسي وهي : المدخلات – المخرجات - التحويل – التغذية العكسية -العلبة السوداء والتي من خلالها يتفاعل النظام السياسي مع محيطه الخارجي أخذ وعطاء، من أجل تحقيق الاستمرار والاستقرار، ويتم ذلك من خلال قدراته ووظائفه [3]

وينطلق أصحاب هذا الاتجاه في تحليلاتهم من إفتراض يتمثل في إعتبار المجتمع نسقا إجتماعيا مترابطا داخليا ينجز كل جزء من أجزائه أو مكون من مكوناته وظيفة محددة ، بحيث أن كل خلل أو تغيير في وظيفة إحدى مكوناته ينجر عنه تغيير في باقي أجزاء النسق ، وهو ما يشير هنا إلى التأثير المتبادل

[1]- بومدين طاشمة ،**إستراتجية التنمية السياسية : دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر** ، مرجع سابق ، ص 33

[2]- المرجع نفسه ، ص 34

[3] -Bertrand , Badie, **le développement Politique**., 5 ed, paris (n.p) , 1998, p-43-49

بينهما ، كما يعدل كل منهما الآخر على نحو يؤكد تكاملها في إطار النسق الذي يشملها و يساعد في الوقت نفسه على تثبيت النسق و يوسع نطاقه ، كذلك التكيف مع الظروف المتغيرة و تحقيق درجة عالية من التوازن و التكامل ، وبالتالي الحفاظ على بقائه و إستمرار مكوناته في أداء وظيفتها و أدوارها [1]

من هذا المنطلق فإن المدخل البنائي الوظيفي يقوم على إستخدام النظرة الإجمالية الشمولية في تناول الأبنية الاجتماعية ، بحيث لا ينظر إليها كتجمعات من الأفراد أو العناصر ، أو الوحدات و إنما كمنظومة كاملة ، تتألف من عناصر موحدة القياس أو مستويات قابلة للإستبدال و التغيير متفاعلة مع عناصر أخرى قابلة أيضا للإستبدال و التغيير ، ويتم التفاعل بينهما بمعاملات منظمة ، وعلى قواعد و قوانين يمكن تكرارها و السيطرة عليها ، هذا و ينطلق البنائيون الوظيفيون في تحليلاتهم لقضية التنمية السياسية من إفتراض مؤداه أن النظام السياسي النامي هو ذلك النظام الذي يتسم بنفس الخصائص السياسية المميزة للمجتمع الصناعي الحديث ، و المتمثلة في توفر المقومات البنائية والمتطلبات الوظيفية التي تمنح النظام السياسي القدرة على التفاعل و التكيف مع المعطيات و تحديات البيئة الداخلية و الخارجية هذا من جهة ومن جهة أخرى تضمن بقاءه و إستمراره في أدائه لوظائفه ، وهذا يقتضي بالضرورة توفر أنماط معينة من العمليات و المؤسسات و القيم السياسية المتطورة فضلا عن تنامي قدرة و كفاءة و فاعلية الأداء الوظيفي للنظام السياسي بذاته[2]

ويذكر أنصار المدخل البنائي الوظيفي أن هناك ثلاث وظائف يعتبرونها مهمة عند دراسة التنمية السياسية ، وهذه الوظائف هي :

1- قدرات النظام السياسي :

يتميز المدخل الوظيفي البنائي خاصة مع تحليلات **غابرئيل ألموند** بمجموعة من القدرات الأساسية ، و إن كانت ثمة إختلافات نسبية في كفاءة و فاعلية هذه القدرات من نظام سياسي إلى آخر ، ومن وقت إلى آخر ، و أيضا داخل النظام السياسي الواحد ، و تتمثل هذه القدرات في خمس قدرات رئيسية هي : القدرة الإستخراجية ، القدرة التنظيمية ، القدرة التوزيعية ، والقدرة الرمزية ، و القدرة الإستجابية[3]

---

[1]- بياضي محيي الدين ، مرجع سابق ، ص 66

[2]- بومدين طاشمة ، **مسألة التنمية السياسية و التجربة الديمقراطية في الجزائر (1988 –1992)** ، (رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،2000- ، 2001 ، ص26

[3]- بومدين طاشمة ، **إستراتجية التنمية السياسية : دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر** ، مرجع سابق ، ص 37

أ – القدرة الإستخراجية : وتشير إلى مدى كفاءة النظام السياسي في إستخراج و تعبئة و تحريك الموارد المادية و البشرية المحيطة به و المتاحة له في كل من البيئة المحلية و الدولية ، و هذا يتوقف أساسا على حجم الموارد البشرية و المـــادية و المعنوية (التأييـــد) التي يتمتع النظام السياسي بها [1]

ب – القدرة التنظيمية :و تشير إلى ممارسة النظام السياسي للرقابة على سلوك الأفراد و الجماعات الخاضعة للنظام . بالإضافة إلى مقدار تغلغل النظام في بيئته الدولية و فرض نفوذه و تأثيره عليها . و تعتمد هذه القدرة أساسا على إستخدام أو التلويح بإستخدام الإكراه المادي ، هي لذلك تعتبر قدرة أساسية للنظام السياسي ،ومميزة له عن غيره من النظم الإجتماعية الأخرى .غير أن هذه القدرة إذا ما تعدت حدودها المشروعة ، فإنها ستصبح أداة قمع تحرم الحقوق و الحريات العامة[2]

ج – القدرة التوزيعية : وتشير إلى مدى قدرة النظام السياسي في توزيع القيم و الموارد و المنافع ... الخ بين الأفراد و الجماعات ، و يمكن قياس هذه القدرة على أساس أهمية الأشياء الموزعة و على قدرة النظام في الرد على الطلبات الوافدة [3]

د – القدرة الاستجابية : وتشير هذه القدرة إلى العلاقة بين مدخلات النظام المحلية والدولية ، وبين مخرجاته ، ومدى قدرة النظام نفسه على الإستجابة لكل ما يصدر عن ظروف والأوضاع المتغيرة من مدخلات جديدة تقتضي قرارات و سياسيات ملائمة ، و هذا من خلال العملية الإدارية ، تم التغذية العاكسة أو الراجعة .

هـ - القدرة الرمزية :ويقصد بها مدى و معدل تدفق الرموز المؤشرة في النظام السياسي إلى داخل المجتمع و البيئة الدولية على حد سواء . و تتضمن هذه الرموز كل ما تبديه الصفوة الحاكمة من تأكيد على القيم التي من شأنها إثارة حماس الجماهير ، و مـــا تبديه من إهتمام بالتراث القومي و المناسبات الوطنية ، أو ما يصدر عنها من خطب و تصريحات في أوقات الأزمات إلى غير ذلك من المناسبات و الأحداث ، و يمكن بواسطتها تعبئة و تحريك إحتياطي التأييد في المجتمع [4] .

2 / وظائف التحويـل : و يقصد بها دراسة كيفية تحويل مدخلات النظام إلى مخرجات تتخذ شكل قرارات و سياسات و إجراءات تنفيذية . و تتمثل هذه الوظائف في ستة عمليات رئيسية هي: التعبير عن المصالح

---

[1]- عباش عائشة ، **إشكالية التنمية السياسية و الديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس** ، (رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، 2007 -2008 ، ص 27

[2] - بومدين طاشمة ، **إستراتجية التنمية السياسية : دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر** ، مرجع سابق، ص37

[3] - عباش عائشة ، مرجع سابق ، ص 28

[4]– بومدين طاشمة ، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب : قضايا و إشكاليات** ، مرجع سابق ، ص63 ص 64

، وتجميعها ، و صنع القواعد ، و تطبيقها ، ثم الفصل في المنازعات وفقا للقواعد ، و تطبيقها ، ثم الفصل في المنازعات وفقا للقواعد ، و أخيرا الاتصال السياسي

3 / وظائف التكيف و الحفاظ على النظام : لكي يحافظ النظام على بقائه و إستمراره لابد له من التكيف مع التغيرات الواردة من بيئته أو من البيئة المحيطة به ، وهو في ذلك شأنه شأن مختلف النظم الإجتماعية الأخرى ووسيلته في ذلك هي التنشئة السياسية و التجنيد السياسي[1]

واجه هذا المدخل مجموعة من الإنتقادات تمحورت حول أن هذا المدخل ركز على وظائف النظام السياسي و أهمل أو أغفل عملية التغيير ، أو كيفية حدوث التنمية السياسية و بذلك يمكن إعتباره إطارا نظريا أكثر منه إطار أو نموذجا تجريبيا وبذلك أصبح المدخل غاية في حد ذاته و أغفل البيانـــات و الواقع[2].

ثالثا : مؤشرات التنمية السياسية وأسس تفعيلها

تتعدد و تتشابك مؤشرات التنمية السياسية وتختلف من باحث إلى آخر فهناك من يرى أن تنمية السياسية هي الديمقراطية و المشاركة السياسية و الشرعية و الاستقرار و هناك من يرى أن التنمية السياسية هي قدرة النظام على تحقيق العدالة الاجتماعية و بناء هياكل إقتصادية جديدة و ضمان المشاركة. كما نجد من الباحثين من ربط مؤشرات التنمية السياسية بتجاوز مجموعة من الأزمات هي أزمة الشرعية ، أزمة المشاركة السياسية ، أزمة التوزيع ، أزمة التغلغل ، أزمة الهوية ،وهي المؤشرات التي سنعتمدها في هذه الدراسة نظرا لإتفاق معظم الباحثين عليها من جهة ومن جهة ثانية نظرا لمناسبتها مع موضوعنا ، وتتمثل مؤشرات التنمية السياسية في ما يلي :

1-أزمة الهويـــــــــة : تعني أزمة الهوية أن الولاء السياسي للفرد داخل كثير من دول العالم الثالث ، إنما يتجه إلى جماعته العرقية أو الأولية ، وبذلك انتفاء الولاء السياسي الموحد ، الذي يتجه إلى حكومة قومية واحدة ، وبالتالي تعدد الولاءات داخل المجتمع الواحد ، وهذا راجع إلى غياب فكرة المواطنة بين أفراد الجماعات المشكلة للمجتمع ، تحت تأثير العوامل التالية :

أ – التباين العرقي : بسبب إتساع الرقعة الجغرافية ، وتعدد اللغات ، إضافة إلى الشحنات التي خلفها الإستعمار المطالبة بالإنفصال بمعنى غياب لفظة "نحن" المعبرة عن مجتمع واحد .

[1]- بومدين طاشمة ، **إستراتجية التنمية السياسية : دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر** ، مرجع سابق، ص38

[2]- عباش عائشة ، مرجع سابق ، ص 28

ب- التخلف الحضاري و الاقتصادي : أما التخلف الحضاري فهو نتاج عن دعوة بعض المثقفين إلى التخلي عن ثقافتهم و قيم و التمسك بقيم الغرب ، في التخلف الإقتصادي فهو نتاج عن فقدان أفراد المجتمع المتخلف ، الثقة في النظام السياسي القائم لعدم قدرته على الرد و الإستجابة لطلباتهم .

ج- التفاوت الطبقي في المجتمع : إذ عادة ما تنقسم هذه المجتمعات إلى طبقتين : طبقة مالكة و تمثل القلة و الأخرى تمثل الأغلبية و هي الساخطة على النظام و بالتالي إختفاء الطبقة الوسطى [1].

2- أزمة الشرعية : جوهر الشرعية هو قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكمهم ، وأن يمارس السلطة بما في ذلك استخدام القوة .

ومفهوم الشرعية يتقابل مع مفهوم البيعة في التراث العربي الإسلامي ، فالبيعة كما يقول المفكر **عبد الرحمان ابن خلدون:" إعلم أن البيعة هي العهد على الطاعة ، كأن المبايع يعاهد أميره على أنه يسلم له النظر في أمر نفسه و أمر المسلمين لا ينازعه في شيء من ذلك ، ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشط و المكره [2]"** ، ويرى **ماكس فيبر** :"أن الشرعية يمكن أن تستمد من واحد أو أكثر من مصادر ثلاثة و هي : التقاليد ، الزعامة الملهمة ، العقلانية .

وعليه فأزمة الشرعية تعني إفتقار القيادة السياسية إلى رضى الجماهير ، ورغم ذلك تستمر تلك القيادة في الحكم و إصدار مخرجات سياسية غير مقبولة شرعيا ، إضافة إلى العجز للرد على الطلبات الوافدة إليها ،كما أن المؤسسات تفتقر للشرعية كونها إمتداد للمؤسسات السياسية التي كانت قائمة في الحقبة الإستعمارية ، وهي بذلك لا تتلاءم مع البيئة و ظروف البلد بعد الإستقلال [3].

3- أزمة المشـــاركة : إن المشاركة السياسية كما سبق و ذكرنا إحدى أهم جوانب التنمية السياسية و بالتالي فإن غيابها أو عدم فعاليتها يؤدي حتما إلى خلل في عملية التنمية السياسية خاصة في العالم الثالث .والمشاركة السياسية تتحدد أو يمكن قياسها وفق النظام السياسي السائد إذ أن هذا الأخير يمكن له تضييق فرص المشاركة السياسية ، إذا كان نظاما غير ديمقراطي كما يمكن له فسح المجال لكل الأطراف النشطة في المجتمع (الأحزاب السياسية ، مؤسسات المجتمع المدني ...) أو الشعب بصفة عامة للمشاركة في صياغة وتنفيذ القرارات من خلال الإنتخابات ... وهذا في حالة ما إذا كان النظام ديمقراطيا . لكن من الواضح في دول العالم الثالث أنها لم ترق لهذا المستوى الأخير من الديمقراطية و المشاركة السياسية ،

---

[1]- أحمد وهبان ، **التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية** ، مرجع سابق ،ص20

[2] ابن خلدون، عبد الرحمان":**مقدمة إبن خلدون**"، بيروت :دار الفكر ، 2004 ، ص 222

[3]- عباش عائشة ، مرجع سابق ، ص 34

ولذلك فهي تعاني من أزمة في المشاركة السياسية ، وهذا راجع لإنعدام قنوات الإتصال السياسي بين الحكام و المحكومين[1] .

4- أزمة التغلغل : يقصد بالتغلغل ، التواجد الفعال للحكومة المركزية على سائر أرجاء الإقليم الذي يناط بها ممارسة سلطتها داخله . ويتحدد أو يقاس تغلغل الحكومة من خلال بعدين .

البعد الأول : هو المقدرة على التغلغل داخل الإقليم و رعاياها حتى وإن اقتضى الأمر الإلتجاء إلى الإكراه المادي بغض النظر عن رضاهم .

البعد الثاني: و هو مقدرة الحكومة المركزية على التحكم في توجهات و ميول المحكومين من حيث سريان قوانينها وفق رضاهم ، دون الحاجة إلى القوة .

كما يشار إلى هذه الأزمة بأنها " أزمة إدارة " و تنصب مدى كفاءة الجهاز الإداري للدولة في التغلغل في أجزاء المجتمع المختلفة

5 – أزمة التوزيع : تعني وجود إختلال في توزيع الموارد الإقتصادية مما يترتب عليه عدم المساواة و خلق تفاوت طبقي داخل المجتمع و هذا يهدد النظام السياسي من حيث إستمراره و إستقراره ، وهذا الإختلال في التوزيع إما يكون ناتج عن ندرة أو عدم العدالة في التوزيع ، وبالتالي فالحرمان الإقتصادي يؤدي إلى العنف ، وكثيرا ما شهدت دول العالم الثالث مظاهر السخط و العنف الناتج عن عدم العدالة والحرمان الإقتصادي [2].

من خلال هذه الأزمات يرى **لوسيان باي** و**غبريال ألموند** أن لتحقيق التنمية السياسية يجب التغلب وحل هذه الأزمات المرتبطة بالتخلف السياسى ، وبالتالى التوجه إلى الحداثة و التنمية السياسية

[1]- أحمد وهبان ، مرجع سابق ، ص59 ،60

[2]- عباش عائشة ، مرجع سابق ،ص 36

الفصل الثاني

المجتمع المدني في الجزائر

تمهيد

مع بداية موجة التحول الديمقراطي التي عرفتها الجزائر أواخر الثمانينات إهتم العديد من الباحثين برصد و تحليل هذه الظاهرة من حيث أسبابها و آلياتها و تقويم مخرجاتها ، و بدأ في خضم ذلك الحديث عن أهمية مفهوم " المجتمع المدني " في الجزائر ؛ كمؤشر مهم في عملية التحول الديمقراطي الناجح ، فضلا عن ذلك ، فإن وجود هذا المجتمع المدني أعتبر ضمانا أساسيا لاستمرار و تماسك الديمقراطية و ترقية ممارستها نظرا للوظائف التي يؤديها في ممارسة الضغوط و بلورة قواعد عامة مساعدة للحكومة في خدمة المواطنين و تحقيق المصلحة العامة في مختلف الميادين الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية.

و في هذا السياق ، ومع تزايد الاهتمام بمفهوم " المجتمع المدني " في الجزائر ، فإن الدراسة ستتطرق في هذا الفصل إلى تحديد المكانة القانونية التي يحتلها المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية ، و تحديد التمثيلات القانونية لمنظمات المجتمع المدني من خلال النصوص التشريعية و القانونية ، كمؤشر لفهم الفضاءات التي يتحرك فيها ؛ مما سيسمح بتحديد مستوى حركيته و فاعليته.

سيتم أيضا تحديد البنية الأساسية للمجتمع المدني و هيكلته و تحديد مكوناته و تنظيماته الأساسية ، مما يسمح بمعرفة مدى التعدد و التنوع و مستوى التنظيم الذي تتميز به مكونات المجتمع المدني و تنظيماته في الجزائر.

ولإعتبارات تحديد الإطار المرجعي لدلالة تطور المجتمع المدني في ظل البحث في إشكالية الإستقلالية و التوظيف السياسي ، سيتم كمعطى ثالث دراسة العلاقة بين المجتمع المدني و السلطة وفق معادلة التفاعل المتبادل، في إطار الإجابة على التساؤل حول طبيعة العلاقة القائمة بين المجتمع المدني و السلطة في الجزائر و كيف إنعكست هذه العلاقة على منظمات المجتمع المدني بالسلب أو بالايجاب خاصة في ظل الأزمة ؟ ، مع تحديد عوامل التطور في هذه البنية في إطار التطورات و التحولات الجديدة التي فرضت نفسها إقليميا و دوليا.

المبحث الأول : واقع المجتمع المدني في الجزائر

سنتناول في هذا المبحث المجتمع المدني في الجزائر من حيث النشأة و التطور التاريخي من جهة ، و مكونات المجتمع المدني الجزائري ، إضافة إلى إلقاء الضوء حول إشكالية المجتمع المدني و المجتمع المدني في الدول العربية عامة و في الجزائر خاصة

أولا :المراحل التاريخية لتطور المجتمع المدني في الجزائر

1-الملامح السوسيولوجية للمجتمع المدني قبل الاحتلال الفرنسي :

تشير الكتابات التاريخية أن المجتمع الجزائري عرف العديد من التكوينات الإجتماعية التقليدية ذات الملامح الدينية والمدنية منذ دخول الإسلام إلى شمال إفريقيا كالمساجد والزوايا والأوقاف، والتي كانت تؤدي أدوارا بالغة التنوع والثراء تشمل مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية والتشريعية وغيرها، إلى جانب بعض التنظيمات الأهلية التي عرفت قبل دخول الإسلام إلى هذه البلاد خاصة لدى المجتمعات الأمازيغية مثل" تاجماعت "و"التويزة "وغيرها من المؤسسات الاجتماعية التي كانت تتسم بالطابع الطوعي والهادفة إلى المساهمة في تنمية المجتمع بشكل عام وتنظيم سير الحياة فيه، وتسهم إلى حد كبير في إرساء قواعد الاعتماد على الذات وحل مشاكل المجتمع دون اللجوء إلى الدولة ومؤسساتها المحلية في كل صغيرة وكبيرة .ولم تكن هذه البنى الاجتماعية محكومة بالانتماء القبلي أو العشائري أو الإرثي بشكل عام بل كانت متاحة لكل راغب أو متطوع، كما أنها كانت تتمتع باستقلالية مادية عن الدولة حيث تعتمد في تمويلها على التبرعات والصدقات وخراجات الأوقاف والزكاة...وهو ما يمنحها الطابع المدني.

هذا النمط من المؤسسات عرف نشاطا كبيرا وحركية واسعة في المجتمع الجزائري منذ دخول الإسلام إلى هذه البلاد، حيث أنه حمل إليها أسلوبا جديدا في الحياة يعتمد على مبادئ الحرية والعدالة والمساواة وروح المسؤولية؛ حيث يعتبر الدين الإسلامي إطارا تجسدت من خلاله قيم ومبادئ المجتمع المدني على أرض الواقع قبل أن يتناولها الفكر العالمي بالفلسفة والتنظير، فقد ألقى مسؤولية رعاية المصالح العامة على المجتمع ككل بأفراده ومؤسساته، كما حمله واجب الرقابة العامة(السياسية والاجتماعية) تطبيقا لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[1]، ولم يكتف الإسلام بمنح حرية التعبير بل جعلها واجبا بحيث يأثم المجتمع إذا اتخذ موقفا سلبيا من التجاوزات التي تحصل فيه من قبل السلطات المختلفة، هذا بالإضافة إلى المنظومة الأخلاقية التي يقوم عليها الإسلام ومنها :العدالة، الحرية، المساواة، التشاور، حق الاختلاف، التسامح، التعاون، التكافل...الخ، وهي القيم التي يقوم عليها المجتمع المدني.

[1] شاوش اخوان جهيدة ، **واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا** ، أطروحة دكتوراة ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، قسم العلوم الإجتماعية ،2015/2014 ، ص 96

هذا وقد عرف المجتمع الجزائري العديد من التنظيمات والمؤسسات المستقلة عن الدولة ومنها على سبيل المثال :المساجد ودور العبادة، الأوقاف، نقابات الحرف والصنائع والتجار، جماعات العلماء والقضاة وأهل الإفتاء، جماعات الشطار والعيارين، الطرق الصوفية، الزوايا والتكايا والمستشفيات، وغيرها من التنظيمات التي وردت في كتب التاريخ الإسلامي والتي كانت تحمل على عاتقها شؤون التربية والتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية وغيرها

، مجسدة بذلك مجتمعا مدنيا فاعلا يعتمد على نفسه في حل مشاكله ويتدبر أموره دونما حاجة إلى عون من الحكومة[1].

ولكن على الرغم من وجود هذه التنظيمات التي جسدت المجتمع المدني في صورته التقليدية،غير أن هذه البنى كانت متمازجة ومندمجة مع المجتمع الأهلي والمجتمع السياسي والدولة في شكل كبير، مما أخر التفريق بين المجتمع والدولة حتى منتصف القرن التاسع عشر، أين ظهرت ملامح جنينية لبعض التنظيمات المستقلة عن الدولة مثل الدوريات والجمعيات والصالونات الفكرية السياسية، واشتد عودها في العقود الأولى من القرن الماضي، وهي كلها متأثرة بالنموذج الغربي ، هذا الأخير الذي روج له مجموعة كبيرة من رواد النهضة العربية من خلال احتكاكهم بالثقافة الغربية وانبهارهم بها، ودعوتهم إلى إصلاح مجتمعاتهم على ضوء ما شاهدوه من حضارة وتطور غربي على مختلف الأصعدة الاجتماعية والثقافية والسياسية ... وإن لم يذكروا المجتمع المدني اصطلاحا غير أنهم أشاروا إلى ما يوحي إليه.

وقد تعددت الجمعيات والتنظيمات وتنوعت أهدافها ومساراتها بين الأدب والثقافة أوالسياسة، كما عرفت تعددية سياسية منذ مطلع القرن العشرين وذلك نتيجة للسياسات التي مارستها الدولة العثمانية ومن أبرزها المركزية الشديدة وسياسة التتريك التي استفزت أبناء القوميات المتعددة داخل الدولة لتشكيل تنظيمات علنية وسرية[2] .ومن هنا بدأ المجتمع التقليدي يتلاشى لتحل محله حالة من التخبط والفوضى غير واضحة المعالم حيث فقد المجتمع بنيته التقليدية ولكنه لم يكتسب بنية حديثة.

2-الأبعاد السوسيولوجية للمجتمع المدني الجزائري خلال فترة الإحتلال الفرنسي:

جسدت بداية الاستعمار الفرنسي مرحلة من التحولات التي ارتبطت بظروف الاستعمار والمقاومة الشعبية ومحاولة طمس الهوية الثقافية للمجتمع الجزائري، وهو ما انعكس على المجتمع المدني التقليدي الذي بدأت مؤسساته تتلاشى بالتدريج، فقبل الغزو الفرنسي كان التعليم مثلا يعتمد على الأوقاف في النهوض بمهمته، ولذلك عندما وضع المستعمرون أيديهم على الأوقاف الإسلامية، تقلص ظل التعليم إلى أن اختفى معظمه، خصوصا في المدن، وبقي محصورا فقط في بعض المساجد والزوايا القائمة في المناطق الجنوبية والجبلية، وقد ظلت الزوايا إلى عام **1981** ، هي المراكز الرئيسية التي يتم فيها التعليم العربي

[1] المرجع السابق ، ص 96

[2] أحمد شكر الصبيحي :مرجع سابق ، ص 62

والديني، وكان التعليم قائما تحت إشراف الأهالي أنفسهم[1] .إن السيطرة الاستعمارية للجزائر امتدت وشملت مجمل النواحي من سياسية، اقتصادية وثقافية واجتماعية....

عرف المجتمع المدني في الجزائر خضوعا كبيرا للمستعمر الفرنسي وخاصة من جانب القوانين، إذ كانت الجزائر تعيش تحت تعسف قانون الأهالي الذي كان يحرم الجزائريين من التمتع بالحريات الأساسية التي تسمح لهم بممارسة حقوق المواطنة، وقد كان القانون الفرنسي يعتبرهم مجرد رعايا ولا يمكنهم أن ينشدوا الحرية والمدنية ولا السياسة ولا حتى الجمعيات والنوادي الثقافية والفنية دون ملاحقة هذا القانون التعسفي[2] .

غير أن ذلك لم يمنع من ظهور بعض التشكيلات المدنية الحديثة في أواخر القرن التاسع عشر(جمعيات، نوادي، أحزاب)...وإن كان ذلك بشكل سري في الغالب.

وقد أعطت السلطات الفرنسية إذنا بتكوين الجمعيات منذ أول القرن العشرين إثر صدور قانون **1901** الذي يعد الإطار الأساسي لكافة التنظيمات سواءا في فرنسا أو مستعمراتها، والذي يحدد كيفية إنشاء وتسيير وحل الجمعيات .وهو قانون انتخب عليه في فرنسا في **1901/07/01** يمنح الحق للأفراد في المجتمع بتشكيل جمعية، هذا القانون الشهير كان بمثابة منظم وموضح لمبدأ حرية الجمعيات، وقد شرع الجزائريون بناءا على هذا القانون في العمل على إنشاء عدد معتبر من الجمعيات لخدمة أهداف مختلفة؛ ففي سنة **1891** تأسست الراشدية في الجزائر العاصمة وفي سنة **1899** تم تكوين دائرة صالح باي بقسنطينة، وانتشرت الحركة الجمعوية بسرعة في كل أنحاء الجزائر(الودادية للعلوم الحديثة بخنشلة، ونادي الشباب الجزائري بتلمسان، مجتمع الأخوية في معسكر، نادي التقدم بعنابة، التوفيقية بالجزائر، وتعدّت في كثير من الأحيان إطار المدن لتنتشر في القرى الصغيرة (مثال : الإتحاد بتيغنيف، والتقدم الصهاريجي بجمعة صهاريج .)واكتسبت وظائف و أدوار جديدة توزعت ما بين اجتماعية ثقافية، دينية وسياسية، تعمل على تنشيط هذه النوادي[3].

وقد ترأس هذه الجمعيات في الظاهر بعض الجزائريين المتجنسين بالجنسية الفرنسية والمتخرجين من المدارس الفرنسية أمثال د.بلقاسم بن التهامي ومحمد الصالح ود .الطيب مرسيلي.

فظهور الجمعيات إذن كان في أوساط المثقفين المعروفين بالإندماجيين[4] .ومن جهة أخرى ساهم علماء ذلك العصر المتقنين للغة العربية في إعادة بناء الفضاء الثقافي الجزائري حيث شاركوا في مهمة التنشئة

---

[1] أنيسة بركات :**محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995 ، ص79

[2] أبو القاسم سعد الله :**تاريخ الجزائر الثقافي**،ج5، دار المغرب الإسلامي،(د ب)،(د ت)، ص 313

[3] شاوش اخوان جهيدة ، مرجع سابق ، ص 97

[4] أبو القاسم سعد الله ، مرجع سابق ، ص 314

الاجتماعية الثقافية، وذلك من خلال إنشاء العديد من النوادي الثقافية .التي كانت عنصرا فاعلا بشكل كبير في توسيع وتعميق الحركة الوطنية.

غير أن الاستعمار تنبه إلى أن الجمعيات في تلك الفترة قد استفادت من مزايا القانون ومن الحرية التي منحها في تشكيل الجمعيات، هذه الأخيرة في شكلها الجزائري تمثل صورة من صور بعث الوعي التحرري النابع من عقلية شعب مضطهد يسعى بشتى السبل لتحقيق استقلاله .ولهذا فقد قامت السلطات الاستعمارية بخلق العديد من القيود التي تحد من هذه المساحة من الحرية .غير أن هذه القوانين لم تثن الجزائريين عن العمل الجمعوي، وتمثلت نشاطات الحركة الجمعوية آنذاك في عدد من الجوانب الاجتماعية التي تتأتى من صميم تقاليد المجتمع الجزائري وخاصة صور التضامن الاجتماعي المختلفة، إلى جانب بعض النشاطات التي تحقق أهدافا نبيلة كنشر التعليم وتشجيع الممارسة الرياضية .غير أن كل هذا كان يصب في إطار الحركة الوطنية والحفاظ على الشخصية الجزائرية العربية الإسلامية.

وقد ازدهرت تنظيمات المجتمع المدني مابين الحربين العالميتين، حيث تكونت في الثلاثينيات من القرن العشرين العديد من الجمعيات المختلفة التي كونتها في الغالب فئات من المجتمع توجد فيما بينها علاقات مهنية أو مؤسساتية؛ مثل التلاميذ القدماء للمدارس التي كانت خاصة بالأهالي المحليين أوالمعلمين ...وفي هذه الحقبة ظهرت أيضا الجمعيات الرياضية الإسلامية [1].وقد ذكر الباحث عمر دراس عدة جمعيات في هذا السياق ومن بينها[2] :

-**الجمعيات الطلابية :**جمعية طلاب شمال إفريقيا المسلمين 1912

-**الجمعيات الرياضية:**

الإخوة الجزائريين 1922

فديرالية المنتخبات الإسلامية الجزائرية 1927

فريق مولودية الجزائر 1921

الوطنية 1923

فريق إفريقيا 1924

إتحاد الرياضة المسلم 1935

-**الجمعيات الدينية:**

الهداية 1932

نادي الإصلاح 1934

[1] محمود بوسنة، **الحركة الجمعوية في الجزائر نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة،العدد 17 ، جوان 2002 ، ص134

[2] شاوش اخوان جهيدة ، مرجع سابق ، ص98

حياة اللغة العربية

التهذيب 1938

-الجمعيات الاجتماعية:

المعهد الإسلامي للتضامن الاجتماعي 1946

جمعية الإحسان وتعليم القرآن 1947

جمعية التربية والتعليم المحافظين 1947

الكشافة الإسلامية الجزائرية(مدرسة تكوين مناضلي الحركة الوطنية)

ومن أبرز هذه الجمعيات التي لعبت دورا تاريخيا رائدا" جمعية العلماء المسلمين "التي أنشئت في سنة 1931 ، وذلك ردا على احتفالات فرنسا بمرور قرن عن احتلال الجزائر، ورغم تشديد فرنسا الخناق على كل أشكال التنظيم الاجتماعي والسياسي التي كانت تعارض مصالحها إلا أن جمعية العلماء المسلمين بفضل منهجيتها وطريقتها في العمل استطاعت أن تحقق عدة مكاسب منها إيقاظ الشعب الجزائري من سباته ودعوته للمطالبة بحقوقه المهضومة، ومقاومة البدع والخرافات التي كانت تنشرها الزوايا المنحرفة، كما أنشأت الصحف والنوادي والمدارس والمعاهد وأرسلت الطلاب والتلاميذ إلى الخارج، وعارضت بشدة سياسة الإدماج وشعارها في ذلك" الجزائر بلادنا والإسلام ديننا والعربية لغتنا[1]."

كما برزت الكشافة الإسلامية الجزائرية، وإتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين وجمعيات محلية عديدة تركزت خاصة في عدد من المدن الكبرى .وقد لعبت هذه الجمعيات دورا مفصليا في الدفاع عن ملامح ومقومات الشخصية الوطنية العربية المسلمة التي حاول الاستعمار طمسها بشتى الطرق .

وعلى العموم فقد ساهمت مجمل الحركة الجمعوية في بث الوعي الوطني النضالي، وروح المقاومة الوطنية، سواء بشكل واضح أو بشكل مستتر تحت غطاء النشاطات الخيرية والفنية والرياضية، وقد كانت الجمعيات الثقافية والفنية وسيلة من وسائل الكفاح ضد محاولة المستعمر مسح الشخصية الوطنية وخاصة الكشافة الإسلامية.

كما ظهرت إلى الوجود بعض الأحزاب والمنظمات ذات الملمح السياسي مثل حزب نجم شمال إفريقيا، حزب الشعب، وغيرها من المنظمات التي ظهرت على الساحة السياسية والاجتماعية الجزائرية بدايات القرن العشرين، والتي كانت جهودها موجهة بشكل أساسي إلى مواجهة الدولة المستعمرة ومحاولة التخفيف من معاناة الفئات الشعبية العريضة المقهورة، والسعي نحو تحقيق الثورة والاستقلال، وقد أسهمت هذه التنظيمات بشكل كبير في الحفاظ على مقومات الأمة والدعم الاجتماعي والسياسي والثقافي للمجتمع، وكذا في تعبئة الجهود الشعبية في الكفاح ضد المستعمر.

[1] كمال عجالي، **مساهمة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الحفاظ على الهوية الوطنية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة،العدد 16، ديسمبر 2001 ، ص 103.

لقد ظهرت بوادر النضال السياسي قبل الحرب العالمية الأولى، وبحلول سنة 1930 كان للجزائر كل أشكال الأحزاب السياسية تقريبا، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار .وفي الفترة التي تمتد بين الحربين العالميتين برزت ثلاثة اتجاهات تتمثل في الإدماجيين وحزب الشعب وجمعية العلماء[1] .

غير أن الصراع فيما بينها من أجل الهيمنة الإيديولوجية في الجزائر أدى إلى انقسام الساحة السياسية إلى ثلاث تيارات :تيار إصلاحي سياسي، تيار إصلاحي ديني، وتيار ثوري سياسي .والملاحظ أن التيارين الإصلاحيين السياسي والديني تواجدا في الساحة الجزائرية أما التيار الثوري فقد تكون في أواخر العشرينيات في فرنسا في أوساط العمالة المغاربية المهاجرة، وفرض وجوده في الساحة الجزائرية في الثلاثينيات .أما الحزب الشيوعي فلم يعترف بقومية الشعب الجزائري إلا بعد اندلاع الثورة الجزائرية.
فهو إنتاج المجتمع المدني الفرنسي والجالية الفرنسية المقيمة في الجزائر رغم انخراط أقلية فاعلة من الجزائريين في صفوفه[2].

ولم تنجح أبدا الضغوط المركزية الممارسة في سبيل قيادة موحدة للحركة الوطنية، وظلت المنظمات والتيارات السياسية مستقلة عن بعضها، وتمارس ضغطا متنوعا، وتطور شبكات تضامنية متعددة الأشكال، وظل هذا الوضع حتى مطلع نوفمبر[3] **1954** . حيث تغيرت الأهداف والمعطيات السوسيولوجية التي تبلور على إثرها إعادة توزيع للأدوار الاسترتيجية والسياسية التي كانت تتنازعها التيارات السياسية التقليدية الثلاث، لتنصهر جميعا في بوتقة واحدة اسمها جبهة التحرير الوطني.

لقد حطمت حرب التحرير الشبكة الكاملة للمجتمع المدني ولم تترك مكانا إلا للمناضلين المسلحين؛ فقد بقي مصالي الحاج في فرنسا أثناء اندلاع الثورة التحريرية في عزلة تامة عن قاعدته المناضلة القديمة وبرزت جبهة التحرير الوطني كحزب قومي نشأ من أجل الحرب التحريرية .كما نتج عن طول هذه الحرب خضوع وإدماج العلماء و"جامعة المنتخبين "في صلب جبهة التحرير الوطنية، التي أصبحت حركة سياسية مهيمنة مع بقائها مقسمة في مستوى قيادتها .هذه التجزئة هي التي سمحت بتفوق العسكريين ومنعت وجود زعيم
كارزماتي كبورقيبة في تونس والسلطان محمد الخامس في المغرب ...فالجزائريون يتماهون مع الجزائر لا مع زعمائهم، والانتماء الجماعي إلى الوطن محسوم لدى الجزائريين وهم لا يعانون منه كماهو الحال بالنسبة إلى الليبيين مثلا، وحتى المناضلون البربر يشعرون بأنهم جزائريون قبل أن يكونوا بربرا [4].

---

[1] أنيسة بركات، مرجع سابق ، ص 185

[2] عبد القادر الزغل :**المجتمع المدني والصراع من أجل الهيمنة الإيديولوجية في المغرب العربي**، في" **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية** "بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ، ص 445

[3] غازي حيدوسي:**الجزائر التحرير الناقص**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1997 ، ص 6

[4] شاوش اخوان جهيدة ، مرجع سابق ، ص101

على العموم فإن المرحلة الاحتلال الفرنسي قد عرفت ظهور عدة جمعيات تقليدية من نوع كموني، إثني وديني(كالزوايا مثلا) في بداية القرن العشرين على وجه التحديد .واقتصر مجال تدخلها عموما على النشاط الأخلاقي، الخيري، التعاوني ذي المنفعة العامة كالتويزة مثلا، وكثيرا ما عمدت الرأسمالية الكلونيالية الى تهميش هذه الجمعيات أو استعمالها خدمة لمصالحها وترسيخ تواجدها وبسط نفوذها .تلتها بعد ذاك أشكال جديدة من الجمعيات :نخبوية مختلطة(جزائرية /أوروبية)، حضرية واندماجية، ثم بعدها جمعيات جزائرية أهلية مطالبة بهويتها المسلمة مضادة للتواجد الاستعماري، نشطت وناضلت داخل الجمعيات الرياضية والثقافية على وجه الخصوص .تحولت معظم هذه الجمعيات إلى حركة اجتماعية كرست جهودها بالالتزام بالنضال السياسي والإيديولوجي، إذ أصبحت تدريجيا مصدرا معتبرا لتمويل حركة التحرر الوطني من مناضلين عسكريين وأطر سياسية داخل مختلف الأحزاب والنقابات الجزائرية[1].

والحقيقة أنه يمكن القول بأنه وحسب رأي كثير من المؤرخين والباحثين فقد كان يوجد مجتمع مدني جزائري حقيقي، رغم ضعف إمكانياته، في الفترة الاستعمارية أكثر منه بعد الاستقلال؛ فبدون وجود عنصر الاستقلالية عن الأطر التنظيمية للدولة وإرادة حرة نابعة من الأفراد الجمعويين لا يمكن الحديث عن مجتمع مدني؛ فبحكم أن الدولة كانت في الفترة الكولونيالية ذات طابع استعماري فإن ذلك ساعد الجزائريين على الانتظام في جمعيات مستقلة نابعة من طموحاتهم وانشغالتهم كمجتمع واقع تحت الإستعمار(جمعية العلماء الجزائري، الكشافة الإسلامية، الإتحاد العام للعمال الجزائريين .)وفي مثل هذه الظروف لا يمكن للعمل الجمعوي ألا يكون ملتبسا بالسياسة، يعني بطموحات وطنية خاصة بالشعب الجزائري .ولهذا كانت جمعية العلماء الجزائريين مثلا عرضة لمضايقات دائمة من طرف الإدارة الإستعمارية .وهكذا كانت مؤسسات المجتمع المدني الجزائري تتوفر على مواصفات المجتمع المدني الحقيقي رغم أن المجتمع الجزائري ككل كان يرزح تحت الإستعمار .

يقول الطاهر لبيب أن الحركات السياسية والنقابية والفكرية كانت في عهد الاستعمار أكثر تنوعا ونشاطا مما أصبحت عليه بعد الاستقلال...، كما كانت هناك مؤسسات أهلية لها طابع خيري إجمالا، لكن مساهمة هذه الحركات في العمل التحرري لم تكن-بحكم مرحلتها -قائمة على مطلب تطوير المجتمع المدني كفضاء للحريات إلا في حدود ما يساعد عليه من مهمة التحرير الوطني "[2]؛ فقد كانت الجهود مركزة على المطالبة بالاستقلال والدفاع عن الحرية والهوية الثقافية، وأجلت حركات التحرر الحديث عن سمات مجتمع الاستقلال المنشود.

---

[1] عمر دراس :**الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر :واقع وآفاق**، مجلة إنسانيات(المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجياوالعلوم اجتماعية)، العدد 73 ، 7001 ، ص. 71

[2] شاوش اخوان جهيدة ، مرجع سابق ، ص102

3- الدولة الجزائرية المستقلة وعوامل تشكل المجتمع المدني في عهد الحزب الواحد:

ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل أساسية:

أ - فترة الستينيات:

لقد عرفت الجزائر غداة الاستقلال أوضاعا صعبة لم تؤهلها لأن تجعل لنفسها منظومة قانونية خاصة بها، ولهذا أبقت على القوانين الفرنسية التي كانت سارية قبل الاستقلال وعملت على تبنيها، بما فيها قانون 1901 الخاص بالجمعيات.

وعند صدور أول دستور للبلاد سنة 1963 نص على ضمان الدولة لحرية تكوين الجمعيات غير أن حزب جبهة التحرير الوطني(الحزب الحاكم) كان يعرقل ويحظر كافة أشكال التنظيم الشعبية المستقلة الخاصة بالمجموعات الاجتماعية المختلفة خارج نطاق الدولة، حيث أن السلطة السياسية تعتبر نفسها الممثل الوحيد والشرعي لمصالح المجتمع وأي محاولة تنظيم ذاتي موازي أو منافس يقوم به المجتمع تواجه حربا شرسة[1] .وقد أكد في مؤتمره الأول سنة 1964 صراحة على أن تعدد الأحزاب ليس في حد ذاته مقياسا للديمقراطية ولا للحرية، كما أن تعدد النقابات يمكن أن يؤثر على المصلحة العامة للعمال . لذلك فإن الجهاز المعبرعن طموحات الجماهير هو الحزب الواحد الطليعي، وحتى يكسب القدرة على تعبئة الجماهير ينبغي عليه تأطير الفلاحين، العمال، الشباب، النساء، وقدماء المجاهدين في منظمات وجمعيات تعمل تحت وصايته ووفق توجيهاته."

ونتيجة لهذه القناعة السياسية التي كانت تضيق على الحركة الجمعوية، أصدرت وزارة الداخلية تعليمة وزارية في 02 مارس 1964 تتضمن تعليمات تحث الولاة على فتح تحقيقات خاصة ودقيقة حول كل الجمعيات المصرح بها مهما كانت طبيعة نشاطها، بهدف معرفة حقيقة الأهداف التي تسعى لتحقيقها والأنشطة التي تقوم بها .وبفعل الممارسة الإدارية تحول مضمون هذه التعليمة إلى سلطة تقديرية لمنح ترخيص إنشاء الجمعيات[2]."

وما عمق هذه الانتكاسة هو إخضاع الحركة الجمعوية إلى مستويين من الرقابة؛ أولاها تتمثل في الرقابة السياسية في إطار المجالس المنتخبة، وثانيها على مستوى تمثيل المصالح الاجتماعية والاقتصادية المشروعة في إطار اتحادات مهنية واجتماعية يخضع تأثيرها لحزب جبهة التحرير الوطني .وظهر في هذا السياق الاتحاد العام للعمال الجزائريين والاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، والاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية ...وتمثل كل هذه التنظيمات قاعدة نضالية للحزب ولهذا فبعد انتهاج النظام الاشتراكي في ظل أحادية الحزب ودوره القيادي أصبحت هذه الجمعيات والمنظمات من القوى الاجتماعية للثورة التي تعمل تحت توجيه الحزب، وتعتبر الامتداد الطبيعي له لتحقيق الهدف المرسوم، وهو تحقيق التحول

[1] نفس المرجع ، ص 102

[2] شاوش اخوان جهيدة ، مرجع سابق 103

الاجتماعي وبناء الاشتراكية والدفاع عنها[1] ، وإن تعزيز التحالف بين العمال والفلاحين والجنود والشباب والعناصر الوطنية الثورية سيكسب الثورة مناعة تامة ويمكنها من التقدم بكل ثبات في طريق الاشتراكية، وسيحصل هذا التحالف بقيادة الحزب الطلائعي .

وهكذا لم يكن هناك مجال لمحاولة الخروج من الخط الذي رسمه الحزب وإلا اعتبرت تلك المحاولات عملا ضد الثورة وضد نظام الدولة الرسمي مهما كان نوع النشاط ومبرراته .وهذا لا يعني انعدام وجود الجمعيات تماما؛ فقد ازدهرت بعد الاستقلال جمعيات التعاضد(ورش عمل، إعادة تكييف مدن الأكواخ، أو إطلاق فعاليات شتى)...غير أنها تهاوت بعد بضعة سنوات[2].

لقد خرج المجتمع الجزائري من سيطرة الاستعمار ليدخل في سيطرة الحزب الواحد، الذي سيطر إيديولوجيا وسياسيا على تنظيمات المجتمع المدني ومنع إنشاء أي تنظيم أو جمعية لا تتماشى مع مبادئه، لقد استمر التحكم في المجتمع المدني ولكن في ظل السياسة الوطنية التي تسعى إلى استيعاب كل البنى الاجتماعية تحت وصايتها وتتحفظ عن كل معارضة أو مبادرة مستقلة، تحت شعارات الوطنية والوحدة القومية وغيرها .وما زاد في صعوبة إنشاء الجمعيات في هذه الفترة ومن نشاطها أيضا هو عدم وجود قانون جزائري للجمعيات، وذلك إلى غاية 1971 أين تم إصدار أول تشريع جزائري خاص بالجمعيات[3]

ب - فترة السبعينيات:

اتسمت هذه المرحلة بعملية دولنة المجتمع، أي سيطرة الدولة واحتكارها لمختلف المؤسسات والهياكل الاقتصادية وفضاءات التنشئة الاجتماعية، وتأميمها بواسطة خلق جهاز تشريعي وقانوني قهري وتمايزي يبطل كل المحاولات التنظيمية غير الرسمية التي تريد أن تنشط خارج الإطار المؤسساتي والحزب الواحد .هذا الإجراء ترسم نهائيا بعد صدور قانون فبراير 1971 الذي يوضح موقف الدولة من الجمعيات الموازية عن طريق فرض الاعتماد المزدوج والموافقة الرسمية من طرف الوالي ووزيرالداخلية لأي جمعية تنوي أن تنشط خارج مؤسسات الدولة وحزب جبهة التحرير الوطني[4].

بصدور قانون الجمعيات سنة 1971 تم الدخول في مرحلة جديدة من سيرورة المجتمع المدني الجزائري انتهى فيها العمل بأحكام القانون الفرنسي الشهير لسنة 1901 ، وقد تحدد من خلاله شكل حقل العمل الأهلي وصياغته، خاصة المادة الثانية منه التي تقيد مجال العمل الأهلي بطريقة حاسمة وتميزه وتخضعه لتشريع جديد قمعي وصارم يخول للسلطات العامة وجبهة التحرير الوطني حقا مطلقا في

[1] وهو ما نص عليه الميثاق الوطني سنة 1976

[2] غازي حيدوسي ، مرجع سابق ، ص 21

[3] الأمر رقم 71/79 المؤرخ في 3 ديسمبر 1971

[4] عمر دراس، مرجع سابق ، ص 29

الموافقة على إنشاء أي جمعية أو حلها، وسرعان ما وجد سلاح خطير لتحقيق ذلك وهو ضرورة الحصول على موافقة مسبقة، مما سهل على السلطات إبقاء أو استبعاد من تشاء من حقل العمل الأهلي[1].

وقد تم في ظل هذا القانون إنشاء جمعيات عديدة خاصة الجمعيات الرياضية وجمعيات أولياء التلاميذ، غير أن الجمعيات الخيرية والدينية ورابطات الشباب كانت قليلة .

ومع أن دستور 1976 نص على أن حرية إنشاء الجمعيات معترف بها وتمارس في إطار القانون[2] ، إلا أن تأثير هذا الأمر كان جد محدود، لأنه يمنع قيام أي جمعية من شأنها المساس بالاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ولأن أي تعديل للقانون الأساسي أو مقر الجمعية يخضع للموافقة المسبقة للجهة التي أعطت الموافقة، وبالتالي فإن هذا الأمر أبقى على الجمعيات تابعة سياسيا واجتماعيا للحزب الواحد مما يقيد من النشاط الجمعوي، ويحد من حرية الجمعيات في المشاركة في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية .وهو ما تجلى فيما بعد بالشلل الواضح لدى العديد من الجمعيات الفاعلة التي كانت في مراحل سابقة ركائز محورية في المجتمع المدني الجزائري على غرار جمعية العلماء المسلمين وغيرها.

وقد عملت الدولة في هذه الفترة على إنشاء جمعيات تابعة لها أو للحزب، ونشرها في كافة أنحاء الوطن على مستويات مؤسسية مختلفة، وقد كانت أهداف هذه الجمعيات هي الدعم غير المشروط للدولة، كما كانت أداة فعالة للإشراف على المجتمع ومراقبته وبالتالي سهولة إحكام وجودها متى وأينما تشاء .هذه المنظمات الجماهيرية حظيت بمكانة مهمة داخل الحزب ووفرت لها وسائل مادية وموارد مالية كبيرة، وذلك بهدف استعمالها كأداة لنشر مبادئ وأفكار الثورة الاشتراكية في أوساط الجماهير بالكيفية التي يفهمونها ويقتنعون بها .إذ أننا نجد أن هذا التنوع في الجمعيات يمس مختلف شرائح المجتمع .

كما تجدر الإشارة إلى دستور 1976 الذي نص على ضرورة عمل المنظمات الجماهيرية على تهيئة أوسع لفئات الشعب لتحقيق كبريات المهام الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تتوقف عليها تنمية البلاد [3].إن هذه الممارسات تعكس هيمنة الدولة على المجتمع وإضعاف الوجود الاجتماعي من خلال تبني الاختيار الاشتراكي وما يحمل في طياته من توجهات إيديولوجية امتدت تبعاتها إلى الجمعيات والمؤسسات المدنية المختلفة .ينطبق في هذه المرحلة إلى حد كبير التصور الغرامشي للمجتمع المدني كمجال لهيمنة الدولة وبسط نفوذها على المجتمع، حيث استخدمت المنظمات الجمعوية كوسيلة توجيه وتحكم في المجتمع من أجل تحقيق وتجسيد إيديولوجيتها وتوجهاتها ومختلف اختياراتها، وحاولة إعادة إنتاج نفسها عبر التحكم في مؤسسات المجتمع المدني أو صناعة مجتمع مدني على المقاس المناسب.

---

[1] شاوش اخوان جهيدة ، مرجع سابق104

[2] الميثاق الوطني، الجريدة الرسمية، عدد 61 ، بتاريخ 1967/07/30 ، ص 903

[3] شاوش اخوان جهيدة ، مرجع سابق 106

ومن أهم السمات التي ميزت الجمعيات من خلال القانون 79/71 ما يلي[1]:

- الولاء الإيديولوجي للدولة فلا خيار للجمعيات سوى الاندماج في الاختيار الاشتراكي الذي اختارته لها الدولة المهيمنة.

- الموافقة المسبقة أي الحصول على الموافقة وترخيص السلطات الإدارية قبل تقديم اعتماد تأسيس الجمعية الذي يخول لها مباشرة نشاطاتها في حدود أهدافها.

- الحرية الاستثنائية والتي تتضح من خلال نص القانون 79/71 والذي يهدف إلى هيمنة الدولة وإحكام وجودها والحد من حرية إنشاء الجمعيات إلا بشروط مسبقة.

- سلطة الحل والمراقبة اللاحقة(المستمرة) أي أن الدولة لها حق حل كل جمعية تخالف نص القانون وهذا من خلال المراقبة المستمرة على نشاط هذه الجمعيات.

- المنظمات الجماهيرية وهو العدد الكبير الذي أنشئ من الجمعيات التابعة للدولة أو الحزب كما أشرنا سابقا تمس الطبقات الاجتماعية المختلفة وأطلق عليها جميعا اسم المنظمات الجماهيرية **ORGANISATION DE MASSE**ومنها :المنظمة الوطنية للمجاهدين **O.N.M** ، الإتحاد الوطني للشباب الجزائري. **U.N.J.A** ، الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات. **U.N.F.A** ، الإتحاد الوطني للمزارعين الجزائريين. **U.N.P.A** ، الإتحاد العام للعمال الجزائريين. **U.G.T.A** ، وجمعيات أخرى كاتحاديات المحاربين والمحامين، الفنانين والمهندسين... الخ.

ج -فترة الثمانينيات:

في الواقع لا يمكن الحديث عن مجتمع مدني جزائري حقيقي فيما بعد الإستقلال، لاسيما في مرحلة الأحادية السياسية والحزبية والإيديولوجية؛ ذلك أن شرط الإستقلالية ووجود الإرادة الحرة لدى الأعضاء الجمعويين لم يكن متوفرا .فدولة ما بعد الإستقلال لم تكن تسمح بوجود وسطاء، في شكل جمعيات مستقلة، بينها وبين المواطنين، ناهيك بجمعيات مدنية تقوم بوظيفة مراقبة ما تقوم به الدولة طبقا للوظيفة التي حددها مونتسكيو لهذه المؤسسات .كانت الدولة متغلغلة في مختلف شرايين المجتمع، الإقتصادية منها، والحزبية والثقافية والرياضية والدينية والإجتماعية وما سواها .كانت دولة ينطبق عليها مفهوم الدولة الشمولية، تسير المجتمع وتتحكم في مختلف مفاصيله وشرايينه .فكانت مختلف التنظيمات ذات الطابع غير السياسي الخاصة بمختلف فئات المجتمع كالمهندسين والأطباء والكتاب والنساء والعمال والفلاحين وما سواها والتي كان بالإمكان أن تتأسس، في سياق نظام ديمقراطي، كجمعيات مدنية، تشكل ما كان يسمى في تلك الأيام منظمات جماهيرية تابعة للحزب الواحد، وبالتالي

[1] شاوش اخوان جهيدة ، مرجع سابق 105

مجرد امتداد لسلطة الدولة ومجرد تأطير لهذه الفئات الإجتماعية على نحو يحول دون أي تعبير مستقل لها .

وهكذا فإن بعض التنظيمات الجمعوية التي كانت تتوفر فيها مواصفات مؤسسات المجتمع المدني أثناء الإستعمار فقدتها بعد الأستقلال كما حدث مثلا مع الإتحاد العام للعمال الجزائريين أو الكشافة الإسلامية الجزائرية بعد ما أصبحت تعرف كمنظمات جماهيرية تابعة للحزب الواحد الممثل آنذاك للدولة[1]

لقد أدت النظرة القاصرة للسلطة السياسية التي كانت تقوم على اعتبار العمل الجمعوي نشاطا يزاحم سلطات وامتيازات الإدارة، وعلى وجوب إخضاعه لرقابة الإدارة وعدم خروجه عن تصوراتها الرسمية إلى تهميش دور المجتمع المدني .وقد أبرز التطور الحديث أنه لا يمكن للجهد الفردي المعزول أن يضمن التطور الاجتماعي، لذا وجب إدخال القانون بصورة إيجابية تسمح لهذه الهياكل الاجتماعية من جمعيات ونقابات ومنظمات غير حكومية، بأداء وظيفتها الاجتماعية في تحقيق المنفعة العامة[2].

ومن نتائج هذه الإجراءات الاحتكارية ومركزية سلطة القرار إفقار وهشاشة الحياة الجمعوية ومنع بروز هياكل ومؤسسات وسيطة كالجمعيات مما وسع الفجوة بين الدولة والمجتمع وبالتالي أحدث ذلك اتساعا في رقعة السخط الاجتماعي والاحتجاجات الفوضوية والفتن وتعطيل نمو الثقافة الديموقراطية والمشاركة في الحركة الجمعوية .بل بالعكس فإن المنظمات الجماهيرية تحولت إلى وسائل مميزة للحصول على الترقية الاجتماعية والامتيازات المختلفة[3] .

وقد عرفت هذه الفترة تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية عديدة فرضتها عوامل خارجية وداخلية وكان لهذه الظروف الأثر البالغ في التشريعات المنظمة للحركة الجمعوية في الجزائر، لعل أهمها انخفاض سعر البترول سنة 1985 ، الذي أظهر هشاشة الوضع الاقتصادي الوطني وقوض الخيارات الكبرى التي تبنتها الدولة الجزائرية في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين من خلال تطبيقها لاستراتيجية الصناعة المصنعة والثورة الزراعية،

وحتى النظام الاشتراكي ككل، ومن ثم بدأ تطفو على السطح العديد من المشاكل التي كانت بوادرها سابقة كأزمة السكن والنزوح الريفي والبطالة ومشكلات النمو الديمغرافي و عجز الهياكل والبنى التحتية عن استيعابه ...وغيرها من المشاكل التي خلقت جوا من التوتر على المستوى الاجتماعي والسياسي والاقتصادي أدى إلى طرح تساؤلات عميقة حول مدى صواب الخيارات الاستراتيجية للدولة وبلغ الأمر

[1] المرجع سابق 106

[2] محمود بوسنة :مرجع سابق ، 234

[3] عمر دراس :مرجع سابق ، ص28

إلى الحديث حول مدى شرعية النظام وضرورة إعادة النظر في خيارات الدولة واستراتيجياتها وحتى مقوماتها، وعلى رأس ذلك كله العقد الاجتماعي القائم بين الشعب والنخبة الحاكمة.

لقد بينت التجربة السياسية التي عرفتها البلاد منذ الاستقلال، والمتمثلة في سيطرة الحزب الواحد أنها تمت من منطلقات خاطئة، لأنها قيدت حرية التعبير، وأدت إلى تأخير التحول الديمقراطي ولذلك أصبح الجميع مع بداية التسعينات يرى أن الحزب الواحد يؤدي بالضرورة إلى اختناق الحريات الفردية والجماعية[1] .وقد كانت نقطة الضعف الأساسية للنظام– وبالذات في الثمانينات -هي نقطة فقدانه للشرعية بخاصة وأن قاعدته التقليدية(الشرعية التاريخية والثورية) قد أضحت بدون معنى لدى الغالبية التي يمثلها جيل من الشباب المولود بعد الاستقلال، إضافة إلى قيام النظام السياسي على القوة بفعل الصراع الذي وقع بين المجموعات المتنافسة على السلطة منذ نهاية حرب التحرير[2].

ومن جهة أخرى ترجع جذور الأزمة إلى انعقاد المؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطني 1980 الذي ظهرت فيه القطيعة بين القرارات المتخذة في عهد الرئيس هواري بومدين والقرارات المتخذة في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد، فسياسة هذا الأخير اتجهت نحو الانفتاح والتخلي عن نموذج التنمية الجماعية من خلال تخلي الدولة عن القطاعات غير الحيوية كالقطاعات الاجتماعية والثقافية والرياضية وتركها للجمعيات الأهلية وذلك للتخفيف من أعباء السلطات العامة، فجاء ميثاق 1986 الذي يشجع إنشاء التنظيمات العلمية والثقافية والمهنية، وتم أيضا إصدار القانون 15/87 بتاريخ 1987/07/21 ولائحته التنفيذية رقم

16/88 الصادرة بتاريخ 1988/02/02 بما تضمنته من شروط جديدة لإنشاء الجمعيات وتنظيمها. ويعتبر قانون 1987 أول خطوة في طريق فتح المجال إلى تأسيس الجمعيات بنوع من الحرية.

خفف الإصلاح التشريعي الجديد القيود العديدة التي تضمنها القرار رقم79/71 المؤرخ في:1971/12/03 علما أن الجمعيات كانت تعمل وفق هذا القانون إلى غاية صدور قانون 1987، والواقع أن بعض هذه القيود ألغيت بمعنى[3]:

- أن الموافقة المسبقة لم تعد مطلوبة إلا من الجمعيات الأجنبية.
- أصبح من حق كل جمعية جديدة تحت التأسيس أن تتلقى ردا مسبقا من الإدارة خلال شهر واحد، وبعد فوات هذه المهلة تصبح الجمعية رسمية.
- خفض شرط أقدمية الجنسية الجزائرية إلى 5 سنوات، ثم ألغي بعد ذلك بموجب القانون 31/90 المؤرخ في :1990/12/04.

---

[1] محمود بوسنة :مرجع سبق ذكره، ص138

[2] عنصر العياشي :**سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر**، القاهرة، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 1999 ، ص 9

[3] شاوش اخوان جهيدة ، مرجع سابق 108

- إلغاء كلمة الاشتراكية واستبدالها بجملة أكثر مرونة وهي ألا يكون ضد الخيرات الأساسية للوطن، غير أن التشريع الجديد يضيف شرطين على قدر الأهمية وهما :احترام دين الدولة واللغة القومية.
- واعتبارا من هذا تكاثرت الجمعيات تدريجيا (05 جمعيات عام 1988 إلى 62 جمعية عام 1989) وتناولت موضوعات جديدة مثل حقوق الإنسان ، الجمعية المهنية ، جمعية المستهلكين ...إلخ

لقد أدى هذا القانون إلى الاعتراف بمبدأ الوجود القانوني لأية جمعية، إلا أن هذا الوجود مشروط بإجراءات الاعتماد من طرف السلطات العمومية .ورغم النقائص التي يمكن ملاحظتها حول هذا القانون إلا أنه أدى إلى خلق ديناميكية في العمل الجمعوي، حيث تأسست عدة جمعيات وطنية أو محلية في مختلف الميادين(مهنية، إنسانية، ثقافية، اجتماعية، حقوق الإنسان، دينية)...لكنها بقيت من دون نتائج كبيرة على الساحة التنظيمية نظرا للمقاومة التي وجدتها من داخل النظام السياسي نفسه، والملابسات السياسية التي تمت فيها عملية الانفتاح هذه التي لم تتمكن من تجنيد قوى اجتماعية واسعة (حددت مصالح وزارة الداخلية عدد الجمعيات في تلك الفترة ب 11000 جمعية[1].)

وعلى هذا يمكن اعتبار هذه المرحلة بداية الانفراج للمجتمع المدني بسبب تراجع الدولة عن هيمنتها وإرخاء قبضتها على عدة ميادين فسحت مجالا للفعل الجمعوي كنوع من الشراكة الاجتماعية والتكامل بين جهود المجتمع المدني والدولة في تنمية وسد العجز والنقص القائم في تلك المجالات .على أن ذلك لم يؤد إلى نهضة حقيقية على مستوى المجتمع المدني وذلك راجع لعوامل ثقافية عديدة رسختها الذهنية الاشتراكية التي كرست لعدة سنوات العقلية الاتكالية على الدولة لدى شرائح واسعة من المجتمع وقوضت لديهم روح المبادرة والمبادأة وحتى المعارضة الحرة وإبداء الرأي.

لقد بدأت مؤشرات التغيير تظهر منذ منتصف الثمانينيات عندما أدركت السلطات أن الميثاق الوطني لم يعد يتماشى مع التغيرات في الأوضاع الداخلية والدولية، إلا أن أحداث أكتوبر 1988 مثلت منعرجا حاسما في التحول عن النهج الاشتراكي ودخول الجزائر عهد التعددية الحزبية وذلك بصدور دستور 1989/02/29 ، وفتح المجال أمام حرية التعبير وإنشاء الجمعيات والأحزاب السياسية

الأبعاد السوسيولوجية للمجتمع المدني في مرحلة التحول الديمقراطي والتعددية الحزبية:

أ -فترة التسعينيات والتغيرات السريعة:

أدى تدهور الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد مع بداية النصف الثاني من الثمانينات إلى انفجار الأوضاع إثر التحرك العنيف لمختلف شرائح المجتمع فيما سمي بأحداث 05 أكتوبر1988 ، وهي أحداث شغب وعنف وتحطيم للأملاك العمومية شملت عددا من ولايات الوسط والتي

[1] محمود بوسنة :مرجع سبق ذكره، ص134

لم تتوقف إلا بعد تدخل المؤسسة العسكرية وإعلان حالة الطوارئ لمدة 05 أيام .وكنتيجة لهذه الأحداث شرعت الدولة في إصلاحات اقتصادية وسياسية واسعة أعلن عنها الرئيس الشاذلي بن جديد في خطابه المتلفز(يوم 1988/10/10) مما أدى إلى إعادة النظر في نموذج تسيير المجتمع .

هذا التغيير الجوهري في الأوضاع السياسية والاجتماعية والقانونية ساهم بشكل فعال في إرساء أساس دستوري لإشراك المواطن في إدارة شؤون الدولة من خلال دستور 1989 وتعديل 1996 فيما بعد.

وفي سياق التحولات الجوهرية التي كانت الدولة الجزائرية تمر بها في بداية التسعينيات والتي أقرها دستور1989 صدر القانون رقم 31/90 المتعلق بالجمعيات والذي ألغى القانون السابق رقم 15/87 . وفتح هذا القانون المجال لإنشاء الجمعيات(غير السياسية)بمختلف

أنواعها من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والتنظيمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي ...وقد شهدت الجزائر ميلاد عدد كبير من الجمعيات بعد الإعلان مباشرة عن القانون الجديد بحيث بلغت سنة 1996 حوالي 778 جمعية ذات طابع وطني، وبلغ عدد الجمعيات المحلية حوالي42116 جمعية في مختلف المجالات[1].

إن هذه القفزة في زيادة عدد الجمعيات تعكس التحولات الكبيرة التي عرفتها الجزائر بالتخلي

عن النظام الاشتراكي والاتجاه نحو التعددية، إذ فتحت الإصلاحات الدستورية التي جاءت بعد أحداث 05 أكتوبر 1899 المجال لظهور الأحزاب السياسية، كما سمحت بظهور عدد هائل من الجمعيات في مختلف المجالات الموجودة في المجتمع، وإلى جانب ذلك أيضا مكنت من ظهور صحافة مستقلة(نسبيا) متمثلة في أعداد كبيرة من الجرائد على الخصوص في حين أبقت على احتكارها للمجال السمعي البصري (الإذاعات والقنوات التلفزيونية .) كما تم بالموازاة مع ذلك خوصصة القطاع العمومي الصناعي والتجاري .وضعت كل هذه التغييرات حدا لاحتكارات عديدة كانت تمارسها الدولة في عدة قطاعات، مما شكل انسحابا سريعا للدولة من عدة مجالات كانت حكرا لها منذ الاستقلال، وهو أمر وإن كان في ظاهره مجالا خصبا لظهور مجتمع مدني حقيقي، فاعل وقوي، غير أنه في الواقع بقي ضعيفا وتابعا للدولة إلى حد كبير.

لقد شكلت أحداث أكتوبر تحولا تاريخيا في مسار المجتمع المدني الجزائري؛ حيث فسح الدستور الجديد مجالا لانتعاش المجتمع المدني بإقراره التعددية الحزبية، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية التعبير...وتبنت الدولة مشروع التحول الديمقراطي الذي كان عاملا أساسيا في إثارة الاهتمام بفكرة المجتمع المدني، وانتشاره الواسع كمفهوم على مستوى الخطاب الفكري والسياسي والإعلامي، وخاصة على مستوى وسائل الإعلام المفرنسة، بل وحتى السلطة في حد ذاتها .لقد انسحبت الدولة من العديد من

[1] شاوش اخوان جهيدة ، مرجع سابق ، ص112

المجالات التي كانت تشغلها وتفرض فيها هيمنتها ووصايتها على المجتمع، تاركة المجال فارغا وراءها، لتشغله العديد من التنظيمات التي ظهرت وتزايدت بشكل سريع حتى بلغت في وقت قياسي حجما مذهلا، إذ تشير بعض الأرقام إلى وجود ما يقرب من خمس وعشرين ألف منظمة أو جمعية غير حكومي الجزائر أواخر الثمانينات، مقابل سبعين ألف منظمة غير حكومية في الوطن العربي كله[1] .

غير أن غالبية هذه التنظيمات صغيرة الحجم تمارس نشاطها على مستويات محلية، في حدود إمكانياتها المادية والفنية المحدودة .وقد ساهمت العديد من العوامل الداخلية والخارجية في التحول نحو التعددية السياسية والتوجه نحو المسار الديمقراطي وركوب الموجة الثالثة- على حد تعبير **صامويل هانتينغتون** -والتخلي عن منطق الدولة الشمولية وما انجر عنه؛ حيث شهدت الجزائر انفراجا ديمقراطيا بدءا من نهاية الثمانينات وتحديدا بعد أحداث أكتوبر .

لقد شجعت الدولة بعد أحداث أكتوبر على مضض تأسيس الجمعيات، ووفرت لها ظاهريا المناخ المناسب للنشاط، وتعتبر الحركات الإسلامية من أهم التنظيمات التي شغلت مساحة هامة من الفراغ الذي أفرزه تخلي الدولة عن أدوارها الرعائية، إذ اكتسحت الساحة السياسية وحتى الاجتماعية بقوة بعد الإقرار بالتعددية الحزبية، والتي كان نجاحها المرتقب في أولى انتخابات ديمقراطية 1991 سببا في انتكاس التجربة الديمقراطية الوليدة، واشتعال فتيل الأزمة التي أدخلت الجزائر في" عشرية سوداء" عانت فيها الجزائر ظروفا صعبة على جميع المستويات والأصعدة، وكانت فيها الحاجة جد ملحة لمجتمع مدني قوي يدعم جهود الدولة ويقوم بما عجزت عنه في حل المشاكل المتفاقمة في المجتمع، في حين كان جل تركيز الدولة على معالجة الأزمة على الصعيد الأمني.

لقد تميز المجتمع المدني الجزائري حتى بداية الألفية الثالثة بالحجم الكبير سواء على مستوى الجمعيات التي بلغت فيما تشير إليه بعض الأرقام إلى سبع وخمسين ألف جمعية اجتماعية ، أو على مستوى الأحزاب التي جاوز عددها الستين حزبا، وغيرها من مختلف المؤسسات المدنية، دون إهمال المؤسسات التقليدية التي لازالت موجودة رغم تضاؤل حجمها ودورها .غير أن هذا الحديث عن تزايد حجم المجتمع المدني لا يمكن بالضرورة إسقاطه على حجم نشاطه أو تأثيره في المجتمع، فهو مع هذا الحجم يعاني العديد من الصعوبات التي تحد من تأثيره .ونظرا لعدم ترسخ التجربة الديمقراطية الحديثة في الثقافة الجزائية فإنها لم تنعكس على مستوى الممارسة الواقعية سواء من طرف الشعب أو حتى السلطة ذاتها، ولم تسمح الدولة الديمقراطية ظاهريا والتي لم تزل تحتفظ في طياتها بممارسات الدولة التسلطية

[1] المرجع السابق ، ص 110

للمجتمع المدني بالمساهمة بشكل جدي وفعال في صناعة القرار وفي التأثير على الساحة السياسية وممارسة مختلف الأدوار التي يفترض بها أن تؤديها في المجتمع[1] .

ويرتبط هذا الوضع بشكل كبير بطبيعة الدولة ونظام الحكم منذ فجر الاستقلال والذي يتسم بالطبيعة العسكرية، ما جعله يعمد إلى محاولة السيطرة على الحراك الاجتماعي من خلال الهيمنة على مختلف التيارات الفكرية والبنى الاجتماعية والمؤسسات المدنية التي قد تؤثر فيه، وتوجيهها بما يخدم إيديولوجية الدولة من خلال صهرها في قالب وحدوي يمثله الحزب الحاكم .

ورغم المحاولات التي بذلت منذ عام 1989 لتوسيع دائرة الحكم والسلطة والاتجاه نحو الديمقراطية والتعددية إلا أن المؤسسة العسكرية بقيت في النهاية هي المسيطرة على دواليب الحكم[2] .واستمرت الثقافة السياسية الرسمية السائدة في رفض استقلالية الفاعلين الاجتماعيين، مواطنين كانوا أو جماعات منظمة أو مؤسسات ممثلة .لم يتجه النظام في هذه المرحلة إلى استخدام منظمات المجتمع المدني للهيمنة على المجتمع بشكل عام كما في المرحلة السابقة عن التعددية، غير أنه وبالمقابل لم يسمح لها بالنمو والتطور خشية تحولها إلى قوة ضاغطة قد تحد من سلطته.

ب -المجتمع المدني في الألفية الثالثة:

استمر العمل بقانون الجمعيات 31/90 إلى غاية هبوب رياح الربيع العربي، في الدول العربية المجاورة، أين وجد النظام السياسي في الجزائر نفسه مجبراً على تبني جملة من الإصلاحات، بهدف امتصاص الضغط الذي يعانيه تحت تأثير المتغيرات الجديدة التي تعرفها العديد من الدول العربية في ظل ما أصبح يطلق عليه بالربيع العربي، حيث سارع النظام السياسي إلى تعديل جملة من القوانين أهمها قانون الأحزاب وقانون الجمعيات وذلك بعد جملة من المشاورات والمناقشات .والواقع أن الدولة كانت في حاجة إلى تجديد كل ترسانة القوانين والمواثيق التي بنت عليها تجربتها الديمقراطية خاصة منذ نهاية الثمانينات حتى الآن .غير أن هذه القوانين الجديدة لم تتضمن شيئا جديدا، عدا بعض الإضافات للقانون القديم؛ مما يكرس الاعتقاد بأن السلطة السياسية في الجزائر ليست لديها النية الحقيقية لفتح المجال السياسي، ولا حتى المجالات الأخرى.

وقد صدر في هذا السياق القانون رقم 06/12 المؤرخ في 2012/01/12 المتعلق بالجمعيات .ويبدو من القراءة الأولية لهذا القانون توحي أنه عبارة عن إثراء لقانون الجمعيات 31/90 بدليل التطابق بين العديد من نصوص موادهما، كما أن المشرع قد سعى إلى إحكام الرقابة على العمل الجمعوي، وهذا يتعارض

[1] المرجع السابق ، ص 112

[2] شاوش اخوان جهيدة ، مرجع سابق ، ص113

وبنود الاتفاقيات الدولية التي تضمن حرية العمل الجمعوي والتي وقعت عليها الجزائر وضمنتها في مختلف الدساتير ويمكن الاستدلال على ذلك بالملاحظات التالية[1]:

- بالعودة إلى إجراءات تأسيس الجمعيات في هذا القانون نجد الموافقة المسبقة من السلطات العمومية يعطيها الحق في قبول اعتماد الجمعية أو رفضها وهذا الحق يفتح الباب لتعسف الإدارة في منح الاعتماد لمن تشاء من الجمعيات ورفض ما شاءت، وهذه السلطة التقديرية للإدارة تمس باستقلالية العمل الجمعوي في الجزائر، بالرغم من أن المشرع قد ألزم الجهات الإدارية بتقديم أسباب رفض الاعتماد، إلا أننا نجده في أحكام 39 يتحدث عن التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد، والمساس بالسيادة الوطنية، أو عدم احترام الآداب أو النظام العام وجل هذه المصطلحات مطاطة ويمكن أن تستغلها الإدارة تعسفا في رفض اعتماد الجمعيات أو حلها، وقد أعطى المشرع للجمعيات إذا لم تتلقى ردا من الإدارة عن قبول الاعتماد من رفضه بعد انقضاء الآجال القانونية التي حددتها أحكام المادة08 تصبح الجمعية معتمدة بقوة القانون، لكن المشرع أعطى الحق للإدارة في الطعن أمام جهات القضاء الإداري لإلغاء تشكيل الجمعية، ولديها مدة 03 أشهر لتقديم الطعن، وهذه المكنة القانونية ستزيد من تغول الإدارة وفرض نفوذها على الجمعيات بما يفرض المزيد من التطويع لحركة الجمعوية.

- وقد نص هذا القانون عن إمكانية تعرض ممثلي الجمعيات غير القانونية، والتي لم تسجل إلى عقوبة السجن والغرامات المالية، وهذا انتهاك صارخ لبنود الاتفاقيات الدولية التي تعد الجزائر طرفا فيها.

- أما من حيث الأشخاص المكونين للجمعيات فالمشرع قد بالغ في عدد الأفراد الواجب توافرهم لتشكيل الجمعيات خاصة في الجمعيات مابين الولايات والجمعيات الوطنية حيث طلب مابين 12 و 25 عضوا وهذا يزيد الأمر صعوبة، حيث أن المتعارف عليه انه بإمكان تشكيل الجمعيات حتى بإعداد اقل.

- كما أن المشرع قد سعى خلال هذا القانون إلى الفصل بين الأحزاب السياسية والجمعيات، وجعل التواصل بينهما سببا من أسباب تعليق نشاط الجمعيات، فالمشرع قد قضى من الناحية النظرية بضرورة حل جميع الجمعيات في الجزائر، والجميع يعلم أن الجمعيات في الجزائر إما تابعة لأحزاب سياسية، وإما تسبح في فلك النظام.

- كما أن هذا القانون ينادي تارة بالاستقلالية المتطرفة للجمعيات عن مختلف الفواعل الاجتماعية بما فيها الدولة هذا من جهة، ومن جهة أخرى بالعودة إلى أحكام المادة 29 نجده ينص على المساعدات التي تقدم

[1] بن ناصر بوطيب :**النظام القانوني للجمعيات في الجزائر قراءة تقدية في ضوء القانون 60 / 21** ، مجلة دفاترالسياسية والقانون، ورقلة،الجزائر ،العدد العاشر جانفي 2014 ، ص 263

من قبل الدولة والولاية والبلدية، والتي تعد من أهم الموارد المالية للجمعيات، وهذا يعد من قبيل تناقض المشرع مع نفسه أو أنه يسعى من خلال ذلك إلى تطويع الحركة الجمعوية، وإدخالها إلى بيت الطاعة[1].

- كما خضوع أنشطة الجمعية وكشوفاتها المالية لرقابة المراقب المالي ومجلس المحاسبة يعد تدخلا صارخا في حرية العمل الجمعوي، ويمس بفكرة استقلالية حركات المجتمع المدني عن الدولة، وهذا بخلاف القانون 31/90 الذي يعطي الحق للجمعيات في الحصول على مساعدات مالية، حتى من عند الجمعيات الأجنبية لكن شرط موافقة السلطات المعنية عليها، ففي الجانب المالي للجمعيات كان القانون 31/90 أكثرا انفتاحا من القانون 06/12 الذي يرى أن المساعدات من الجمعيات الأجنبية والمنظمات الغير حكومية مرفوضة ما لم تكن في إطار التعاون والشراكة والتي تكون محل اتفاقيات بين حكومة الجمعية الأجنبية وحكومة الجزائر .ولعل السبب الأساسي لتخوف المشرع من المساعدات المقدمة من الجمعيات الأجنبية مرده للظروف السياسية التي تعيشها دول الجوار بعد أحداث الربيع العربي، والدور الذي لعبته المنظمات الغير حكومية في التدخل غير المباشر في الشؤون الداخلية لهذه الدول ، وهذا ما جعل المشرع يخص الجمعيات الأجنبية بنصوص خاصة سواء من حيث التأسيس أو النشاط أو الموارد المالية لها بغية أحكام الرقابة على نشاطها.

- كما ألزم المشرع الجمعيات بضرورة تقديم نسخ من محاضر اجتماعاتها إلى السلطات العمومية المختصة بعد 30 يوما التي تلي عقد الاجتماع أو الجمعية، وهذا يعد تدخلا غير مباشر في عمل الجمعيات ونشاطها، ما ينسف فكرة الاستقلالية التي نادى بها المشرع في أحكام المواد 13-16 من نفس القانون، ويزيد من هيمنة الدولة على قطاع الجمعيات.

- كما أن تقديم المساعدات التي تقدم من قبل الدولة في ضوء هذا القانون، لم يحدد أسس علمية وتقنية لتقديمها، بل تركها سلطة تقديرية للإدارة وأصبح تمويل الجمعيات لا يعتمد على نشاط الجمعيات و برامجها وحركياتها على المستوى الوطني والمحلي، بل أصبحت معايير التقييم تقاس بمدى الولاء والتبعية السياسية وهذا ما عصف بفكرة استقلالية حركات المجتمع المدني في الجزائر[2].

يبدو من خلال القراءة الأولية لهذا القانون أنه عبارة عن إثراء للقانون 31/90 ، بل أن هذا القانون كان أكثر صرامة وتقييدا لحرية العمل الجمعوي، وكان من المفترض أن يكون أكثر انفتاحا، خاصة أن صدوره صاحب هبوب رياح الربيع العربي وانتشار موجات المد الديمقراطي القاضي بإرساء معالم الديمقراطية التشاركية؛ فقد سعى هذا القانون إلى تشديد الإجراءات في تأسيس الجمعيات وفرض رقابة مشددة على نشاطها ومواردها المالية، وعلاقاتها بالأحزاب السياسية ومختلف الجمعيات الدولية، وهذا ما انعكس سلبا على أداء الجمعيات في الجزائر فبالرغم من تعداد الذي تجاوز 120 ألف جمعية سنة 2013 ،

[1] المرجع السابق ، ص 264

[2] المرجع السابق ، ص 265

إلا أن نشاطها لا يزال هزيلا وضعيفا وغالبا ما يتصف بالمناسباتية .وهذا ما أسهم في تراجع دور حركات المجتمع المدني على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وطنيا ومحليا. .لقد كان من المنتظر أن يكون هذا القانون أكثر انفتاحا وتعزيزا لدور حركات المجتمع المدني، في جميع مظاهر الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد، كون الجمعيات هي الشريك الفعال للنهوض بالعملية التنموية على المستويات الوطنية والمحلية وهذا دليل أن المشرع لايزال ينظر إلى دور الجمعيات بعين الريبة لا أساس الشريك[1].

ونفس الكلام ينطبق أيضا على القانون الجديد للأحزاب الذي جاء مخيبا لآمال الطبقة السياسية، باعتبار أنه لا يخدم مسألة الحريات بشكل كبير، إذ يكرس لكثير من البيروقراطية والتقييد في إجراءات تأسيس الأحزاب، كما يعطي هذا القانون صلاحيات كبيرة لوزير الداخلية لقبول أو رفض تسجيل الأحزاب، والمفروض أن ذلك يحتاج إلى إخطار وليس إلى ترخيص لأن في قانون الجزائر الترخيص قبل الاعتماد .كما يضع نص القانون أحكاما باتقاء تجدد المأساة الوطنية وبمنع أي تراجع عن الحريات الأساسية وعن الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة، وبصون الوحدة الوطنية والسلامة الترابية والاستقلال الوطني وكذلك مكونات الهوية الوطنية، كما حدد نص القانون علاقة الأحزاب بالإدارة في مجال المنازعات .هذا وكانت عدة تشكيلات سياسية قد تقدمت بطلب حصول على اعتماد من وزارة الداخلية[2].

[1] بن ناصر بوطيب :مرجع سابق ، ص 266

[2] شاوش اخوان جهيدة ، مرجع سابق ، ص116

ثانيا : مكونات المجتمع المدني الجزائري

لطالما شكل المجتمع المدني رهانا أساسيا في التحول السياسي والاجتماعي الجزائري، وعنصرامفصليا يمكن من خلاله أن نستشف طبيعة النظام وأهدافه وطموحاته وخططه لمشروع مجتمع المستقبل، ويمكن هنا أن ندلل على ذلك مثلا بتعديل الدستور في سنة 9191 وما صاحبه من قوانين تفسح المجال أمام المواطنين لتأسيس الجمعيات والأحزاب والنقابات ...إثر أحداث أكتوبر 9199 ، والتي تشبه إلى حد كبير ما يسميه البعض بأحداث الربيع العربي التي تعيشها عديد من الدول العربية، وتعيش الجزائر على وقعها سلسلة من الإصلاحات التي تمهد لتحول جديد في المسار السياسي والاجتماعي الجزائري، وقد راهنت الدولة في هذه المرحلة أيضا على تعديل قوانين الجمعيات والأحزاب والانتخابات...، وبغض النظر عن طبيعة هذه الإصلاحات ومدى عمقها ودقتها في إصابة أصل الداء، ومعالجة الإشكالات الحقيقية بالأساليب المناسبة، فإن موقع الشاهد هنا هو مدى أهمية المجتمع المدني في إحداث التغيير.

إن أهمية المجتمع المدني ليست تحصيل حاصل وإنما هي نتاج مرتبط بمدى فاعلية مؤسساته المختلفة في الساحة الاجتماعية، ومدى أدائها لأدوار المجتمع المدني الحديث التي تكمل الجهود الحكومية، وتغطي جوانب قصور الدولة وعجزها، وتضبط جوانب تطرفها...، غير أن أداء هذه الأدوار مرتبط بطبيعة هذه البنى وخصائصها البنيوية، ولهذا سنحاول في هذا السياق إلقاء الضوء على البنية المورفولوجية للمجتمع المدني الجزائري، وانعكاساتها على وظيفته في رسم ملامح الواقع الاجتماعي.

المؤسسات المشكلة للمجتمع المدني الجزائري:

ليس هناك اتفاق على تنميط معين لمكونات المجتمع المدني الجزائري، وقد اختلفت الدراسات التي اهتمت بهذا المجال، على قلتها، في وضع تقسيم منطقي موحد أو متقارب لبنى المجتمع المدني الجزائري، وعلى العموم يمكن الإشارة إلى البنى المؤسساتية الرئيسية المشكلة للمجتمع المدني الجزائري كما يلي:

1-الجمعيات والمنظمات الأهلية:

لقد تلاشت الجمعيات والمنظمات الأهلية التي كانت إبان فترة الاستعمار تدرجيا بعد الاستقلال لينصهر ما تبقى منها في بوتقة الحزب الواحد الذي كان يرفض صراحة أي عمل سياسي أو نقابي أو جمعوي خارج إطاره، وأنشأ لذلك منظمات جماهيرية ذات طابع وطني تشتغل تحت وصاية الحزب وتأطير هياكله، وتنشط هذه المنظمات الجماهيرية مختلف المجالات، مثل :الاتحاد العام للعمال الجزائريين -الاتحاد الوطني للفلاحين -الاتحاد الوطني للشباب -والمنظمة الوطنية لقدماء المجاهدين__...

وبعد إصدار قانون الجمعيات 90 / 31 الصادر سنة 1990 ظهرت العشرات من الجمعيات الاجتماعية والمهنية والثقافية...، وقد بلغ عددها خلال فترة وجيزة أكثر من اثني عشر ألف جمعية، ليبلغ

في سنة 2000 حوالي 56500 جمعية محلية و 1000 جمعية وطنية، وحسب جرد 31 ديسمبر 2010 فقد بلغ عددها 1005 جمعية وطنية و 88700 جمعية محلية؛ وتضم الجمعيات الوطنية 208 جمعية تنشط في تنظيم المهن و 146 في قطاع الصحة، أما الجمعيات التي تمثل مصالح الأسرة الثورية فلا تشكل إلا 9 جمعيات فقط.

غير أن معظم هذه الجمعيات غير فاعلة، وأن نسبة قليلة منها تنشط فعلا، ومعظمها لا يشتغل إلا ظرفيا في المناسبات، وتميل الجمعيات المحلية إلى الطابع الخدمي، في حين تقترب الجمعيات الوطنية من النشاط السياسي ومحاولة التأثير في صناعة القرار، كما أن الملاحظ أن البعد الديني حاضر في جل أصناف هذه الجمعيات .غير أنها على العموم لا تشكل جماعات ضاغطة بمعنى الكلمة.

وقد أعيد مؤخرا في إطار الإصلاحات الجارية النظر في قانون الجمعيات وأدخلت عليه بعض التعديلات، هذه الأخيرة التي يحذر بعض الحقوقيين والمحامين من تبعاتها، معتبرين أن القانون الجديد يشكل تراجعا كبيرا في مجال الحريات التي افتكها الجزائريون قبل أكثر من عقدين، ونكسة للمجتمع المدني الذي كان يتطلع لانفتاح أكبر مع التغيرات التي يشهدها العالم العربي.

وعلى العموم يمكن الإشارة إلى أبرز أنماط الجمعيات والمنظمات الأهلية في الجزائر:

أ -منظمات حقوق الإنسان:

لقد اهتمت الدولة بمجال حقوق الإنسان لدرجة جعل لها النظام وزارة خاصة، ثم بدلها ب"مرصد وطني لحقوق الإنسان"، غير أن المرصد لم يكن سوى وسيلة لتمويه تلك الخروقات المتكررة لحقوق الإنسان، والتي طالما نددت بها مختلف التنظيمات المهتمة بحقوق الإنسان على المستويين الوطني والدولي، بما في ذلك منظمة العفو الدولية .وذلك من خلال تكذيب أخبار هذه الانتهاكات، واختصار حجمها إلى بضعة "تجاوزات "تكاد تكون عادية لأنها معروفة في كل بلدان العالم، حتى في أوقات السلم[1].

وتحظى هذه المنظمات باهتمام ثلاث فئات نخبوية هي :فئة المحامين، فئة الجامعيين وفئة الأطباء، إلى جانب تيار اليسار والحركة الثقافية البربرية اللذان يستثمران في هذا المجال بشكل بارز وحيوي، وقد أنتج هذا الاهتمام مجموعة من التنظيمات الحقوقية ومن أهمها:

-الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان :أسسها المحامي علي يحيى عبد النور، وهو وزير سابق في عهد الرئيس بن بلة، وتعتبر منظمة سياسية معارضة للنظام، ويرى البعض أنها تركز جهودها للدفاع عن حقوق أصحاب النزعة البربرية.

-الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان :وتظم مجموعة عناصر مثقفة، وقد عارضت التجاوزات التي ارتكبت خلال أحداث أكتوبر 1988 ، كما سعت للدفاع عن المعتقلين.

[1] شاوش اخوان جهيدة ، مرجع سابق 118

-وهناك أيضا جمعية المساواة أمام القانون والمرصد الوطني لحقوق الإنسان[1].

ولعل من أبرز القضايا التي اهتمت بها أيضا منظمات حقوق الإنسان في الجزائر في الآونة الأخيرة: قانون الأسرة، قضايا المفقودين، أوضاع السجناء، انتهاك الحريات العامة، إلغاء حكم الإعدام، رفع قانون الطوارئ...، إلى جانب بعض المطالب التي طرحتها الحركات البربرية.

ب -المنظمات الطلابية:

كانت الحركة الطلابية منذ نشأتها مدرسة تدرب فيها الكثير من المناضلين وخطوا بين أحضانها خطواتهم الأولى في الحياة العامة، منذ إنشاء أولى مكاتب جمعية الطلبة المسلمين الشمال إفريقيين، والتي كانت حينئذ مجرد تنظيمات ذات طابع ودي انخرط فيها عدد كبير من أولئك الذين سعوا بعد سنة 1930 لبعث حركة الشباب الجزائري ومنهم فرحات عباس .ثم تطورت الحركة الطلابية بعد ذلك فاتخذت طابعا سياسيا مافتئ يتبلور مع الحركة السياسية، ومع حلول سنة 1943 تحولت حركة الطلبة إلى ممارسة النشاط السياسي بالرغم من اقتصار ذلك الانضمام على الجمعيات الأهم وهي :جمعية الطلبة المسلمين لإفريقيا الشمالية وجمعية الطلبة المسلمين الشمال إفريقيين[2].

وقد ظهرت في أهم جمعيات الطلبة المسلمين نشاطات سياسية طلابية كانت امتدادا لنشاط الأحزاب المناهضة للاستعمار، وكانت السيطرة على جمعيات الطلبة المسلمين تشكل رهانا تنافست الأحزاب على كسبه[3] ، وهو الوضع الذي استمر خلال الثورة وبعد الاستقلال أيضا؛ حيث طغى على المنظمات الطلابية النشاط السياسي والحزبي حيث استغلها الحزب الواحد أثناء الفترة الاشتراكية في دعم الأفكار الاشتراكية والترويج لها، ولا تزال أغلب المنظمات الطلابية إلى يومنا هذا تنشط تحت رعاية أحزاب سياسية وتمثل امتدادا لها، وتشكل بالنسبة لها مجالا لاستقطاب جمهور من الشباب الجامعي وتدعيم قاعدتها الشعبية بفئة جديدة من الشباب الجامعي.

لقد كانت الحركة الطلابية التي كانت محصورة في عدد قليل من المدن الجامعية الكبرى حتى بداية السبعينيات إحدى بؤر الحركات الاجتماعية الفاعلة في المجتمع الجزائري .فطرحت الكثير من القضايا السياسية الوطنية والدولية التي كانت تملك لها قراءات لا تتفق بالضرورة مع قراءات السلطة .قبل أن يتم القضاء على استقلاليتها التنظيمية والسياسية .كانت مرحلة القوة والصعود التي سيطر فيها سياسيا على الحركة الطلابية الفكر اليساري بمختلف ألوان طيفه مع سيطرة واضحة للاطروحات القريبة من النموذج

[1] نفس المصدر ، ص 119

[2] غي برفيليي: **النخبة الجزائرية الفرانكوفونية**، ترجمة م .حاج مسعود وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007 ، ص 115

[3] المرجع نفسه ، ص- ص 200- 201

التنموي الرسمي ذو النزعة الاقتصادوية، وهو نفس الاتجاه الذي كان وراء حركة التطوع الطلابي لصالح الثورة الزراعية خلال عقد السبعينيات[1].

ورغم تطور عدد الطلبة والجامعات في الجزائر، وظهور الكثير من التنظيمات الطلابية بعد انفتاح الساحة السياسية، إلا أن الحركة الطلابية فقدت الكثير من إشعاعها وقوة تأثيرها، وتحولت اهتمامات هذه الشريحة الحيوية في البلاد إلى مشاكل الجامعة في حد ذاتها، وابتعدت نوعا ما عن قضايا الوطن والأمة، وقد سيطر طلاب الحركة الإسلامية على هذا القطاع بشكل كبير بحيث أصبحت التنظيمات الوطنية الأخرى والتنظيمات المحسوبة على التيار البربري هامشية، ولا تؤثر في الساحة الطلابية، وغطى الاتحاد العام الطلابي الحر والرابطة الوطنية للطلبة الجزائريين، واللذين يدوران على التوالي في فلك حزبي حركة مجتمع السلم وحركة النهضة، على باقي التنظيمات خاصة في مطلع عشرية التسعينيات، وأصبحا هما الناطق باسم الحركة الطلابية والمفاوض أمام الإدارة.

ج -المنظمات النسائية:

لقد تطور وضع المرأة في الجزائر وتزايد حضورها في المجالات العمومية؛ إذ يكاد لا يوجد أي مجال لم تقتحمه المرأة، وقد استطاعت المرأة الجزائرية أن تحتل مناصب رائدة في مختلف المجالات الاجتماعية والمهنية والعلمية والسياسية، مقارنة بنظيراتها في العالم العربي، فكانت الوزيرة والنائبة البرلمانية ورئيسة الحزب والوالية...غير أن ذلك لم يكن نتيجة نظال نسوي، إذ تكاد كل الأوساط الاجتماعية والسياسية في الجزائر تجمع على مسألة مفادها أن المرأة الجزائرية لا تملك خصوصيات في طرح قضايا منفصلة عن قضايا واهتمامات المجتمع الجزائري، سواء الاقتصادية الاجتماعية وحتى الثقافية، إذا ما استثنينا ذلك الحوار الذي جرى بقوة عن تعديل قانون الأسرة(الصادر سنة 1974) المستمدة أحكامه من الشريعة الإسلامية، تعديل كان محل صراع حاد بين مؤيد ومعارض.

ويرى البعض أن ما اكتسبته المرأة الجزائرية إنما يدخل في إطار تحسين صورة النظام السياسي الجزائري أمام الجهات المهتمة بحقوق الإنسان والدفاع عن حقوق المرأة، الثابت أن التنظيمات النسوية عجزت عن تأطير المرأة الجزائرية رغم أن نصف ديمغرافية الجزائر هي من النساء، ففي الأوساط الجامعية أو عالم الشغل نادرا ما نجد حركة نسوية تناضل بشيء من الخصوصية، ناهيك عن عالم الريف الذي بقي بعيدا جدا عن الحراك الاجتماعي الذي عرفته الجزائر بعد اعتماد دستور 1989 ، وقد يرجع هذا العجز إلى اقتصار هذه التنظيمات على النشاط النخبوي المتمركز في المدن الكبرى[2] .ومثال ذلك

[1] عبد الناصر جابي :**الحركات الاجتماعية في الجزائر بين أزمة الدولة الوطنية وشروخ المجتمع**، مركز البحوث الاقتصادية من أجل التنمية،جامعة الجزائر،(د ت)، ص8

[2] شاوش اخوان جهيدة ، مرجع سابق 121

الإصلاحات الأخيرة التي اقترحتها الدولة المتمثلة في إجبار الأحزاب منح المرأة بالضرورة نسبة الثلث من القوائم الانتخابية للتمكن من دخول المعترك الانتخابي.

د -منظمات الأسرة الثورية:

ظهرت بعض هذه المنظمات إلى الوجود منذ السنوات الأولى للاستقلال بهدف حماية حقوق مختلف الشرائح التي تمثل الأسرة الثورية، وترسيخ القيم الوطنية والحفاظ على مبادئ أول نوفمبر .وهي على العموم منظمات ذات تمثيلية عالية وتمتلك هياكل قاعدية وممثلين في معظم ولايات الوطن، ولها مكانة وقوة سياسية معتبرة، وكثيرا ما كان لها أدوار تاريخية في دعم السلطة ومساندتها.

وقد تأسست المنظمة الوطنية للمجاهدين منذ 1963 من طرف المجاهد" إبراهيم حشاني"، بهدف الدفاع عن متقاعدي جيش التحرير الوطني وذوي الحقوق من أبناء وأرامل الشهداء وحماية مصالحهم المادية والمعنوية، وقد أخذت المنظمة بعدا ثقافيا وتاريخيا وسياسيا، حيث سعت للحفاظ على روح الثورة والقيم الوطنية، وتمتلك هذه المنظمة قوة أمام السلطات خاصة إذا تعلق الأمر بالثوابت الوطنية والرموز التاريخية.

وفي سنة 1989 ظهرت المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء وهي من الجمعيات الفاعلة على الساحة السياسية بسبب نشاطاتها وحضورها، وتسعى هذه المنظمة إلى تعزيز مكانة أبناء الشهداء ودعم مواقعهم في النظام السياسي، وقد كان من بين أبناء المنظمة الكثير من الأعضاء المؤسسين لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، ويشغلون فيه مراكز قيادية، كما يتواجدون في مختلف المجالس الشعبية الوطنية وأعضاء في مجلس الأمة[1].

وتشمل الساحة السياسية حاليا عدة منظمات مثل:

-المنظمة الوطنية للمجاهدين

-التنسيقية الوطنية لأبناء الشهداء

-المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء

-اتحاد أبناء الشهداء

-اتحاد أبناء المجاهدين.

ه -منظمات أرباب العمل:

بالموازاة مع الخوصصة وما رافق التحول نحو اقتصاد السوق من آليات تسمع بظهور وتطور القطاع الخاص في الجزائر بدأت العديد من المنظمات التي أسسها أرباب العمل تظهر إلى الساحة الاقتصادية

[1] شاوش اخوان جهيدة ، مرجع سابق 122

والسياسية، محاولين في ذلك أخذ موقع الشريك المساهم في اتخاذ القرار على المستوى الاقتصادي خصوصا وحتى السياسي عموما، بالموازاة مع النقابات العمالية، ورغم الفارق النضالي التاريخي بينهما إلا أن منظمات أرباب العمل استطاعت كقوة اقتصادية ضاغطة أن تحجز لها مكانا في إطار جلسات التفاوض والمشاورات الثنائية والثلاثية التي دأبت الحكومة على إجرائها، إلى جانب حضورها داخل هياكل تسيير صناديق الضمان الاجتماعي المختلفة.

وقد نظم أكبر أرباب العمل الجزائريين (120رب عمل في مختلف القطاعات يشغلون أزيد من 128000عامل)أنفسهم في" منتدى رؤساء المؤسسات "الذي ظهر إلى الوجود سنة 2000 ، ويضم إلى جانب أرباب العمل الخواص مؤسسات القطاع العمومي التابع للدولة، وقد تحول هذا المنتدى إلى فضاء للحوار والنقاش حول العديد من المسائل الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بشكل وثيق بعمليات الإصلاح الاقتصادي، وذلك من خلال الندوات والدراسات التي يقوم بها لصالح المؤسسة الاقتصادية.

و -المنظمات الشبانية:

لقد مثل الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية الشباب الجزائري طيلة الثورة .وغداة الاستقلال أولت الجزائر مسألة تنظيم وتأطير الشباب اهتماما بالغا من قبل المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني، الذي أسس منظمة شبيبة جبهة التحرير الوطني، والتي عملت تحت إشراف الحزب .ومع منتصف السبعينيات وبالتحديد سنة 1975 تاريخ انعقاد الندوة الوطنية الأولى للشباب تم توحيد كل الفئات الشبابية تحت راية الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، وضم آنذاك الطلبة الجامعيين والطلبة الثانويين والكشافة وشباب الأحياء .ولما كان الصراع على أوجه في الأوساط الطلابية، وبعد قراءة سياسية للتركيبة الشبابية انفتحت قيادة البلاد على الفئة التي كانت تبدي تحمسا أكبر للبرنامج الاشتراكي وهكذا عرفت سنوات السبعينات التفاف الشباب حول مبادئ وأهداف الثورة، وأثمر هذا التحالف بين القيادة السياسية والقاعدة الشبابية جملة من الإنجازات كالطب المجاني، وديمقراطية التعليم، وبناء القرى الاشتراكية، وحملات التطوع الفلاحي...في حين انحازت فئات أخرى وخاصة الطلابية منها إلى بناء قوة معرضة تمثلت أساسا في الشباب الإسلامي وشباب الحركة البربرية، ودارت بين هذه حوارات عنيفة وصلت حد الاقتتال(أحداث بن عكنون1980[1])

لقد كانت التنظيمات الشبانية من أولى أشكال التنظيم الجمعوي في الظهور، حتى وإن كانت هذه التنظيمات من صنع الإدارة في بداية الأمر، بغرض إيجاد شريك اجتماعي يساهم في ترقية الأنشطة الموجهة للشباب آنذاك، ويأخذ بتوجيهات الإدارة كأهداف وبرامج يراهن عليها، ويعمل على تجسيدها بما يقدم له من إمكانيات مادية وبشرية ومالية.

[1] شاوش اخوان جهيدة ، مرجع سابق 122

غير أنه وعلى العموم فإن روح التنظيم والمبادرة الحرة التي تقدمها الجمعيات لمنخرطيها، تشكل فضاءا ملائما لاكتشاف المواهب والقدرات القيادية في أوساط الشباب، فالنشاط يسهل ويعود الشباب على الاتصال فيما بينهم، ويشعرهم بأهميتهم في المجتمع، ويزيد من تمتين أواصر المواطنة وحب الوطن، ويرغبهم في العمل الجماعي، وخدمة بعضهم البعض على أساس الانقياد للكفاءات وليس للعلاقات الخاصة أو الجهوية المقيتة.

ولكن هذه التنظيمات لم تستطع لم تستطع إيجاد مجال مستقل للعمل بعد أن سمح القانون بتحولها إلى منظمات حرة غير هادفة للربح، بل بقيت مرتبطة بالإدارة، بدلا من البحث في مجال أوسع وأرحب يمكنها من الحركة والمبادرة بالجديد في ميدان التنشيط .ولذلك فالحركة الجمعوية في ميدان الشباب– خاصة المرتبطة بمؤسسات الشباب -لم تتمكن من تجاوز جدران هذه المؤسسات، تحت مقولة خدمة الصالح العام لنيل المساعدة والتأطيرية، ما جعل من هذه الجمعيات شبه إدارة موازية، تنفذ برامج ومهام الإدارة، أكثر من برامج ومهام التنظيم الحر[1].

ز -الجمعيات والمنظمات المحلية:

وتحتل العاصمة(أكبر ولاية)الصدارة من حيث عدد الجمعيات المحلية بـ 7001 جمعية، تليها بجابة بـ4844 جمعية، ثم الجارة تيزي وزو بـ 4709 جمعية، تليها وهران بـ3735 جمعية.

ويطغى على هذه الجمعيات على العموم الطابع الخدمي، حيث تنتشر في المدن وحتى القرى العديد من الجمعيات التي تهتم بتقديم المساعدات المادية أو الاجتماعية أو التعليمية أو التكوينية.. لفئات مختلفة من أفراد المجتمع مثل مساعدة الفقراء أو النساء الماكثات في البيوت أو الأطفال أو المرضى أو ذوي الاحتياجات الخاصة...، وبالرغم من أعدادها الهائلة على المستويات المحلية غير أن معظمها جمعيات وهمية تختفي بعد أولى العراقيل التي تواجهها، كما أنها تفتقد إلى الاستمرارية في العمل وتمارس نشاطها بشكل ظرفي مناسباتي، ولهذا فإن تأثيرها في المجتمع جد بسيط وذلك مرتبط بمحدودية إمكانياتها،وضعف مستوى التأطير لدى هياكلها و لأسباب وعوامل عديدة أخرى.

2-النقابات العمالية:

لقد كان لطبقة العمال الجزائريين تجربة نضالية في إطار النقابات التابعة للأحزاب اليسارية الفرنسية، ومن ثم أسس العمال الجزائريون منظمة نقابية مستقلة عن النقابات الفرنسية منذ عام 9150 وهي الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA وعند استقلال الجزائر فرضت الدولة مرشحيها لإدارة النقابة، مما

[1] شاوش اخوان جهيدة ، مرجع سابق 123

منعها من ممارسة أعمالها بكل حرية واستقلالية عن الحزب الحاكم، وقد خلق هذا الوضع جوا من التوتر أدى إلى تعطيل نشاط النقابة وعدم الاعتراف بنشاطها[1].

ونظرا لنقص التجربة النقابية، واستمرار الضغوط والسيطرة، وتدخل الحزب في كل نشاط وشؤون الدولة، وكرد فعل على هذه الضغوطات شهدت الجزائر عدة اضطرابات سنة 1964 ، ولقيت هذه الاضطرابات مساندة المركزية النقابية، ورغم الرقابة المفروضة والضغط الممارس من قبل السلطات، إلا أن العمال ظلوا يراهنون على ضرورة اشتراكهم في التسيير مع المطالبة بتعميم تطبيق التسيير الذاتي ليشمل كل القطاعات .ولم يمنع خضوع النقابة للسلطة من تنظيم العمال إضرابات حتى بدون موافقة هياكل النقابة، وقد كانت خطورة هذه الإضرابات العمالية تتمثل في كونها تهدد شرعية النظام الذي يدعي الالتزام بمبادئ الاشتراكية .ولهذا تمكن العمال من افتكاك بعض المكاسب النوعية من الدولة التي كانت تسعى للحفاظ على السلم الاجتماعي، أو بعبارة أوضح على الصورة الاشتراكية الثورية للنظام.

وقد ظل العمل النقابي محتكرا من قبل النقابة التاريخية(الاتحاد العام للعمال الجزائريين)حتى نهاية الثمانينيات، غير أن الوضع تغير بسرعة بعد صدور القانون 40-14 المؤرخ في 2 جويلية 1990 والخاص بممارسة الحق النقابي والذي أنتج تعددية نقابية تضم حوالي سبعين نقابة على المستوى الوطني، أسستها مختلف الفئات الأجيرة التي بادرت بمغادرة صفوف الاتحاد العام للعمال الجزائريين وتكوين نقابات مهنية مستقلة .لقد لجأت النقابات المستقلة إلى العديد من الحركات الاحتجاجية في السنوات الأخيرة، دفاعا عن مكانة الفئات الأجيرة المختلفة وخاصة منها الفئات الوسطى(أساتذة الجامعة، معلمون، أطباء، موظفون... الخ)، والتي عرفت وضعيتها تدهورا كبيرا في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية...، وذلك بسبب التحولات العديدة التي عاشها المجتمع الجزائري في منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات.

ما يلفت الانتباه في هذه النقابات العمالية المستقلة التي برزت بعد الإعلان عن التعددية، أنها في أغلبيتها نقابات موظفين، اقتصرت على قطاع الخدمات (الصحة، التعليم، الإدارة.....الخ) بعيدة عن العمل الصناعي الذي لم يلجأ عماله إلى تكوين نقابات إلا في حالات قليلة لم تتمكن من الصمود مع الوقت كما هوالحال بالنسبة للكنفدرالية النقابية للقوى المنتجة COSYFOP على سبيل المثال أو النقابات المحلية والقطاعية كالاتحاد الديمقراطي للعمال UDT التي بدأت تجربتها في القطاع الصناعي العمومي بولاية تيزي وزو قبل اختفائها؛ مما يعني أن جزءا كبيرا من مصاعب هذه النقابات كان مرتبطا، من دون شك، بالوضعية التي آل إليها القطاع العمومي الصناعي بوجه عام .نفس الشيء بالنسبة إلى عمال وعاملات

[1] عبد القادر جغلول، **تاريخ الجزائر الحديث**، دراسة سوسيولوجية، ط1 ، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،1983 ، ص 180

القطاع الخاص الذين بقوا من دون تأطير نقابي يذكر، رغم أهميتهم على مستوى التشغيل، أهمية مرشحة للزيادة مع الوقت في ظل الخيارات الاقتصادية والسياسية السائدة الداعمة لاقتصاد السوق ولدور أكبر للفاعل الاقتصادي الخاص، الوطني منه والأجنبي .بالطبع، التطور الذي يعرفه عالم الشغل غير الرسمي حاليا في الجزائر وما يميزه من بطالة وتهميش مسا قطاعات واسعة من الشباب، يجعل هذه التجربة النقابية الجديدة، رغم أهميتها، ذات عمل إدماجي محدود، لتظل فئات واسعة من المواطنين دون إطار تمثيلي يتم التعبير من خلاله في علاقاتها بالمؤسسات الرسمية كالبرلمان ومن دون إمكانية للمشاركة المنظمة، الدائمة والسلمية في الشأن العام.

وعلى الرغم من التعددية النقابية إلا أن الاتحاد العام للعمال الجزائريين لا يزال يعتبر أقوى تنظيم نقابي في الجزائر، كونه يحظى بمعاملة خاصة من طرف السلطات العمومية، بسبب نشأته في أحضان الدولة، وهذا ما جعله يحتوي تلك التنظيمات النقابية أثناء المفاوضات أو أثناء اتخاذ القرارات التي تخص الطبقة العاملة[1] ، ورغم الاعتراف بالنقابات العمالية ونقابات أرباب العمل منذ 9119 ، فإنها لم تتحول كلها إلى شريك مفاوض كطرف اجتماعي مقبول للسلطات العمومية، فتجربة الثنائية والثلاثية رغم أهميتها لم تعرف مشاركة كل النقابات المعترف بها قانونا، فلحد الساعة لازالت النقابة القديمة(الاتحاد العام للعمال الجزائريينUGTA) هي النقابة الوحيدة التي تحتكر المشاركة في هذا النوع من التفاوض الرسمي الذي يضم نقابات أرباب العمل والحكومة، ويدرس الكثير من الملفات الاقتصادية والاجتماعية الهامة بشكل غير منتظم حتى الآن بما فيها قضية رفع الأجور والخوصصة...الخ .ولئن كانت النقابات العمالية تحتل الصدارة في المجتمع المدني إلا أن ما يعوق عملها في الجزائر هو إصرار السلطة على الأحادية النقابية .بالإضافة إلى الطابع السياسي الذي اتخذه العمل النقابي منذ حرب التحرير، حيث انصرف الاتحاد العام للعمال الجزائريين إلى الدفاع عن مطالب سياسية، ولازالت هذه الممارسة سائدة إلى اليوم إذ تميل القيادة المركزية لهذا التنظيم إلى الانشغال بالسياسة والمقايضة السياسية مع السلطة عوضا عن صرف جهودها إلى الدفاع عن حقوق العمال خاصة في الظرف المتميز بخوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية التي ساد نظامها من قبل[2]

على العموم يعتبر العمل النقابي عملا محدودا في الجزائر، ولم تتمكن الحركة النقابية في أي مرحلة من مراحل تطور النظام السياسي الجزائري من أن تكون قوة مركزية، بل كانت دوما تابعة لمراكز القرار السلطوي، ويتضح ذلك مع تنامي دور القطاع الخاص وتفاقم سوء الأوضاع الاقتصادية

[1] عبد الناصر جابي :**الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركة الاحتجاجية**، المعهد الوطني للعمل، الجزائر ، 2001 ، ص 158

[2] شاوش اخوان جهيدة ، مرجع سابق 125

والاجتماعية بالجزائر، والتي تنعكس بالضرورة على طبقة العمال، فقد عجزت الحركة النقابية عن التواجد في المنشآت الخاصة. بالإضافة إلى وقوعه تحت التأثير الإيديولوجي والسياسي، فالاتحاد العام للعمال الجزائريين على مر تاريخه كان يعاني من تجاذبات اليسار الشيوعي والوسط الوطني، وفي الآونة الأخيرة عرف صعود بعض المحسوبين على التيار الإسلامي واللذين استطاعوا احتلال مواقع متقدمة في صفوفه.

3-الأحزاب:

ظلت الجزائر محكومة بنظام الحزب الواحد مدة 27 عاما إلى أن تم التصويت على الدستور التعددي عام 1989 ، الذي نص على أن حق إنشاء الأحزاب السياسية مضمون بشرط عدم تأسيسها على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي[1] .ولم ترتبط التعددية الحزبية في الواقع بالتعديل الدستوري الذي نجم عن أحداث أكتوبر 1988 ، فالنشأة الحقيقية لأهم الأحزاب في الجزائر كانت خلال فترة الأحادية الحزبية، أي منذ السنوات الأولى للاستقلال، والبعض منها يعتبر نفسه امتدادا لبعض المنضمات التي شكلت الحركة الوطنية أثناء فترة الاحتلال؛ غير أنها كانت تنشط بشكل سري، وخاصة تلك التيارات السياسية المعارضة ذات التوجه الإيديولوجي الأمازيغي أو الإسلامي، وذلك لأن الدستور الجزائري كان يمنع صراحة إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي ما دفع التكتلات السياسية إلى ممارسة نشاطها سرا أو تحت ستار منظمات جمعوية ذات توجهات مختلفة منها الإصلاحية والدينية والثقافية والاجتماعية . ومن بين هذه الأحزاب:

-جبهة القوى الاشتراكية FFS

-الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر MDA

-الحزب الاجتماعي الديمقراطي PSD

-حزب العمال PT

-حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية RCD

-الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS

-حركة النهضة الإسلامية

- حركة المجتمع الإسلامي(حماس[2].)

وبعد إقرار التعددية السياسية في الجزائر من خلال دستور 1989 والذي نص في مادته 40 على حق

[1] المادة 42 من دستور 1989

[2] بشكل أكثر تفصيلا في هذا الصدد أنظر :اسماعيل قيرة وآخرون :**مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص155

إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، سارعت الأحزاب والجمعيات لتنظيم نفسها حيث تم إنشاء العديد من الأحزاب السياسية التي وافقت عليها وزارة الداخلية ومنحتها الاعتماد الرسمي، حيث تجاوز عددها 67 حزبا مؤسسا ومصرحا به، وذلك وفقا لأحكام القانون 89-11 المؤرخ في 5 جويلية 1989 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، ويمكن تحديد ثلاث تيارات رئيسية توزعت عليها تلك الأحزاب، والتي عكست التوجهات الإيديولوجية الأساسية داخل المجتمع الجزائري هي التيار الإسلامي التيار الوطني والتيار العلماني.

-التيار الإسلامي :وتعتبر الحركات الإسلامية من أهم التنظيمات التي اكتسحت الساحة السياسية وحتى الاجتماعية بقوة بعد الإقرار بالتعددية الحزبية، بسبب العمق الشعبي الذي تمتلكه، ويتجلى ذلك من خلال نتائج الانتخابات المحلية التشريعية والرئاسية التي جرت في مرحلة التعددية الحزبية .وعلى رأسها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وحركة النهضة الإسلامية، وحركة المجتمع الإسلامي.

-التيار الوطني :ويضم بالأساس جبهة التحرير الوطني، بعد أن سمحت لكل التيارات التي كانت تنشط بداخلها بالتحول إلى جمعيات سياسية، وواصلت بعد الانفتاح السياسي حيث تحولت إلى تنظيم كباقي الأحزاب، مع احتفاظها بكل إمكانياتها ومكتسباتها كحزب حكم البلاد لأكثر من ثلاثة عقود[1].

-التيار العلماني :ويتميز بضعف مرجعيته التاريخية والشعبية، ولكن بقوة نفوذه السياسي والاقتصادي والإعلامي الذي أصبح مؤخرا أزيد بكثير من حجمه الانتخابي[2] .مثل جبهة القوى الاشتراكية، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، حزب الطليعة الاشتراكي وحزب العمال.

ولكن بعد مرور بضعة سنوات من العمل والنشاط الحزبي تمت مراجعة نظام الأحزاب السياسية بموجب هذا القانون، وتم تأكيد ذلك في دستور 1996 ، في مادته 42 والتي نصت على أن حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون ويجب التقيد بمجموعة من المبادئ، ومن ثم صدر الأمر رقم 97-09 في 6 مارس 1997 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، حيث أضيفت شروط قانونية وقيود جديدة فيما يخص تأسيس الأحزاب، والتي طالبت الأحزاب المعتمدة بجعل تسمياتها وأسسها وأهدافها مطابقة لمواد هذا القانون، وكنتيجة لهذه الشروط تقلص عدد الأحزاب ليصبح 25 حزبا معتمدا، كما حرمت العديد من الأحزاب من الترشح للانتخابات وذلك لفقدانها نسبة التمثيل القانوني، لتصبح في الأخير 9 أحزاب فقط بإمكانها الترشح للانتخابات[3].

وفي ظل الأزمة التي عرفتها الجزائر بعد توقيف وإلغاء المسار الانتخابي لأولى انتخابات ديمقراطية (ديسمبر 1991)، والتي كان يرتقب فيها نجاح التيار الإسلامي، وكان ذلك سببا في انتكاس

[1] شاوش اخوان جهيدة ، مرجع سابق 127

[2] اسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص 174

[3] نور الدين حاروش، **الأحزاب السياسية**، دار الأمة، الجزائر، 2009 ، ص 135

التجربة الديمقراطية الوليدة، واشتعال فتيل الأزمة التي أدخلت الجزائر في" عشرية سوداء "عانت فيها الجزائر ظروفا صعبة على جميع المستويات والأصعدة .في ظل هذه الأزمة فرضت الدولة قانون الطوارئ الذي منعت من خلاله المظاهرات والتجمعات... و صادرت حرية التعبير والمبادرة .ويمكن تصنيف الأحزاب في هذه المرحلة العصيبة بناءا على مواقفها من السلطة ومدى قربها من الحكومة في ثلاث اتجاهات:

-أحزاب السلطة :جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي.

-الأحزاب الموالية للسلطة :حركة مجتمع السلم، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.

-والأحزاب المعارضة للسلطة :جبهة القوى الاشتراكية، حزب العمال، حركة النهضة.

في هذه المرحلة أوقفت وزارة الداخلية اعتماد أحزاب جديدة في حين تلاشت الأحزاب الصغيرة، وظهر إلى الوجود ائتلاف حكومي شكلته بعض الأحزاب لدعم برنامج الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، إثر انتخابات جوان 1997 ، وتنفيذ برنامجه الذي يرتكز على عدة مشاريع أهمها الوئام المدني والإنعاش الاقتصادي واسترجاع مكانة الجزائر وهيبتها الدولية .وتحول هذا الائتلاف فيما بعد إلى ما يعرف بالتحالف الرئاسي المكون من ثلاثة أحزاب(وهي :حزب جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، وحركة مجتمع السلم)، والذي استحوذ على الساحة السياسية وأصبح يشكل الشجرة التي تغطي الغابة، حيث تتقاسم الحقائب الوزارية وتحوز على أغلبية المقاعد في البرلمان.

4-الزوايا والطرق الصوفية:

تختلف الطرقية عن التصوف بأنها ليست تجربة فردية بل جماعية، وقد يكون غالبا في أصلها أحد المتصوفة، وهي تتخذ شكل أخويات دينية لها طقوس وهياكل معينة؛ إذ يأتي أحد العقلاء ويقترح طريقة، ويضع شروطا للانتساب الذي يكون بصفة فردية .لقد بدأ الانتشار الفعلي لهذه التنظيمات والجمعيات بعد سقوط الأندلس حين أصبح الخطر المسيحي على الشمال الإفريقي داهما، في أواخر القرن الرابع عشر وأوائل القرن الخامس عشر، وهكذا انتشرت عشرات الطرق ....واليوم هنالك عشرات من الطرق والأخويات الدينية المنتشرة في شتى أنحاء الجزائر، وبعضها-إن لم يكن معظمها -لها امتدادات خارج الحدود باتجاه الشرق وباتجاه المغرب العربي، وباتجاه العمق الإفريقي...

وقد لعبت الأخويات الدينية والطرق المؤسسة لها دورا مركزيا في تاريخ الجزائر الحديث، بخاصة في إشعال الثورات الفلاحية وقيادتها، فمعظم الثورات التي عرفتها البلاد منذ حكم الأتراك وحتى نهاية

الحكم الفرنسي كانت بشكل أو بآخر مرتبطة بواحدة من تلك الأخويات التي لعبت دور حزب سياسي حقيقي يخضع لسلطة مركزية قوية، توحد بين أعضائه عقيدة دينية وفكرية قوية[1].

ومن أهم الطرق المنتشرة في الجزائر :الطريقة القادرية، الشاذلية، السنوسية، الدرقاوية، العليوية، الطيبية، التيجانية، المريدية، والمرابطية.

أما الزوايا فتشتمل على مجموعة من العناصر تتكون غالبا من ضريح لأحد الأولياء الصالحين أو أحد أقاربه، وقاعة للصلاة، وقاعة لإعطاء الدروس، وزنزانات صغيرة يحل فيها الطلاب أو السياح، وتستضيف عابري السبيل من المحتاجين أو المعوزين أو المشردين .2 وتتعدد وظائف الزاوية إلى جوانب مختلفة؛ فهي محل للعبادة ومنتدى للثقافة ومأوى للسلم يأتيه الناس من الضواحي القريبة والبعيدة، وهي ملجأ للمضطهدين ومنزل لراحة المسافر، وكل ذلك يجري تحت رعاية شيخ الزاوية .إن المبادئ الاجتماعية والدينية التي تقوم عليها الزاوية لا تشجع على تجميع الأموال؛ فهي تهتم بالدرجة الأولى بنشر الثقافة وتعاليم الإسلام لكن هذه الوظيفة الاجتماعية تسخر لأعمال اقتصادية ضرورية للحياة الاجتماعية كحماية القوافل وتحصيل الزكاة وغيرها[2].

وقد انتشرت الزوايا بشكل كبير منذ عهد الأتراك، وتقول بعض الإحصاءات أن عدد الزوايا في الجزائر حاليا يفوق خمسة آلاف زاوية .لقد كان للزوايا دور كبير ونفوذ قوي خاصة في المرحلة الاستعمارية باعتبارها الملجأ الوحيد للحفاظ على الدين ونشر اللغة العربية، خاصة في القرى والأرياف . ورغم الدور الذي كانت تقوم به غير أنها لاقت مواجهة شرسة من جمعية العلماء المسلمين ابتداءا من عام 1930، فقد رأت فيها هذه الأخيرة" إسلاما غامضا "متقوقعا يرفض الانفتاح والتطور والتشبع بأفكار النهضة، واستمرت المواجهة بينهما كنوع من المواجهة بين" إسلام المدينة "و"إسلام الريف. "

ولم يكن للزوايا دور بارز في الجزائر المستقلة حتى سنة 1991 أين انعقد في الجزائر العاصمة أول ندوة وطنية حول الزوايا، وذلك في محاولة واضحة لتوظيف الزوايا حتى تلعب دورها في كبح جماح الجبهة الإسلامية للإنقاذ من جهة، وبخاصة في أوساط الفلاحين، ولاستعادة تاريخها العريق حتى تكون عنصر توازن ضمن الخريطة السياسية الجديدة في البلاد التي أصبحت تعج بالتنظيمات والأحزاب، خاصة تلك التي لها توجهات دينية من جهة أخرى[3].

إن القوة التي عادت بها الزوايا والطرق الصوفية بفعل الدعم الكبير الذي تحظى به من طرف الدولة، تدل على الدور السياسي الكبير الذي تلعبه هذه الطرق الصوفية والتي تحظى بعناية فائقة من

[1] جورج الراسي :**الدين والدولة في الجزائر من الأمير عبد القادر إلى عبد القادر**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008 ، ص 212.

[2] شاوش اخوان جهيدة ، مرجع سابق 130

[3] جورج الراسي ، مرجع سابق ، ص 233

طرف الدولة، وقد كشفت جل المواعيد السياسية التي عرفتها الجزائر في العشرية الأخيرة الدور الفعال الذي لعبته هذه البنى التقليدية في رسم المشهد السياسي من خلال دعمها للرئيس المترشح(بوتفليقة)في انتخابات 1999 و 2004 ومساهمتها في ترجيح كفته .كما أعلنت هذه الطرق عن دعمها ومساندتها لتمديد حكم الرئيس لولاية رئاسية ثالثة، حيث أنه أعاد الاعتبار للطرق الصوفية والزوايا، وفتح أمامها المجال للتعبير عن مواقفها من كل الاستحقاقات السياسية .وهو ما يدل على العلاقة الوطيدة بين السلطة والطرق الصوفية التي باتت من المؤسسات الدينية التي يصعب تجاوزها في رسم سياسة البلاد، وأن دعمها لأي مشروع سياسي أصبح ضروريا ويعطي الكثير من المصداقية لأي خطوة سياسية.

المبحث الثاني : المجتمع المدني الجزائري (، قانونيا ، سياسيا)

أولا: المكانة القانونية للمجتمع المدني في الجزائر

إنه من المهم جدا الحديث عن المكانة القانونية للمجتمع المدني في الجزائر والتي سيتم تحديدها – المكانة -من خلال دستوري **1989** و **1996** على التوالي ، نظرا لأنهما يمثلان مظهرين من مظاهر التحول الديمقراطي الذي شهدته الجزائر من الناحية الدستورية والقانونية ؛ حيث عرف النظام السياسي الجزائري الذي - يعد التعبير المؤسسي لحركة التفاعلات الإجتماعية والإقتصادية والفكرية بين أفراد المجتمع – تحولات هامة بميلاد هذين الدستورين في محاولة للتكيف مع حركة مختلف التفاعلات في المجتمع ، وتوجيهها الوجهة التي تحول دون تصادم المصالح المتعارضة للفئات الاجتماعية المختلفة.

أ/المجتمع المدني ومكانته في دستور1989

إن أحداث أكتوبر **1988** أدت إلى تغييرات عميقة في الجزائر ، فقد رسخت هذه الأحداث الحاجة على إصلاحات تأخذ في عين الاعتبار متطلبات التغيير الجيلية ، و التي – أي الأحداث - نتج عنها إصلاحات خاصة في المجال السياسي حيث أسفر ذلك على إيجاد صيغة قانونية و دستورية لتجسيد الإصلاحات ، من خلال دستور **23** فيفري **1989** ؛ الذي جاء بأسس جديدة تختلف إختلافا جذريا عن الدساتير السابقة.
فلأول مرة يأخذ الدستور الجديد بالديمقراطية القائمة على التعددية السياسية ، وبالليبرالية كمنهج إقتصادي ، وحقوق أخرى لم تنص عليها الدساتير السابقة دستور **1963** ودستور**1976** .

لقد حاول واضعوا هذا الدستور تقديمه كحل للأزمة التي وقع فيها النظام السياسي من خلال إدخال إصلاحات سياسية وتعديلات قانونية جديدة تأخذ بعين الإعتبار ميكانيزمات التحول الديمقراطي و تستوعب قناعة المجتمع الجزائري في بناء مستقبل ديمقراطي تتسع فيه مساحة الحريات والحقوق الأساسية وتصان فيه قواعد المواطنة وحرية الرأي والتعبير والتجمع والتنظيم والمشاركة ، وإحلال الشرعية القانونية والدستورية الكفيلة بضمان إحترام تلك الحقوق والحريات وتحقيقها على أرض الواقع ، والضامنة لتحرير جميع القوى والفعاليات السياسية والإجتماعية والنقابية من الهيمنة الحزبية وتوجهات الدولة [1].

فبناء المجتمع المدني وتحسين واقع حقوق الإنسان يرتبط ارتباطا وثيقا بالتحول إلى الديمقراطية وتجذرها في بنية السلطة والمجتمع . ومن ثم فتطور المجتمع المدني يرتبط بتطور سياسة الدولة و توجهاتها الأيديولوجية وبتطور نظامها القانوني والقضائي و المؤسساتي و السلطوي ، وما توفره الدولة من آليات ووسائل أخرى تدعم نشأة وتطور مؤسسات المجتمع المدني.

إن دستور **23** فيفري **1989** لم يكن وليد ظروف عادية وإنما وضع تلبية لمطالب عميقة جاءت كرد فعل لأوضاع سياسية إقتصادية وإجتماعية مزرية زادت في حدتها تصرفات وسلوكات الأفراد في السلطة . مما دفع رئيس الجمهورية آنذاك في خطاب **10** أكتوبر **1988** إلى تبني إصلاحات سياسية ودستورية في كافة المجالات للقضاء على إحتكار السلطة [2] .

يتضمن هذا الدستور مجموعة من المبادئ نصت في أغلبها على سيادة الشعب ، وعلى الطابع الجمهوري ، والمساواة ، والفصل بين السلطات ، وسيادة القانون والتعددية الحزبية والسياسية هذه الأخيرة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بفعالية المجتمع المدني وقدرته على فرض تصوراته وطموحاته ، على إعتبار أن نطاق هذه التعددية وإمكانيات إستمرارها مرتبط بوجود هذا المجتمع المدني . ويعود سبب تبني مبدأ التعددية لتمكين الشعب من تسيير شؤونه العامة بصفة فعالة وديمقراطية ، فقد جاء في المادة **39** من الدستور "حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن [3] "، ويعني ذلك بداية استقلالية المجتمع المدني وفصله عن الدولة.

كما اعترف دستور 1989 بحق تشكيل الجمعيات ذات الطابع السياسي ؛ حيث جاء في المادة**40** "بأن حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به" ، وأقرت المادة **53** مبدأ الحق النقابي لجميع

[1]- عبد الكريم هشام ، مرجع سابق ، ص 81

[2]- سعيد بو الشعير ، **النظام السياسي الجزائري** ، ط 2 ، الجزائر : دار الهدى للطباعة و النشر ، 1993 ، ص189

[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور1989

المواطنين ، كما سمح بحق الإضراب للاتحاد والمنظمات دون ممارسته في قطاع الدفاع الوطني والأمن ، أو في جميع الخدمات أو الأعمال العمومية ذات المنفعة العامة [1] .

من خلال ما سبق من نصوص فإن دستور **1989** إرتكز على بعض الأسس الديمقراطية التي تساعد على تفعيل دور الجمعيات والأفراد في الدفاع عن الحقوق الأساسية للإنسان أو عن الحريات الفردية والجماعية وكل هذا كان له أثر إيجابي على نمو مجتمع مدني مستقل عن السلطة نسبيا وفتح الباب أمامه لينشأ وينمو [2] .

وفي إطار تحديد مكانة المجتمع المدني القانونية فإنه يجدر بنا الإشارة إلى أنه يوجد بالإضافة إلى الدستور ، ثلاثة صكوك أساسية لترسيخ الديمقراطية في الأنشطة العمومية في الجزائر ، وهي:

قانون 90 / 31الصادر في 04 ديسمبر 1990 ، والذي يحدد كيفية إنشاء وتسيير الجمعيات قانون الأحزاب والجمعيات ذات الطابع السياسي ، المعتمد في **05** جويلية **1989** و المعدل عام**1997** والذي سمح بظهور أكثر من ستين (**60**) تشكيلا سياسيا على الساحة السياسية ، ولقد سمحت التصفية التي جرت فيما بعد بظهور تشكيلات جديدة أدت إلى وجودالعديد من الأحزاب .

قانون الإعلام المعتمد عام 1990 الذي أتاح المجال لنشأة صحافة مستقلة [3]

بهذا الشكل وبالرغم من وجود من يقول بعدم ديمقراطية دستور 1989 ،فإن الإصلاحات السياسية التي تضمنها هذا الدستور قد أعطت مكانة قانونية سمحت ببداية تشكل مجتمع مدني في الجزائر من شأنه إحداث تغييرات سياسية ، من شأنها أن تكرس تنمية سياسية وبناء مؤسسات ديمقراطية حقيقية.

ب/ المجتمع المدني ومكانته في دستور1996

يعتبر دستور **1996** الساري المفعول الوثيقة الدستورية الرابعة في تاريخ الجزائر الحديثة ، بحيث جاء هذا الأخير بتعديلات لبناء مجتمع ديمقراطي أكثر تكاملا يسود فيه القانون وتحترم فيه الحريات . فوجود نظام ديمقراطي معناه توافر فرص النشاط الخاص للمواطنين بعيدا عن رقابة السلطة أو تدخلها،والعكس هو الصحيح في ظل نظام شمولي حيث تقيد حرية الفكر والإبداع لدى المواطنين ويشل نشاطهم الخاص في تشكيل مؤسساتهم الخاصة التي هي الأساس في قيام مجتمع مدني[4] ، يتسع في ظل وجود نظام سياسي وقانوني يوفرالحرية وحق المساواة للأفراد بشكل سليم .

إن أول ما يمكن ملاحظته حول دستور **1996** هو توسيعه لنطاق المجتمع المدني ، وجعله يحتوي على حيز ينبئ بالتغير من أجل التطور ، فقد جاء بمواد جديدة وأضاف تعديلات إلى مواد كانت موجودة في

---

[1]- المرجع نفسه

[2] - محمد عابد الجابري ، " المجتمع المدني و الواقع العربي الراهن "، http://hem.bredband.net/b155908/m510.htm

[3]- المرجع نفسه ، ص 82

[4]- المرجع نفسه ، نفس الصفحة

الدستور السابق. و قد أعطى المشرع حيزا كبيرا للحريات والحقوق المدنية والسياسية ، فتم تبني التعددية الحزبية في المادة **42** التي نصت صراحة على " أن حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون...لكن وردت قيود دستورية على هذا الحق في نفس المادة وهي عدم جواز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي .وكذلك أقر حق تكوين الجمعيات ، فهو حق من حقوق المواطن حيث نصت المادة **43** على أن " حق إنشاء الجمعيات مضمون ، تشجع الدولة بازدهار الحركة الجمعوية ويحدد القانون شروط إنشاء الجمعيات [1] ." وقد أعطى دستور **1996**حيزا كبيرا للمواطن في ممارسة حقه في تكوين الجمعيات ، وضمان الدفاع عن الحقوق الأساسية للإنسان ، وعن الحريات الفردية والجماعية بواسطة الجمعيات سواء منها السياسية أو المدنية المادة **33**بالنسبة لحرية الرأي والتعبير فقد تم تخصيص ثلاث مواد كاملة للإعتراف وضمان وحماية هذا الحق ، بحيث نهى قطعا أن تكون هناك سلوكات ومؤسسات وقوانين في الدولة تمس أو تهدد هذا الحق من خلال المادة**36** منه " لا مساس بحرمة حرية المعتقد وحرية الرأي" ، والمادة **38** والمادة **41** التي نصت على "ضمان الدولة لحرية المواطن التعبير عن رأيه و مطالبه وأفكاره . بجميع الوسائل المشروعة" ، وأيضا المادة **56** التي حددت ضمان الحق النقابي لجميع المواطنين[2].

كما أن دستور **1996** لم يكتفي بإنشاء الحركة الجمعوية فقط ولم يؤهل الدولة لسن القوانين التي تنظم هذه الحركة فقط ، وإنما أكثر من ذلك أعطى للدولة الدور البارز في تشجيع وإزدهار الحركة الجمعوية إعتقادا منها أي الدولة بأن هذه الحركة يجب أن يكون لها دور أساسي في تنشئة المواطن وتوعيته وتعبئته من أجل المساهمة في إدارة الشؤون العامة للبلاد ويبقى هذا الدستور من أهم الدساتير الجزائرية تأسيسا للمجتمع المدني لكن تبقى إشكالية مدى تطابقه مع البيئة والواقع اللذان لا يساعدان على تشكل مجتمع مدني مستقل وقائم بذاته نظرا للعوائق الكثيرة التي تحيط به نلاحظ أن هذا المشكل تتخبط فيه معظم الدول العربية ، فمن بين هذه العوائق يمكن الإشارة إلى:

طبيعة المؤسسات القائمة ، والقناعات الجارية في التشكيلة الأيديولوجية السائدة ،وكذا الثقافة السياسية المنتشرة والملامح العامة للحياة السياسية.... إلخ وبالنسبة لاستقلالية المجتمع المدني فحسب الأستاذ"برهان غليون" فإنه قد تم التخلي عنها كليا بإسم بناء الدولة والأمة[3] ، والنتيجة ليس تغيير المجتمع بل خلق الدولة الشمولية والسلطة المطلقة تلك هي مجمل النصوص التي تحدد الإطار القانوني للمجتمع المدني ،وبالتالي تحدد مكانة هذا المجتمع دستوريا وقانونيا . لكن هناك من يطرح بعض الأسئلة حول جدوى الحديث عن الوضع الدستوري للمجتمع المدني في ظل وجود دولة غير قانونية ، أو بمعنى آخر ما

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور1996

[2]- نفس المرجع

[3]- هشام عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص 83

الجدوى من ذلك في ظل عدم التوصل إلى تجسيد مفهوم الدولة القانونية المعاصرة ، وإلى فلسفة الديمقراطية كأسلوب لسلطة الحكم في قيادة الدولة والمجتمع.

هذا الوضع- الذي تتميز به معظم الدول العربية ومنها الجزائر – لا يساعد على إقامة مجتمع مدني بالمعنى المعروف بسبب تدخل الدولة في نشاط الأفراد وتقييد حرياتهم بشبكة من القوانين تجعلها مسؤولة عن نشاط الفرد في مجالات العمل والمشاركة السياسية والجمعيات و الاتحادات بأنواعها ، وتكاد الدولة لا تترك للفرد مجالا من مجالات نشاطه إلا تتدخل فيه تحت شعارات مختلفة.

ثانيا :علاقة المجتمع المدني بالدولة في الجزائر

تتأثر علاقة المجتمع المدني بالدولة وتختلف حسب طبيعة النظام السياسي السائد في مجتمع ما، ويسهل تحديدها عندما تكون طبيعة هذا النظام معروفة وثابتة ، كأن يكون ديمقراطيا أوتسلطيا أو شموليا ،أما عندما يكون هذا النظام في مرحلة تحول ، كالتحول نحوالديمقراطية ،فإن معرفة علاقة المجتمع المدني بالدولة تتطلب تفحص واقع وتفاعلات مختلف تنظيمات المجتمع المدني مع الجهات الرسمية داخل هذا النظام،كون أن الأنظمة المتحولة نحوالديمقراطية قد تجمع بين سلوكات ديمقراطية وأخرى تسلطية في آن واحد ، وهذا لأن التخلص من الميراث التسلطي لا يتم بسهولة و بسرعة.

ولما كانت الجزائر تمر بمرحلة تحول ديمقراطي،وتجربة تغيير حديثة نوعا ما ، فإن معرفة تلك العلاقة تمرعبرتفحص حالة مختلف التنظيمات المدنية والتجسيد الواقعي لعلاقتها بالجهات الرسمية ، ومن بين أهم تلك التنظيمات على الساحة الاجتماعية والسياسية الجزائرية والتي سيتم التركيز عليه الجمعيات،النقابات،[1]...

- الجمعيات :

عدد كبيرمن الجمعيات ينشط في مختلف المجالات والمستويات ،ولكن نظرا لعدة عوامل سياسية وقانونية وثقافية واقتصادية ...فإن النسيج الجمعوي في الجزائر يبقى ضعيف الفعالية وخاضعا لسلطة الدولة وهي من تهاوتوجيهها،وآراء ومواقف قياداته غالبا ما تصاغ وتعلن وفق هوى السلطة ولصالحها.

فالجمعيات الجزائرية رغم عددها الكبير تكاد تكون غائبة على الساحة السياسية ،ولاتنشط إلا بتحريك من الجهات الرسمية،أو بدافع براغماتي شخصي لقياداتها عند اقتراب المواعيد الانتخابية[2].

---

[1]- مباركية منير ، **علاقة المجتمع المدني بالدولة و تأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر** ،دفاترالسياسية والقانون، ورقلة،الجزائر ،عدد خاص أفريل 2011 ، ص 413

[2]- عبد الناصر جابي ،**علاقة بين البرلمان و المجتمع المدني في الجزائر واقع و آفاق** ، مجلة الوسيط ، 2006 ، ص 65

- النقابات :

النقابات المستقلة مهمشة وتبحث لها عن دور في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فالدولة لاتعترف بها كطرف محاور أوشريك، وتقتصر في حوارها على" المركزية النقابية "التي يشهد لها بوفائها التام للسلطة الحاكمة.

ورغم أن السنوات الأخيرة شهدت حضوراجتماعي قوي لبعض النقابات التي استطاعت،إلى حد ما، أن تفرض مطالبها أو بعضها على السلطات الجزائرية، إلا أن العمل النقابي بشكل عام لا يزال ضعيفا بفعل غلبة التيارات الموالية للسلطة الحاكمة،أوالسائرة في فلكها.

ومن معاينة واقع التنظيمات المدنية الأساسية السابقة وتفاعلاتها مع الدولة في الجزائر يمكن القول أن تلك العلاقة مطبوعة بطابع هيمنة الدولة القوية وصاحبة الإمكانيات والسلطةعلى المجتمع المدني الضعيف والمتشتت والمنقسم على ذاته، والفاقد للإمكانيات.

وهناك مجموعة من العوامل التي ساهمت في تحديد علاقة المجتمع المدني بالدولة في الجزائر بالشكل المشار إليه نذكر منها:

حداثة المجتمع المدني الجزائري مقارنة بالسلطة القائمة :

فالمجتمع المدني لم يعرف تطورا ملحوظا في العدد والفعل إلا في بداية التسعينات مع انفتاح الجزائرعلى التعددية،في مقابل سلطة قائمة منذ عقود.

قوة الدولة في مقابل ضعف المجتمع المدني :

تملك مؤسسات الدولة إمكانيات مادية ومالية وحتى معنوية كبيرة تؤهلها للسيطرة والتحكم في أي تنظيم خارجها يعمل على المستوى الوطني،في حين أن أغلب تنظيمات المجتمع المدني الجزائري لا تكاد تتوفرعلى الحد الأدنى من الإمكانيات المالية والمادية لتمارس نشاطها باستقلالية[1] .

الدولة هي الممول الرئيسي لأغلب تنظيمات المجتمع المدني :

تفتقد أغلب تنظيمات المجتمع المدني الجزائرية للقدرة على التمويل الذاتي نتيجة ضعف قاعدتها الشعبية وعدم قدرتها،وضعفها والقيودعلى حريتها لجمع التبرعات والهبات والمساعدات المالية من المجتمعين

[1]- مباركية منير ، مرجع سابق ، ص 415

المحلي والدولي، الأمر الذي جعلها تابعة في تمويلها بشكل أساسي للدولة، ما نتج عنه سيطرة هذه الأخيرة عليها وعلى قراراتها.

فالتبعية المالية والمادية لأغلب الجمعيات مثلا إزاء الدولة، تسمح لهذه الأخيرة بفرض استراتيجيتها الإدماجية على عدد كبيرمن الجمعيات،وتحويل العلاقات بها إلى علاقة شراكة سلبية،بدل العلاقة الإيجابية، في التكفل بالقضايا المطروحة وتلبية حاجات المنخرطين[1].

التدخل والتضييق الذي تمارسه الدولة على بعض التنظيمات المدنية : العناصرالسابقة أكسبت الدولة الجزائرية قدرة كبيرة على التدخل في نشاطات التنظيمات المدنية والتأثيرعلى قراراتها المصيرية، والتضييق عليها باستخدام أدوات قانونية وسياسية واقتصادية مختلفة ومتعددة،الأمرالذي مكنها من ضبط قوة المجتمع المدني والإبقاءعليه ضعيفا إلى الدرجة لا يمكنه معها تهديد مصالحها ومعارضة قراراتها وسياساتها.

الوضع الأمني الذي عرفته البلاد مع بدايات المجتمع المدني :

أعطى حيزا كبيرا ونوع من الشرعية للدولة للتضييق على المجتمع المدني بمختلف تنظيماته،وهو ماحدث مع عدد كبيرمن الدول التي حيث ساهمت تلك الحرب بشكل غير مباشر في نمو هياكل القانونية "تأثرت بالحرب على الإرهاب" أكثر حزما مما يساعد الحكومات في الضغط على المنظمات غيرالحكومية[2]

طبيعة النظام السياسي الجزائري :

فالنظام السياسي الجزائري ما زال في مرحلة تحول نحو الديمقراطية، و رغم أن عناصرالديمقراطية الشكلية متوفرة تقريبا، إلا أن بعض الممارسات غير الديمقراطية والتسلطية ما زالت تطفو إلى السطح من فترة لأخرى،وإذا أخذنا في الاعتبارفارق الإمكانيات في السلطة والقوة بين المجتمع المدني والدولة، إن العلاقة بينهما ستكون حتما لصالح هيمنة وسيطرة هذه الأخيرة،وستعطي دفعا ودعما معنويا للنظام الحاكم للسيطرة على المجتمع المدني حفاظا على بعض المكاسب ما أمكن ، مع الظهوربمظهرالحكومة الديمقراطية.

مجتمع مدني غير ديمقراطي :

[1]- عبد الناصر جابي مرجع سابق ، ص 73

[2]- مباركية منير ، مرجع سابق ، ص 417

يتسم عدد كبيرمن تنظيمات المجتمع المدني بخصائص غير ديمقراطية ،إذ تشهد أغلبها صراعات على المراكزالقيادية وحركات انشقاقية،وغياب التداول على السلطة، الأمر الذي يعطي في كل مرة مبررا للسلطة للتدخل فيها،وحسم الخلاف لصالح الطرف الذي يبدي استعداد وولاء تاما لها.

عدم ثقة النظام السياسي في تنظيمات المجتمع المدني :

فالنظام السياسي الجزائري،على غرار الأنظمة السياسية العربية الأخرى ،يشهد أزمة ثقة إزاء تنظيمات المجتمع المدني المختلفة،وقد ساهم انعدام الثقة في خلق شعورلدى الأنظمةالعربية مفاده أن السماح بإنشاء مؤسسات المجتمع المدني لا يعد كحق من حقوق المواطن،بل هوعبارة عن هبة تمنحها هذه الأنظمة لمن تشاء،ومتى تشاء،وتقوم بسحبها إذا توفر لها اعتقاد بأن عمل هذه المؤسسات سيجلب لها متاعب معينة[1]

إنتشارالمنظمات غيرالحكومية التابعة للحكومات :

تشهد المجتمعات المدنية في الدول العربية، تحول عديد المنظمات غير الحكومية إلى منظمات تابعة بشكل شبه كلي إلى الحكومات،فيما بات يعرف حاليا بـ" :المنظمات غيرالحكومية التابعة للحكومات"،وهو ما أثربشكل كبيرعلى استقلالية مجتمعاتنا المدنية وسهل مهمة سيطرة الدولة عليها فالعوامل السابقة الذكر أدت إلى تكون علاقة شديدة التعقيد والغموض، ولكن يغلب عليها طابع تدخل الدولة وهيمنتها، وتحالفها الطوعي أوالإكراهي مع المجتمع المدني. ووضع المجتمع المدني في الجزائرمميز، فهو ليس ليبراليا ومستقلا تماما ،كما أنه لا يخضع بأكمله لسيطرة وتحكم الدولة،ولكنه يظل عرضة لتدخلاتها ومحاولاتها ترويضه متى اقتضى الأمرذلك.

والخلاصة أنه رغم الانفتاح على تنظيمات المجتمع المدني الذي عرفته الجزائرمنذ نهاية الثمانينات، إلا أن هذا الأخير لا يملك الإمكانيات ولا الثقافة ولا الإطارالسياسي والاجتماعي المناسب ليكون مستقلا عن الدولة،ويشكل ثقلا موازنا لها[2].

ثالثا : وسائل تفعيل مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر

من أهم نتائج التحولات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية التي طرأت على للمجتمع المعاصر ما بات يعرف بالعولمة وتطور النظام السياسي، وتزايد العقبات التي تواجه الدور الموكل لمنظمات المجتمع المدني في تحديد السياسات العامة، وذلك لتراجع الاعتقاد بوجوب تلازم بين القرار السياسي ومتطلبات الحياة العامة، وبموازاة هذا التحول تزايدت الاحتياجات الإجتماعية

[1]- أحمد شكري الصبيحي ، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** ، مرجع سابق ،ص 136

[2]- مباركية منير ، مرجع سابق ، ص 418

وتصاعد الدور المؤثر لمنظمات المجتمع المدني في تحديد السياسات والبرامر، حيث دفعت بها إلى سلم الأولويات كقضايا حقوق الإنسان والبيئة والصحة واحتياجات الفئات المهمشة، وأصبحت بذلك عنصرا إجتماعيا حاملا للمصلحة العامة، ومهتمة بالشأن العام الذي لم يعد حكرا على الدولة ومؤسساتها.

وأصبح مفهوم التنمية غير مرتبط بمؤشرات كمية وتقنية(مستوى الدخل، التعليم، معدلات الولادة).. وإنما تضمن مؤشرات نوعية تعكس الاحتياجات الأساسية لدى المواطن خاصة تلك التي لها علاقة بالمشاركة السياسية و الحياة الثقافية، ومنه أصبحت التنمية تعد مسؤولية مشتركة تقودها الحكومة وتنفذ السياسات الهادفة إلى تحقيق مشاركة فاعلة من مؤسسات المجتمع المدني لتجاوز العقبات التي تواجه أهداف التنمية، وعليه أصبحت الضرورة ملحة إلى إعطاء دفعة قوية لهذه المؤسسات ودعم قدراتها وتطوير علاقاتها مع الدولة لتكريس قيم الثقافة السياسية التي تقوي روابط الاتصال بين المواطن والعملية السياسية.

وانطلاقا من العقبات التي تواجه المجتمع المدني في الجزائر في سياق التطورات الحاصلة على الساحة الدولية والإقليمية يتوجب وضع جملة الوسائل التي تدعم بناء مؤسسات وتفعيل دورها الذي يرتبط بالمشاركة في العملية التنموي عبر توزيع الموارد بشكل أكثر عدلا و ترسيخ مفاهيم المواطنة بما يضمن تعزيز الاندماج الإجتماعي والولاء الوطني ، ودعم ثقافة ديمقراطية وحقوق الإنسان لتحقيق المشاركة في صنع السياسات السياسية والإقتصادية[1].

بمعنى أن عملية تفعيل المجتمع المدني في الوقت ذاته تتضمن عملية بناء الدولة أي ضرورة أن تأخذ علاقة المجتمع المدني بالدولة معان جديدة تقوم على تعظيم البعد السياسي الإرادي والطوعي على صعيد الممارسة السياسية، حتى تتوسع دائرة المحيط الذي يمكن أن تتشكل في إطاره عملية الإصلاح الدستوري ومعالمه ، وبذلك تكون للمجتمع المدني القدرة الكافية للقيام بأدواره.

1 / الإطار القانوني و السياسي:

بالنظر إلى القضايا المحدّدة التي تكاف المؤسّسة من أجلها، يحمل السياق القانونيّ والسياسيّ الذي تعمل فيه المنظّمة أهمّيّة أكبر فهو الإطار الضامن لتكوين مؤسسات المجتمع المدني ويشمل جملة المبادئ والقوانين التي تفعّل نشاطه وحركته، ويسم لكافة الشرائ الإجتماعية من التعبير بحرية عن اتجاهاتها بطريقة منظمة لتمكن من قيام مؤسسات ونظام يسم بسيادة

[1] الطيب بلوصيف ، **المجتمع المدني و الدولة دراسة سوسيو-سياسية " الجزائر"** ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية و العلوم الإسلامية ، قسم علم الإجتماع ، 2013/2012 ، ص 297

متعاظمة لمصلحة وسلطة الأغلبية حتى يبقى المجتمع هو الذي ينظم نفسه، ولا يمكن في المقابل للمؤسسات المدنية بأية حال أن تحل محل الدولة، فهي تعتمد بشكل جذري على الأمن والمناخ الديمقراطي هو الإطار الضروري لممارسة حقوق المواطنة التي من جملتها الحق في إنشاء مؤسسات المجتمع المدني.

هذا الإطار الضامن لحركة ونشاط المجتمع المدني تحدده الباحثة ثناء فؤاد عبد الله في العناصر التالية[1]:

-وجود دستور دائم مستفتى من طرف الشعب، يقر التعددية الحزبية وحرية إنشاء الهيئات والمنظمات

السياسية والنقابية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية ويحمي الحريات الفردية والجماعية.

-الفصل بين السلطات.

-احترام النصوص القانونية التي تنظم تكوين مؤسسات المجتمع المدني.

-أن تحمي القوانين انتها الحريات الفردية والجماعية، أوحل السلطة التشريعية أو تجميد الدستور، أوإعلان حالة الطوارئ والقوانين الاستثنائية.

-المشاركة الشعبية في صناعة القرارات على المستويات المختلفة بما يتطلب من اللامركزية ومن توزيع المهام والصلاحيات.

هذه المنظومة القانونية تعمل على خلق مؤسسات قوية تكون صمام أمان للمجتمع والدولة في أن واحد، وتكشف عن مدى الارتباط البنيوي بين النظام السياسي والمجتمع الذي يقوم فيه، وتمكن للمجتمع المدني فضاءا واسعا دون مواجهة، كإحدى أسس الشراكة بين الطرفين وإعادة تنظيم العلاقة بينهما من خلال توسيع القاعدة الإجتماعية للمشاركة على أسس دستورية، وتجسد ثقافة سياسية مدنية تقوم على أساس قبول الآخر المختلف وإقرار التعددية داخل المجتمع والقدرة على حل الصراعات بطرق سلمية وديمقراطية.

الحرية وسلطة القانون شرطان أساسيان للممارسة الفعلية في إطار تفاعلهما مع بعض، حيث أن وجود بنية قانونية وتشريعية تحدد مجموعة الحقوق التي تكفل استقلال هذا المجتمع وتنظم العلاقة بينه وبين الدولة في إطار المعايير الايجابية التي ترفض إدرا وجود أيا منهما بديلا عن الآخر ونقيضا له ويضمن الاستقلال لكل منهما كقطبين رئيسيين تكون الدولة الضامن للإطار السياسي والقانوني في الوقت الذي تستقر أنماط مؤسساتها وعلاقاتها على بنى وتكوينات إجتماعية وثقافية تدعمها وتعزز من صلتها بالمجتمع، بما يمكن لمؤسسات المجتمع

[1] ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي**، ط1،بيوت : مركز دراسات الوحدة العربية ،1997 ،ص294

المدني المختلفة من اختيار السلطة السياسية على مستوى الأفكار والسياسات و الأشخاص والحق في المراقبة والمحاسبة[1].

ونظرا لعدم نضج التحول الحاصل في الجزائر الذي لم يمكن من الوصول إلى مرحلة الدولة القانونية كأسلوب لممارسة الحكم، واستمرارية التسلط في المجالات التي يجب أن تترك للمجتمع المدني، فالسعي نحو الديمقراطية مر في مجمله بمرحلة انتقالية سادها نوع من التعددية المقيدة، بمعنى أنها سمحت بهامش من الحريات لكنها وضعت قيودا على ممارستها.

وعلى الرغم من كثرة النصوص الدستورية التي تقر بضمان الحريات العامة و الخاصة للأفراد، إلا أن الدولة بقيت ارس قهرا سياسي بما يعنيه من فرض الرقابة على تأسيس الجمعية ثم على نشاطها لتوجيه قراراتها، يعد أحد مسببات التخلف في جسم المجتمع المدني وضبطا معتبرا سواء من الناحية القانونية أوالأمنية، ما يشكل تباعدا بين النصوص القانونية والواقع العملي، فرغم كثرتها إلا أن فعاليتها اقل بكثيرمن قدراتها ، وهو ما أشار إليه تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004 حيث عبر عنه بـ "الثقب الأسود" في إشارة منه إلى مركزية الدولة وصعوبة بناءها لعلاقة متوازنة مع ما يحيط بها من مؤسسات وهيئات.

وعدم التوازن في هذه العلاقة ناتر عن ثقافة سياسية لدى النخبة الحاكمة جعلها ترى أن قوة المجتمع المدني تهديدا لمكانتها، إلا أن الواقع كما هو في الدول الديمقراطية اثبت أن ديمومة الدولة وحيويتها أساسه المجتمع المدني كآلية لبسط سلطتها، وأن العلاقة بينها علاقة اعتماد متبادل للأدوار وليست علاقة تناقض، فالمجتمع المدني ما هو إلا احد تجليات الدولة الحديثة التي توفر شروط قيامه عن طريق نظام حقوقي ينظم الممارسة داخل المجتمع[2] .

والدولة هي التي توجد المجتمع المدني من أجل تحقيق موازنة قوتها بين القوى المجتمعية وتطور المجتمع المدني في الغرب الذي ولد في رحم البناء الديمقراطي لم يكن من أجل تقويض الدولة بقدر ما هو حصيلة لذلك التطور المتوازي الذي ساهم تقويته، من خلال وضع الأطر القانونية القابلة للتطبيق ومكن لمنظمات المجتمع المدني من أن تصب أكثر فعالية في المشاركة في عملية صنع السياسة.

والنظام القانوني أوجد توزنا بين سلطات المجتمع المدني ومؤسسات الحكم لضمان تطور وتماسك الدولة، وهو ما حدث في التجربة الأوربية على مستوى الدولة والمجتمع، فتطور الدولة من دينية إلى نبلائية إلى قومية ثم إلى ليبرالية فوطنية ديمقراطية، أدى هذا التحول إلى تطور المجتمع المدني من تقليدي إلى مجتمع مدني، إلى بلوغ الاستقرار السياسي والتعايش.

[1] علي، عباس مراد، **ديمقراطية عصر العولمة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،ط1 ، 2007 ، ص 81

[2] الطيب بلوصيف ، مرجع سابق ، ص299

والوسيلة الأنسب لإعادة تنظيم علاقته مع الدولة هي الديمقراطية التي تتضمن في إصطلاحها البسيط ثلاث مبادئ أساسية هي التعددية التنظيمية والفكرية و الاعتراف بالحريات الأساسية والتداول السلمي على السلطة عن طريق الإنتخابات العامة، إلا أنها لم تبقى مرتبطة بآلية الإنتخابات الدورية والتنافس الحزبي، وأصبحت في أوسع معانيها تعني" التشاركية" [1]. من الوسائل الأساسية لتقوية ممارسة المواطن للرقابة والمشاركة عبر المؤسسات التي ينتمي إليها حيث اكنه من المساهمة في صنع القرار وتغييره.

وتوفر الديمقراطية إطارا للحرية التي تتطلب هي الأخرى نصا دستوريا يصون احترامها لتمكن من قدرة مؤسسات المجتمع المدني على ممارسة التدبير العقلاني للصراع الإجتماعي في إطار إدراة الحدود بين الدولة والمجتمع، والقدرة على التكيّف التنظيمي والإيديولوجي مع مختلف التنظيمات الإجتماعية بما يسم لسيادة سلطة القوانين التي هي السلطة الوحيدة الغير قمعية، ما يؤكد أن الأساس المعياري الذي يقوم عليه المجتمع المدني هو نفسه الذي تقوم عليه الديمقراطية، ويعد بمثابة الأرضية التي ترتكز عليها الديمقراطية بقيمها و مؤسساتها وعلاقاتها[2]

وترسيخ الممارسة الديمقراطية تعطي أولوية تنظيم سير العلاقة بين السلطة والمواطن من خلال المؤسسات المدنية التي ينتمي إليها كأحد الأشكال المتقدمة من التنظيم في المجتمع الديمقراطي للحد من سلطة الدولة، حيث تمنع التشريعات القانونية حدوث خروقات في مجال الحريات العامة والفردية، بما يضمن سيادة ثقافة مدنية تقوم على أساس قبول الأخر المختلف وإقرار التعددية داخل المجتمع، ذلك أن طبيعة حركة هذه المؤسسات وحدودها تتحدد ملامحها وسماتها من خلال تحديد أنماط العلاقة مع الدولة من خلال عقد إجتماعي جديد.

ذلك أنه من الصعب على الدولة إعادة إنتاج نفسها دون انتهاج سياسة الانفتاح ولو بالتدرج، من شأنها أن تعمق من البناء الديمقراطي وتتخلى عن النزعة التسلطية ما يؤهلها أن تكون إطارا مقبولا وشرعيا، و في نفس الوقت لا يمكن المبالغة في اعتبار أن منظمات المجتمع المدني يمكن أن تكون بديلا عن الدولة ال وطنية أو جهازا يمارس المعارضة تحت غطاء إجتماعي والتشكيك في قدرة الدولة على الاستمرار، وهو ما أثبتته التجربة الميدانية في العديد من الدول، كما لا يعني ذلك الانسحاب وإغفال العجز الذي تتركه الدولة، ولكن ضرورة تخطي الحدود النمطية إلى آفاق الشراكة الفعلية مع المؤسسات الرسمية في اتخاذ القرارات.

[1] سعد الدين إبراهيم ، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، مرجع سابق،ص29

[2] الصبيحي أحمد شكر ، مرجع سابق، ص220

2/ الإطار الإقتصادي- الإجتماعي:

يواجه دور المجتمع المدني تحديا كبيرا خصوصا وأن الإطار الإقتصادي والاجتماعي الذي نشأت فيه مؤسساته يحتاج إلى درجة معقولة من التطور حتى يتمكن من فرض تأثيره الذي ينتر عن قوته في انجاز وتحقيق المطالب الإقتصادية والإجتماعية من خلال السلوك الديمقراطي داخل مؤسسات الدولة وفي الوقت الراهن ينسب المجتمع المدني إلى الدول الغربية الرأسمالية بشكل متقدم أي أن المجتمع المدني هو مجتمع متقدم صناعيا[1] . وهو ما جعلها مؤسسات تتمتع بالقوة والتأثير خاصة في ظل إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص والمبادرات التي يقوم بها الأفراد بعيدا عن تدخل الدولة[2].

والتطور الإقتصادي والإجتماعي يمكن إلى درجة كبيرة من خلق مجتمعا مدنيا متطورا ومنتجا في نفس الوقت لا يكون عالة على الدولة التي يقتصر دورها على وضع القواعد القانونية وتعهدات اقتصادية وإجتماعية تدفع بالسلو الديمقراطي داخل مؤسسات الدولة، ويقلل من العنف السياسي الذي تلجأ إليه مؤسسات المجتمع المدني، حيث كلما زادت درجة التنمية الإقتصادية انخفضت درجة العنف السياسي وهو الحال في الدول الديمقراطية التي حققت قدرا من التنمية الإقتصادية و الإجتماعية نظرا للدور الذي تقوم به هذه المؤسسات الوسيطة من تنظيم العلاقة بين الدولة والمواطن، ذلك أن الأشكال المفتوحة للمشاركة تسم بالإدارة السلمية للتوترات الإجتماعية وتوجيه المظالم العامة من خلال العملية السياسية[3].

وامتد هذا الإتجاه في السياسة الإقتصادية إلى الدول النامية لاحقا حيث بدأ الحديث عن ضرورة تحقيق توازن على مستوى الإقتصاد الكلي والإصلاح الهيكلي الذي يتطلب الأخذ باقتصاد السوق وخلق المناخ الاستثماري المناسب هذا الإتجاه عزى إلى تقلي دور الدولة في الإقتصاد والحد من الإنفاق العام في الجانب الإجتماعي والذي تزامن مع تراجع خطاب التنمية الكلاسيكي للدول النامية الذي يركزعلى دور الدولة في العملية التنموية .وأدى إلى نتائر متواضعة لبرامر التنمية التي قامت بها الحكومات(بما فيها الجزائر)التي أخفقت في تحقيق تقدم اقتصادي وخلق قطاع خاص يساهم في رفع المستوى الإقتصادي والإجتماعي وبالتالي يمكن من الاهتمام بالمشاركة في الجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

---

[1] الصبيحي، أحمد شكر ، مرجع سابق، ص229

[2] ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي** ، مرجع سابق ، ص 296

[3] أنور بوخرص ، العنف السياسي في شمال إفريقيا "مصاعب التحرر غير المكتمل" مركز بروكنجز ، الدوحة رقم 3 جانفي 2011 ، ص18

وتبلورت إستراتيجية تنموية جديدة تعتمد في صياغتها عدة فواعل ، وتحول الرهان إلى تحقيق الحرية السياسية والإجتماعية والتخفيف من المشاكل الإقتصادية وأصب لهذه التنظيمات دورا اقتصاديا– القطاع الثالث - يحل محل الدولة والسوق– القطاع الأول والثاني[1]. -

إن صياغة العلاقة بين الطرفين في الدول الغربية تعدت من مجرد دور مكمل لدور للدولة إلى طرف أساسي في صياغة السياسات العامة وتنفيذها، وعلى العكس منه في الدول المتخلفة سياسيا والقائمة على نسق المركزية المحكمة على وسائل الإنتاج ، وكذلك الظروف الإقتصادية التي تبرر نشأته تؤديان إلى أثار سلبية على العملية السياسية والمجتمع المدني في نفس الوقت، حيث لا مجتمع مدني مع التخلف الإقتصادي ولا مع التبعية الإقتصادية، ولا مع الإقتصاد الريعي مهما بلغ حجم فائض هذا الريع[2] . إضافة إلى مشكلة التمويل التي تظهر مع المشكلات اقتصادية حيث لا يمكن الحديث عن فعالية المجتمع المدني دون إعطاءه النصيب الذي يستحقه في التمويل.

والعلاقة بين الديمقراطية والعوامل المؤثرة فيها علاقة دائرية والمقومات الإجتماعية والإقتصادية من العوامل المساعدة على نجاح الديمقراطية[3] . فالتنمية الإقتصادية تشكل المسار التاريخي الذي تتخذه الدول تجاه الديمقراطية الليبرالية فيما يراه البعض دافعا لتحركات النخب المنافسة لصياغة تسويات ديمقراطية، كما أن الأزمات الإقتصادية الحادة تقوض من الديمقراطية مثلما أن التخلف الحاد لا يشكل سياقا مشجعا للتحول الديمقراطي الذي يتطلب مسار التنمية السياسية فيها قوى إجتماعية تدفع نحو هذا التغير، يدفع في المقابل الأنظمة الحاكمة إلى استعمال أساليب تتراوح بين القمع والمنع والاحتواء، الأمر الذي جعل هذه القوى قليلة الضغط لتغيير الأوضاع الإجتماعية المتفاقمة ، ويحتم عليها السير نحو تكريس التحول الديمقراطي كونه ضرورة مصيرية بالنسبة لها.

وحسب الباحثة **ثناء فؤاد عبد الله** فإن القول بتراجع دور الدولة العربية ليس صحيحا فهي مازالت تلعب دورا رئيسيا في الإنتاج وإعادة الإنتاج بمعنى أنها غيرت من طبيعتها بما يتناسب والضغوط الإجتماعية والإقتصادية ومنه ظهرت حاجتها في المجال الإقتصادي إلى الأخذ بعين الإعتبار مصالح المجتمع المدني ودوره وفق إستراتيجية تنموية مناسبة[4].

[1] الطيب بلوصيف ، مرجع سابق ، ص303

[2] الصبيحي ، أحمد شكر ، مرجع سابق، ص231

[3] الصبيحي ، أحمد شكر ، مرجع سابق، ص232

[4] الطيب بلوصيف ، مرجع سابق ، ص304

والطبيعة التطوعية لمؤسسات المجتمع المدني هي سر قوتها في مقابل قوة الدولة، وتعطي الأعضاء فيها إحساسًا بالقدرة على التأثير، ولو بقدر متواضع في بيئتهم الإجتماعية، كما تعطيهم قدرًا من الشعور بالأمان الجماعي في مواجهة الدولة، وتتي عددًا كبيرًا من فرص النمو الذاتي، وقدرا لا بأس به من المهارات التنظيمية والسياسية، وتملأ الفراغ الذي يترتب عن تقهقر الدولة في مجالات خدمية أو إنتاجية كانت تقوم بها أو تعوض ولو جزئيًا من عجز الدولة عن الوفاء بهذه المتطلبات الخدمية الإنتاجية، في محاولة لإعادة تشكيل الفضاء الإجتماعي وفق نمط يسقط القدسية على الدولة والسلطة.

وفي هذا السياق فإن تفعيل دور المجتمع المدني في الجزائري يحتاج هو الآخر إلى درجة معقولة من التطور الإقتصادي والإجتماعي، مع الاهتمام بإعطاء دور كبير للقطاع الخاص والمبادرات الفردية أو الجماعية الرامية إلى تحقيق الجودة الإقتصادية والإدارية، ومساندة الحكومة على تأدية نشاطها وتحقيق المصلحة العامة في مختلف الميادين، كما يساهم في مراقبة أعمال الحكومة ومحاولة تقويمها من خلال تحالفاته مع الأحزاب السياسية من اجل إحداث تطور في المسار التنم وي المرهون ببناء شراكة بين المجتمع المدني والحكومة.

ويسمح للأفراد بإشباع جزء من احتياجاتهم الأساسية بعيدا عن تدخل الدولة التي يقتصر دورها على وضع القواعد التنظيمية للأنشطة الخاصة والقيام ببعض المشروعات والصناعات وإدارة المواقف التي قد يعجز أو يحجم القطاع الخاص عن القيام بها وفقا لإستراتيجية سياسية واقتصادية وتنموية في إطار تحقيق الحكم الراشد، تأخذ بالاعتبار مصالح المجتمع المدني ودوره بحيث توفر له مساحة للحركة المناسبة[1].

3/ الإطار الثقافي:

يتطلب هذا الإطار ثقافة سياسية جديدة التي تفترضها عملية التحول السياسي هي الثقافة التي تحل النزعة النسبية في المجال السياسي محل النزعة الشمولية وتحل التوافق والتراضي والتنازل المتبادل محل قواعد التسلط والاحتكار والإلغاء وفت المجال السياسي أمام المشاركة الطبيعية للقوى السياسية والإجتماعية بما يعني أن في مفه وم الثقافة السياسية النظري مفهوما مركزيا تأسيسيا للسياسة والسلطة الذي يعيد تعريف الشرعية السياسية التي تحصل بالموافقة الشعبية وحرية الإختيار من حيث هو مصدر للسلطة والتشريع في النظام السياسي الحديث وليس بوصفها امتيازا حاصل على أسس عرقية أو فئوية أو إيديولوجية.

[1] الطيب بلوصيف ، مرجع سابق ، ص305

هذا التصور من شأنه أن يعيد تعريف الصراع السياسي بوصفه منافسة إجتماعية تقوم على مبدأ التوافق والتراضي بين السلطة والمعارضة، ويتحرر فيها مفهوم السياسة من العنف، ويعاد تشكيله على أساس منافسة مدنية من أجل تحقيق إدارة التوازن بين المصالح، وتعيد فيه السلطة مراجعة التقاليد التسلطية والشمولية وتتحلى بقيم العدالة في توزيع السلطة[1] . ونشر قيم المشاركة والولاء والانتماء في المجتمع، من أهم أسس تطوير المجتمع المدني وبعث الفعالية في نشاطاته حيث تبرز أهمية الدور الذي تقدمه مؤسسات التربية والإعلام وغيرها من المؤسسات الثقافية في المجتمع[2].

لكل مجتمع خصوصيته تعكسها الثقافة السائدة بين أفراده، هذه الثقافة التي تطورت بفضل جملة من القيم والمفاهيم والمعارف التي اكتسبها عبر الميراث التاريخي والحضاري والتركيب الإجتماعي فضلا عن المؤثرات الخارجية التي شكلت انتماءاته المختلفة، ما جعل الكثير من الكتاب يستندون في دراستهم للديمقراطية إلى نسق القيم السائدة في المجتمع وحددت الثقافة السياسية بـ" الجوانب السياسية للثقافة السائدة في مجتمع من المجتمعات باعتبار أن هذه الجوانب تشكل جملة متناسقة من الأجزاء"[3].

وهي بذلك مجموع ما يملكه الفرد من معارف عن النظام السياسي ومشاعر ايجابية وسلبية نحو القادة والمؤسسات وأحكام تقييمية بشأن الظواهر والعمليات السياسية، والدراسة التي قام بها كل من **ألموند وفيربا** التي كان موضوعها البحث في حقيقة الثقافة(المدنية)تحديدا وليس الثقافة السياسية عامة، بمعنى دراسة الثقافة السياسية بالنظر إلى القيم الديمقراطية لمعرفة ما إذا كانت هذه الثقافة تساعد على تنمية الديمقراطية أو تعرقلها، وتوصلا إلى أن الثقافة السياسية للمواطنين تجعلهم يعتقدون أنهم قادرين على التأثير في النظم السياسي وبطرق شتى كالإنتخابات والمظاهرات والعرائض وتنظيم الجماعات الضاغطة.

وتساهم الثقافة السياسية السائدة في المجتمع بشكل كبير في تحديد شكل النظام السياسي وتحديد عناصر القيادة السياسية، وتؤثر على علاقة الفرد بالعملية السياسية وتميزه بقوة الشعور بالولاء الوطني حيث يتوقع مشاركته في الحياة العامة والمرهونة بالإنتقال من الجماعة الطبيعية إلى الجماعة المدنية، من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث، مجتمع الإنتاج والمصالح المختلفة والاعتماد المتبادل، ومرتبطة بالاندماج والإنتقال من التناثر إلى الوحدة إلا أنها لا تعد ضمن المعاني المتداولة في الخطاب الثقافي والسياسي.

---

[1] الطيب بلوصيف ، مرجع سابق ، ص306

[2] ثناء فؤاد عبد الله ، مرجع سابق ، ص 298

[3] الطيب بلوصيف ، المرجع السابق ، ص 306

فالوعي الديمقراطي في الجزائر بحاجة إلى ثقافة سياسية مشجعة على المشاركة السياسية والإجتماعية التي تعد شرطا ضروريا لتفعيل مؤسسات المجتمع المدني وتدفعها للتخلي عن ثقافة الخضوع التي أعاقت تطورها في الفترات السابقة و لعبت عدة ظروف في تشكلها وتنميتها، والاعتماد على التفعيل الثقافي بهدف تحقيق المنظومة الذهنية الجماعية المساعدة على تحقيق إطار ثقافي يساعد على ترسيخ قيم الممارسة الديمقراطية في كل البنى السياسية والإقتصادية والإجتماعية، لأن حجم المشاركة المجتمعية الفاعلة هي التي تحدد مستوى الديمقراطية وتوسيع دائرة المشاركة في الفضاء الإجتماعي يمثل احد المتغيرات الأساسية في تحول الوعي الديمقراطي[1].

المبحث الثالث : المجتمع المدني و مؤشرات تحقيق التنمية السياسية في الجزائر

أولا :المجتمع المدني و المسألة الديمقراطية.

يلتزم المجتمع المدني في وجوده و نشاطه بقيم و معايير الاحترام و التراضي و التسامح و المشاركة و الإدارة السلمية للتنوع و الاختلاف ، و هي نفس القيم و المعايير التي تقوم عليها الديمقراطية كصيغة لإدارة الصراع في المجتمع الطبقي بوسائل سلمية ، و باعتبارها أسلوب حياة يشمل كافة مجالات المجتمع .و تعتبر مؤسسات المجتمع المدني الإطار الأمثل و المدرسة الأولية للتمكين لهذه القيم و المهارات عند المواطنين ، و لما كانت هذه القيم هي جوهر الثقافة الديمقراطية ، و المهارات هي أساس الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع فإن إسهام مؤسسات المجتمع المدني في ترسيخها لدى المواطن و لدى المجتمع يمثل جانبا هاما من دوره في بناء الديمقراطية[2] على النحو الذي سيتم توضيحه.

الديمقراطية فكراً و ممارسة ، أو مفهوماً و واقعاً علمياً ؛ تنطلق من الوجود الإجتماعي المعين لمجتمع ما ، و الشكل السياسي لوجوده ، و لا تجد بنيتها المناسبة إلا في رحاب المجتمع المدني و مؤسساته التي تمثل" القوى " الفاعلة فيه : كالجمعيات ، و النقابات،...إلخ. هذه المؤسسات التي تتخذ في إطارها التعارضات الإجتماعية صيغا ثقافية و أيديولوجية و سياسية هي عامل نمو المجتمع المدني و تقدمه ، و هذه المؤسسات التي تؤطر تعارضات القوى الإجتماعية وفق آليات ديمقراطية تعبر عن مستوى الفاعلية و التأثير للمجتمع المدني في كل مرحلة.

[1] الطيب بلوصيف ، المرجع السابق ، ص 308

[2] - هشام عبد الكريم ، **المجتمع المدني و دوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989- 1999** ، مرجع سابق ، ص 132

بناءاً على هذا ، و انطلاقا من المفهومية الحقيقية لتفاعلات التغيير السياسي مع واقع المجتمع المدني في الجزائر، فإن دراسة دوره في بناء الديمقراطية سيقتصر على إستيضاح و تحليل المحاور التالية:

أ/ المجتمع المدني و التحول الديمقراطي.

عرفت الجزائر منذ نهاية الثمانينات و بداية التسعينات أول ظهور للمجتمع المدني الحديث مع انتشار الصحافة ووسائل الإعلام و النشر و أنواع مختلفة من الجمعيات الثقافية و الإجتماعية... إلخ ، و تنامت حتى أصبحت قطباً إجتماعياً و سياسياً مؤثراً ، و راحت تطالب بإصلاحات سياسية و دستورية ، حيث أخذت تتحدث عن الديمقراطية و تفعيل الدستور و التعددية.

إن المقصود بالديمقراطية في الجزائر ليس القيام بثورة على منظومة القيم الأخلاقية و الدينية و الإجتماعية للمجتمع ، و لكن المقصود هنا هو تلك المبادئ الديمقراطية التي تشكل قاعدة ممارسة السلطة السياسية ، و المتمثلة أساسا في : احترام الإختيار الحر للشعب و التداول السلمي للسلطة عن طريق إجراء إنتخابات حرة نزيهة ، إحترام حرية التنظيم و التعبير و المعارضة و التعددية السياسية ، إحترام الحريات الفردية و الجماعية و حقوق الإنسان و الثوابت الوطنية ، تحقيق العدالة و المساواة و تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون أي إعتبار عرقي أو جهوي ، و أخيراً إحترام قوانين الجمهورية و إستقلال القضاء و عدم الجمع بين السلطات[1] ،شكلت كل هذه المطالب في ذلك الحين مظهراً من مظاهر الصدام السياسي اليومي مع النظام السياسي،و مع البرامج الحكومية ، و مع رفض الإنفراد بالقرار و الوقوف ضد الممارسات التي إعتبرت معادية لحرية الرأي و حقوق الإنسان . تفاعلت تصادمات القوى الإجتماعية بالنظام السياسي مع أزمة حادة تطلبت إعادة النظر في العلاقة ما بين المجتمع و الدولة ، و ذلك في أحداث أكتوبر **1988** ، التي يصفها المحللون بنقطة التحول الهامة،متخذة شكل تحركات مطلبية سياسية ، اقتصادية بالأساس ، و هكذا تم فتح الباب أمام التحولات الديمقراطية في الجزائر ، و تم الإعلان عن تغييرات جذرية (سياسياً و اقتصادياً)، تجسدت عمليا بتعديل دستوري في**23** فيفري **1989** ؛كوثيقة" عقد اجتماعي "تنظم و تؤطر ممارسة التعددية السياسية ، و تفتح المجال أمام مختلف الفعاليات و قوى المجتمع المدني للتهيكل و التنظيم و العمل بكل حرية في إطار المبادئ الديمقراطية التي تم تبنيها كقاعدة للعمل و الممارسة.

إن الشيء الذي يجب الإقرار به هو أن هناك وجهات نظر أقل تفاؤلا حول تطور منظمات المجتمع المدني و دورها في تعزيز الديمقراطية في الجزائر ، و ترى هذه النظرة أن ما تم من عمليات تحرير ليبرالية و سياسية كانت برغبة و بقرار من النخبة الحاكمة التي واجهت ضغوطاً متعددة بسبب الأزمات

[1]- هشام عبد الكريم ، المرجع السابق ، ص 133

الإقتصادية[1]، مما أدى إلى إضطرابات واسعة النطاق هددت الإستقرار السياسي . و لترضية الجماعات المتأثرة بالأزمات الإقتصادية و سياسات الإصلاح الإقتصادي المصاحبة لها ، ثم سن قوانين و إتخاذ إجراءات تحرير ليبرالية و سياسية جديدة ، فقامت النخب الحاكمة بتقديم فرص جديدة و إن كانت في الغالب محدودة و مقيدة لإنشاء منظمات المجتمع المدني . وحسب هذه النظرة فالمجتمع لم يأخذ بعد صيغ المؤسسية ، و هو غير مندمج ، و لم تتأسس لديه فكرة الإجتماعية و المصلحة العامة[2] في تلك المرحلة ، لكي تكون له القدرة اللازمة للتأثير في العملية السياسية . إلا أن هذا لا ينفي الدور الكبير الذي لعبه المجتمع المدني في التأثير في بناء الديمقراطية و توجيه المطالب [3]

ب/ العلاقة بين المجتمع المدني والممارسة الديمقراطية في الجزائر.

النظرة الموضوعية لعلاقة المجتمع المدني بالديمقراطية في حالة المجتمع الجزائري تفصح عن جدليتها . ولكن مع الحذر الشديد في وصف الجدل القائم ، فقد تبين من خلال ما جرى تقديمه في المحور الأول أن تأثيره كان ضعيفاً في عملية انبثاق التحول إلى الديمقراطية ، فماذا عن تأثير الديمقراطية في المجتمع المدني؟ و هل انبثقت فعلا حالة من التفاعل التأثيري– الديالكتيكي بين قوى المجتمع المدني و الديمقراطية ، على اعتبار أن المجتمع المدني يقوم بدوره في بناء الديمقراطية على مستويين ، أولهما : دور ثقافي و تعبوي يتحقق من خلال نهوض مؤسسات المجتمع المدني بوظائفها الأساسية في المجتمع ، و ثانيهما : دور تربوي يتحقق من خلال الممارسة الديمقراطية و التدريب العملي على الأسس الديمقراطية في الحياة الداخلية لمؤسسات المجتمع المدني.[4]

في ظل التحول الديمقراطي ؛ شهدت الجزائر تحولات" مظهرية "تمثلت في النمو الكمي لمؤسسات المجتمع المدني ، وهو ما كان باعثا على خلق الحيوية و الحراك .ولكن هل تقاس الديمقراطية بالكثرة العددية ؟ ماذا عن أداء المجتمع المدني بعد الانفراج الديمقراطي ؟ و ما مدى ارتباط الكثرة العددية للقوى و التنظيمات بمزيد من التنمية السياسية ؟ و ما مدى قابليتها على مراكمة تحولات آدائية أعمق ذات طبيعة انتشارية ؟.

بعيدا عن التفصيل يمكن استيضاح الأمر عن طريق بعض نماذج التنظيمات في المجتمع المدني الجزائري ، مع ضرورة فهم السياق السياسي الذي يشكل و يقيد و يحدد إمكاناته و احتمالاته كمحرك

[1]- نفس المرجع ، ص 133

[2]- - محمد شكر الصبيحي ، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** ، مرجع سابق ، ص 146

[3]– هشام عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص 133

[4]- نفس المرجع ، ص 134

للتغيير الاجتماعي و السياسي ، و على وجه الخصوص فإن السياق السياسي مهم و جوهري عند تقييم المضامين السياسية الممكنة و المحتملة للمجتمع المدني.

أما بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني و من أهمها النقابات المهنية ، فهي و إن تزايدت نشاطاتها وتحركاتها بعد الانفراج الديمقراطي ، إلا أن أداءها في إطار عددها و عضويتها ، لا يزال دون المستوى المطلوب، و هي تعاني من التحديات ذاتها التي تعاني منها الأحزاب السياسية ، حيث تزاوج النقابات المهنية بين العمل النقابي و بين العمل السياسي،و هي تعاني من مشكلات قانونية بالأساس .

و بالنسبة للنقابات العمالية ، فعلى الرغم من ضخامة حجم عضويتها و أهمية دورها إلا أن تمثيلها لصالح الطبقة العاملة لا يزال دون المستوى المطلوب ، و تأثيرها على القطاعات العمالية محدود للغاية . ضمن هذا الإطار فإن العمل النقابي التعددي لا زال غير معترف به في واقع الأمر- رغم دستورية و قانونية وجوده-، فالتجربة النقابية التعددية بينت بما لا يدع مجالا للشك خلال العقد الماضي أن الفعل النقابي التعددي و المستقل سيكون في حاجة فعلية للقيام بمعركة الاعتراف الاجتماعي و الفعلي به، حتى بعد أن حصل على الاعتراف القانوني و الدستوري خلال فترة بداية التسعينات ، كنتيجة لميزان القوى السياسي العام الذي فرضته الحركات الاجتماعية المختلفة ليبقى حقا نظريا و شكليا حتى الآن ، و كواجهة دولية" لديمقراطية "يراد لها أن تبقى بعيدة عن المجتمع الفعلي[1] .

و على الرغم من تعزيز ديناميكية الجمعيات بالانفراج الديمقراطي ، إلا أن طبيعة العلاقة بينها و بين الدولة تتميز بسلطات الإشراف و الرقابة و الحل التي تتمتع بها الدولة في مواجهة هذه المنظمات .فأغلب القوانين تفرض رقابة على تأسيسها ثم رقابة على نشاطها ، و تتمتع الدولة بحق حل الجمعيات أو دمجها من دون أن يكون ذلك من سلطة القضاء بل من سلطة الجهة الإدارية المختصة ، فضلا عن إلزامها بقواعد محدودة و التدخل في قرارات الجمعيات بعد صدورها.

هذه الصلاحيات تنقص من إستقلالية المنظمات و تتحول في بعض الأحيان إلى رقابة أفقية تؤثر سلبا فيها ، و تخلق لها مشاكل عديدة تفوق تنفيذ المشروعات التي تتبناها هذه الجمعيات ، و تصبح مصدرا للتوتر و عدم الثقة بين الدولة و المنظمات ، و من أمثلة ذلك العلاقة بين الحكومة و منظمات حقوق الإنسان [2]، التي لعبت دورا كبيرا في الضغط من أجل تبني أو تجسيد بعض المطالب المتعلقة أساسا

[1]- عبد الناصر جابي ، **الحركات الاجتماعية في الجزائر بين أزمة الدولة و شروخ المجتمع** ، مركز البحوث الاقتصادية من أجل التنمية (cread) ،

<http://Forumticrsmonde.net/arabic/social-actiobs-in-arab-countries/socialmovements-algeria-htm >

[2]- محمد شكر الصبيحي ، مرجع سابق ، ص 220

بحماية حقوق الإنسان و إرساء مبادئ الديمقراطية التي تسمح لها بالنشاط و التحرك [1] .و تعتبر هيئات حقوق الإنسان المدافع الحقيقي عن الديمقراطية في الساحة الجزائرية ، خاصة أنها تملك دعما من الهيئات الحقوقية الدولية .

إن الممارسة الديمقراطية إنما تتم عبر مؤسسات المجتمع المدني ، ولكن الشيء الذي لا يجب أن يغيب عن أذهاننا هو أن قيام هذه المؤسسات جزء من الديمقراطية نفسها ، فممارسة الحقوق الديمقراطية : "حق حرية التعبير ، و حرية إنشاء الجمعيات و الأحزاب ، و النقابات و الشركات و التعاونيات ، و الحق في الملكية و الحق في العمل ، و الحق في المساواة ، و تكافؤ الفرص "... ، بممارسة هذه الحقوق تنشأ مؤسسات المجتمع المدني ، و بتغلغلها في جسم المجتمع تتعمق الممارسة الديمقراطية بدورها .[2]

بمعنى آخر ، ترسو صيغة علاقة طردية بين الديمقراطية و المجتمع المدني ، مؤداها أنه متى ما ترسخت أسس الديمقراطية تدعمت مؤسسات المجتمع المدني ، و لا ممارسة ديمقراطية حقيقية بغير مجتمع مدني فاعل و نشيط [3] هكذا ، فإنه في ظل السلطوية و السيطرة الحكومية و انطلاقا من الواقع السياسي في الجزائر فإن استحضار مجتمع مدني قوي وفعال في إطار ديمقراطية حقيقية يستلزم ما يلي:

1-تعديل التشريعات ، بحيث توفر استقلالية حقيقية في ممارسة النشاط.

2-تطوير التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني ، و تنسيق أدوارها لطرح قضاياها على الرأي العام بحيث يصبح مساندا لقيامها بدور حقيقي في التنمية السياسية و التطور الديمقراطي.

3-توفير المناخ المناسب لقيامها بنشاط فعال من خلال التمكين للقيم الثقافية المساعدة على التحول الديمقراطي و انعكاساتها في سلوك المواطنين.

4-تطوير العلاقة مع الدولة ، و التأكيد على أن العلاقة بينهما علاقة جدلية ، تقوم على التأثير المتبادل و المتطور ، تبعا لتغير الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية ، و التأكيد على التكامل بينهما و يتطلب التعاون بينهما لتحقيق هذا التكامل تحديد الأطر و الآليات التي تكفل صياغة العلاقة بينهما على أسس موضوعية و مؤسسية مما ينعكس إيجابا على المجتمع.

5-تعميق الطابع المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني ، بتوفير البيئة الحقوقية المناسبة ، التي تحدد وضعها القانوني في المجتمع ، و تكسبها الشرعية و الاعتراف ، و الحرص على تعميق الديمقراطية الداخلية لهذه المنظمات ، و تأكيد مبدأ الشفافية بالنسبة لبرامج النشاط و التمويل.

6 - العمل على تحقيق استقلالية مؤسسات المجتمع المدني ، و لا سيما النقابات و الجمعيات و الاتحادات المهنية ،و الصحافة و لجان حقوق الإنسان ، و أجهزة" الإعلام "عن هيمنة السلطة.

---

[1]– هشام عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص 135

[2]– محمد عابد الجابري ، **إشكالية الديموقراطية و المجتمع المدني** ، المستقبل العربي ، عدد 167 (جانفي 1993) ص 14

[3]- أحمد شكر الصبيحي ، مرجع سابق ، ص 221

ثانيا :المجتمع المدني و المشاركة السياسية:

ترتبط التنمية السياسية بغايات و مثل سياسية عديدة و متنوعة تسعى إلى تحقيقها و تعمل على تجسيدها ، و تحرص على إحاطتها بسياج من الضوابط السياسية و الاجتماعية و التنظيمية التي تضمن تناميها و تكفل لها الدوام و الاستقرار ، و تعتبر المشاركة السياسية أحد ديناميات و غايات التنمية السياسية التي تعكس و تجسد قيمة المساواة في الحقوق و الواجبات ، و تعمل على إرساء قواعدها و تدعيم أركانها و ترسيخها داخل المجتمع. فمثلا حاول) وارد (أن يقدم وصفا للتنمية السياسية فذكر أنها" توفر درجة عالية من التمايز بين الوظائف و تحقيق التكامل في الأبنية و الأدوار . و ذات نظام عقلاني و رشيد يتمتع بولاء شعبي ، مع اتساع على أن التنمية (L.W.Pye) المشاركة السياسية أو توافر أمن و استقرار النظام . "كما أكد لوسيان باي السياسية تتحقق من خلال قدرة النظام السياسي على معالجة الأزمات الستة من بينها أزمة المشاركة .تشغل عملية المشاركة السياسية مكانة هامة في العمل التنموي عامة و العمل السياسي بوجه الخصوص ، و ما تقتضيه من تعبئة و تحريك لكافة الجهود و الإمكانات و القدرات المادية و البشرية و الفكرية و التنظيمية– اللازمة للعمل التنموي-من ناحية،ومن طبيعة و نوعية التغيرات و المتطلبات التي تنجم عن عملية التعبئة الاجتماعية و ما تستلزمه من جهود و سياسات جديدة و متطورة من ناحية أخرى[1]

و على الرغم مما تلعبه المشاركة من دور محوري في جهود التنمية ، و على الرغم من أهميتها و ضرورتها ، فإن مفهوم المشاركة لا يزال غير متفق عليه ، فقد عرفها الدكتور عبد الهادي الجوهري بأنها العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية و الاجتماعية لمجتمعه و تكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع ، و كذلك أفضل الوسائل لتحقيق و إنجاز هذه الأهداف . "كما تعرف المشاركة بأنها محاولة للتأثير على صانعي و متخذي القرار في منظمة ما ، و من ثم يمكن القول أن تعبير الفرد عن احتياجاته و رغباته تمثل أدنى مستويات المشاركة الشعبية وهناك من يعرفها بأنها تعبير عن إرادة شعبية إيجابية ديمقراطية تقوم على أساس تعبئة قوى الجماهير لمواجهة المشاكل و المعوقات و تتميز بالديناميكية و التحرك ، و يعرف صمويل هنتجنتون و جورج دومينجاز في دراستهما عن التنمية السياسية-المشاركة السياسية بأنها نوع من النشاط يقوم به المواطنون العاديون ، بهدف التأثير في عملية صنع القرار الحكومي [2]

والجدير بالذكر أن التنمية السياسية تعتمد أساسا على جهود المجتمع المدني في زيادة ودعم المواطنين ودفعهم للمشاركة في إحداث التغيير المطلوب ، لذلك ونظرا لأهمية المشاركة السياسية كهدف

[1]- هشام عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص 139

[2]- نفس المرجع ، ص 140

من أهداف التنمية السياسية- خاصة في الدول النامية حيث تظهر أزمة المشاركة السياسية بجلاء ، و هي تشكل لجميع الأنظمة السياسية المعاصرة التحدي الأكثر خطورة ومن المتفق عليه أن دوافع المشاركة السياسية تتوقف إلى حد كبير على كمية ونوعية المواقف السياسية التي يتعرض لها الفرد ، فكلما كثرت وتنوعت هذه المواقف ازداد احتمال مشاركته في العملية السياسية ، وأزداد عمق ومدى هذه المشاركة والعكس صحيح ، غير أن التعرض لمثل هذه المواقف لا يكفي وحده لدفع الفرد إلى المشاركة ، و إنما يلزم أيضا أن يكون الفرد نفسه على قدر معقول من الثقافة السياسية و الإدراك الواعي لمعطيات الحياة السياسية و متغيراتها [1] و هنا يبرز الدور المهم لمنظمات المجتمع المدني.

يتمثل هذا الدور في عملية المشاركة في عدة مظاهر في أي من النظم السياسية المعاصرة ،كما يتوقف هذا الدور أيضا على عدة اعتبارات تشكل ضوابط تنظيم لعملية المشاركة ،وتحدد في الوقت نفسه صيغة المشاركة المعترف بها أو المسموح بها داخل المجتمع ، فالمجتمع المدني كمنظمات طوعية ، لا تنشأ لذاتها بل من أجل أهداف معينة في مقدمتها تنظيم الحركة السياسية للجماهير ، و تيسير مشاركتها في مختلف الأنشطة السياسية بشكل منظم و مشروع ، و في إطار هذا الدور و حتى يمكن لهذه المهمة أن تتحقق بنجاح يقوم المجتمع المدني بعدد من الوظائف و الأدوار تتمثل عادة في تمكين الأفراد و الجماعات من التعبير عن مصالحها ورغباتها و معتقداتها من ناحية ، و تهيئة الفرصة أمامها لكي تبدي رأيها فيما تتخذه الحكومة من قرارات ، أو فيما يطرح من برامج و سياسات ، و اختيار أعضاء المجالس النيابية و أفراد الهيئة الحاكمة بأسلوب ديمقراطي منظم و مشروع يساعد على التجديد المستمر في حركة العمل السياسي و في صفوف الصفوة الحاكمة على حد سواء

تقوم فكرة المجتمع المدني على أن المشاركة السياسية للشعب لا يجوز أن يبحث عنها في مجرد زيادة الآراء ، بل إن الطابع الديمقراطي لأي نظام يظهر من خلال الفعالية الزائدة للفئات الاجتماعية المختلفة و تصارعها الجدي في ميدان المنافسة السياسية . و على أساس هذا التحليل و كلما كانت الآراء السياسية في مجتمع ما أكثر تنوعا كلما كان هذا المجتمع أكثر ديمقراطية . هذا التفسير يرتبط ارتباطا وثيقا بالتعددية السياسية و بإبراز القدر الممكن من التعدد و التنوع على مختلف أصعدة المجتمع ، و ينتج عن ذلك إشباع حتى يمكن **هوسيلتز بيرت** احتياجاتهم وحل مشكلاتهم و تحقيق أهدافهم عموما، ويضيف هوسيلتز بيرت تحقيق رغبات و أهداف المجتمع من الضروري توفير الخبرات و المهارات من قبل المشاركين .و يبرز هذا بصفة عامة الدور الأساسي للمجتمع المدني في تنشئة و توفير مثل هذه الخبرات و المهارات.

و ما حدث في الجزائر هو تطور في– نفس الاتجاه -في اتجاه المزيد من المشاركة و مزيد من المحاسبة ، و ما ذلك إلا لعوامل بنائية هيكلية داخلية ، و عوامل إقليمية و دولية .و تكوينات المجتمع المدني في

[1]– المرجع السابق ، ص 140

الجزائر هي الأكثر استجابة و إلحاحا على مزيد من المشاركة في إطار التفاعل الحاصل بين ما هو في الداخل ، و بما يتجانس مع الحراك العالمي المتجه نحو الديمقراطية و المشاركة الشعبية في صناعة القرار السياسي [1]، فزيادة تنظيمات المجتمع المدني عددا و عضوية أدى بالضرورة إلى زيادة الطلب على المشاركة السياسية.

لقد تدعم دور المجتمع المدني و منظماته بالجزائر في المشاركة السياسية ، بوجود عدة تحولات مساعدة مهمة منها : ملائمة الإطار القانوني و التشريعي المنظم للحياة السياسية ، و التحول نحو الديمقراطية الجاري حاليا في الجزائر ، و الذي يعتبر كخطوة متقدمة على طريق توسيع المشاركة السياسية المرتبطة فعلا بإنشاء و تعدد المؤسسات التي تعزز المسار الديمقراطي كالأحزاب ، و جماعات الضغط ، و جماعات المصالح التي تعمل كوسيط بين المواطن و الدولة. فبدأت ترتسم ملامح مأسسة هذه المشاركة في الحقل السياسي الجزائري و بخاصة فيما يتعلق ب:

1- نقل الديمقراطية السياسية إلى مستوى العمل المؤسساتي و تكريسها في إطار بنية سياسية ديمقراطية واعدة ، على رغم ما يشوبها من غموض و تناقض في بعض الممارسات

2- تأطير الصراع السياسي بين القوى السياسية حول سلطة صنع و اتخاذ القرارات السياسية و وضع السياسات العامة ، بأطر و آليات مؤسسية سياسية

3 - التبلور التدريجي لانتشار و تعميق الثقافة المدنية التي تقوم على إقرار الائتلاف الحكومي و اقتسام السلطة التنفيذية بخاصة بين القوى السياسية و اعتماد التعددية السياسية و الفكرية و تكريس مبدأ المساواة التي تجسده دولة القانون.

4- الاتجاه المتنامي نحو تعيين حدود في مجال عمل الدولة و تدخلها ، بحيث بدأت مؤسسات المجتمع المدني تتمتع بهامش و لو بسيط من حرية الحركة بعيدا عن التدخل المباشر من جانب الدولة.

5- الميل المتزايد نحو جعل العملية السياسية تعبيرا عن مناقشة سلمية من ناحية ، و تكريس مبادئ التراضي و التوافق كقاعدة للمنافسة بين الفاعلين السياسيين من ناحية أخرى.

6- الانتشار الواسع للإعلام رغم محدودية هامش حريته.

7- التعددية الحزبية و الانتخابات الدورية ، على رغم ما شابها من تحيز الإدارة– عدم الحياد السياسي – وطعون التزوير من جهات ذات اتجاهات سياسية مختلفة[2]

إن دور منظمات المجتمع المدني في تحفيز الناخبين على الاقتراع و دورها في تشجيعهم على التصويت ,للمرشحين ذوي المصداقية و الكفاءة هما وجهان لعملة واحدة ، فكلما زاد عدد المقترعين زادت فرصة انتخاب من هم اكثر جدارة و كفاءة ، و هذا ما يتطلع إليه المجتمع المدني لأجل التحديد و ممارسة الرقابة

[1]- هشام عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص 141

[2]- قيرة إسماعيل و أخرون ، **مستقبل الديموقراطية في الجزائر** ، ط1 ، بيروت : (مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002)

على السلطة السياسية وأدائها ، من خلال تفعيل المشاركة السياسية كذلك فهي تلعب دورا مهما في مساعدة الأعضاء و الجمهور على بناء مرجعية للحكم على المرشحين [1]

ثالثا : المجتمع المدني والاستقرار السياسي.

إذا عرفنا أن الديمقراطية هي مشارآة الشعب في الحكم و السلطة لاختيار ممثليه في مؤسسات هذه السلطة لإيصال حقوقه و متطلباته إليها ، ومن هنا نعرف ما لذلك من أهمية لحضور تأثير الشعب في صنع القرار ، ولكن هذا التأثير يحتاج إلى حالة من الأمن و الاستقرار تجعل المواطن واثقا من نفسه مطمئنا عندما يبدي حقه السياسي و إبداء رأيه.

إن الاستقرار السياسي يمثل مطلبا أساسيا يقتضيه نجاح الجهود التنموية ، فما يشكل في ذات الوقت غاية لعملية التنمية السياسية[2] وتشير ملاحظة الواقع السياسي للجزائر أنها عانت بشدة من أزمة الاستقرار السياسي.

في الحقيقة أن للاستقرار السياسي مقومات أساسية لا بد من تحقيقها حتى يمكن الحديث عن استقرار سياسي حقيقي ، ومن خلال تحليل هذه المقومات المتحكمة فيه ، يمكن التساؤل عما إذا كان لمنظمات المجتمع المدني دورا في تحقيق الاستقرار السياسي بالجزائر ؟ و ما هي صور ذلك ؟.

تلعب منظمات المجتمع المدني عموما دورا أساسيا و مميزا في تدعيم قدرات النظام السياسي في مواجهة الأزمات المختلفة ، ومنها أزمة الاستقرار السياسي ، لما توفره من آليات تسمح بفتح القنوات بين الفرد و النظام ، و هذا من شأنه تفعيل مقوم الاستقرار السياسي . المجتمع المدني يسمح بتوفير المرونة و السلاسة والشفافية في التعامل مع المطالب المجتمعية ، مما يساعد النظام السياسي على منحه أكبر قدرة لمعالجة تلك المطالب ، و بالتالي تجنب التعبير عن المطالب بطرق غير سلمية ، و امتصاص حالات الغضب و الاحتقان الاجتماعي و السياسي ، و فتح الباب للتنفيس عنها سلميا بالتعبير عن الرأي العلني و تعميق مفاهيم العمل المؤسسي ، وتأكيد مقدرة المجتمع على التنظيم الذاتي و العمل الجماعي ، و بالتالي تجنب التعبير عن المطالب بطرق غير سلمية نلاحظ انه بسبب أزمة الاستقرار السياسي التي عرفتها الجزائر بعد توقيف المسار الانتخابي و ما استتبع ذلك من ممارسات قمعية من طرف السلطة و ما صاحبه من تغييب للمجتمع المدني في تلك المرحلة ، فقد كان دوره جد ضعيف في تفعيل الاستقرار السياسي . و ذلك بسبب أساليب الممارسة التي كانت سائدة آنذاك ، من طرف السلطة و المؤسسة العسكرية التي كان تعاملها مع الأزمة تعاملا أمنيا على ابعد الحدود . رغم المحاولات الكثيرة من طرف فعاليا لمجتمع المدني

[1]- هشام عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص 144

[2]- أحمد وهبان ، **التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية** ، مرجع سابق ، ص 73

، ودعوتها لتبني الأساليب و الطرق السلمية – التي تعتبر من صميم عملها و مقوماته – لتجاوز الأزمة و استعادة الأمن و الاستقرار [1].

الملاحظ في هذه الفترة أن المجتمع المدني رغم غيابه عن الساحة إلا أنه ساهم خاصة من طرف المنظمات السياسية كجمعيات حقوق الإنسان في تدعيم الاستقرار السياسي و ذلك من خلال مشاركته أو إشرافه على العديد من مبادرات الحوار في بداية المرحلة ، و إتخاذها لمواقف مساندة و مدعمة لمساعي الوئام و المصالحة ، بعد ذلك تساعد منظمات المجتمع المدني أيضا على دعم الاستقرار السياسي بشكل مقبول ، و ذلك بالعمل على توفير البيئة الثقافية السياسية الحديثة التي تهيئ المجتمع لهذه النقلة المهمة ، مما يعزز فرص التطوير السياسي السلمي ، و يحافظ بالتالي على الاستقرار السياسي . لكن ما تنطوي عليه البيئة الاجتماعية الثقافية في الجزائر لا يسمح بالحديث عن دور فعال للمجتمع المدني خاصة في ظل مجتمع يعاني من مشكلة الهوية و التعددية السياسية . رغم هذا الوضع ، و في اتجاه إحتواء عناصر الأزمة السياسية ، فقد ساهمت منظمات المجتمع المدني في ترسيخ القناعات و الممارسات بأهمية الاختلاف و إقرار مبدأ التعددية ، و تيسير إمكانية إندماج الأفراد المنحدرين من مناطق و شرائح مختلفة في إنجاز أعمال و مشاريع مشتركة ، و القضاء على ترسبات التفرقة المناطقية و الطائفية و الفئوية . و هذا ما يظهر جليا في تغيير عدد كبير من الحركات الاجتماعية لأساليبها في التعبير عن المطالب ، و المشاركة في الحوار و تغليب طرق التفاوض و الضغط السلمي [2] ،كلها مؤشرات تؤكد على تغير طفيف و تحسن نحو إرساء ثقافة مدنية تساعد على عودة الاستقرار السياسي و المجتمعي. كما رأينا سابقا فإن مساهمة المجتمع المدني في توفير آليات تضمن سير الحياة الاجتماعية و السياسية القائمة على الحركة في ظل القانون و المؤسسات ، ووجود ديمقراطية حقيقية قائمة على التداول السلمي للسلطة ، من شأنه تعزيز الاستقرار السياسي ، فوجود صحافة حرة ، و حضور جمعيات و نقابات و منظماتفاعلة يشكل جبهة مطلبية و اسعة تسهل الوصول إلى أكبر قدر ممكن من العدالة . و لكن بالمقابل فإن سيطرة السلطة و إخضاعها لمؤسسات المجتمع المدني ، و عدم استقلاليتها في تلك المرحلة أدى إلى سيادة نوع من الضغط و عدم الرضا نظرا للممارسة السلطوية و التي تميزت بمظاهر و آليات إحتكار و خنق و احتواء و توظيف سياسي لهذه المنظمات.

و تلعب الدولة دورا رئيسيا في هذا المجال ؛ فهي من شأنها إتباع سياسات تشجع على التعايش و الاندماج . و الملاحظ في الجزائر هو الانفراد بالسلطة و احتكارها ، و سيطرتها الكلية على كل أشكال المجتمع المدني التي أصبحت بمثابة مؤسسات " مؤممة " مهمتها مباركة القرارات الحكومية.

[1]- هشام عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص 146

[2]- المرجع السابق ، نفس الصفحة

لكن رغم ذلك فقد استمرت محاولاتها و لمرات عديدة لتغيير الوضع القائم و إرساء قواعد حكم ديمقراطي . بدليل ما تقوم به بعض المنظمات خاصة منظمات حقوق الإنسان من نشاطات و ما تقدمه من تقارير حول حالة الاستقرار السياسي و العمل على دفع السلطة نحو تبني استراتيجيات أكثر تلاؤما مع متطلبات الأمن و الاستقرار[1]

إلا أن الجزائر و كما يقول " هانسبيتر ماتيس " لا تمتلك أي استراتيجية للتفاعل و التعاون بين المجتمع المدني و السلطة فيما يتعلق بمعالجة قضية الاستقرار السياسي .و هذا ما يتأكد في ظل عدم تطور أو تحسن على صعيد " قوانين الجمعيات و النقابات " لأن تطورها سيعني المزيد من المطالب و مزيد من التهافت نحو الديمقراطية ، و أيضا فيما يخص استمرار سياسات السلطة و هيمنتها على الساحة و عدم فتح المجال لفعاليات المجتمع المدني للمساهمة في تحقيق الاستقرار السياسي و تفعيل ثقافة السلم و الأمن و الدليل على ذلك الاستمرار في تطبيق حالة الطوارئ و في السياسات و الاجراءات التي يغلب عليها الطابع التسلطي/ الاستبدادي ، لأجل تحقيق غايات و أهداف كما يقول " حسنين توفيق إبراهيم " تخدم تمكين النظام من الاستمرار في السلطة.

الفصل الثالث

واقع العمل الجمعوي في ولاية سعيدة

و دوره في التنمية السياسية

تمهيد :

في إطار ما تشهده الجزائر من تحولات جوهرية في مجالات التنمية، وبعد إستتباب الأمن، وفي إطار تشجيع الدولة وإنفتاحها على تنظيمات وحركات المجتمع المدني، جاء دور القطاع الثالث خاصة في جانبه المتعلق بالجمعيات مسانداً وداعماً لهذه الورشة،ومستغلاً هذه البيئة ومواكباً لتغيراتها ،إذ يلاحظ منذ بدايات الألفية الجديدة ميلاد نسق جديد من التفاعل بين الدولة والمجتمع المدني في ميادين التنمية المحلية وفي جوانب الإرتقاء بخدمة المواطن، هذا النسق يشهد حركية متزايدة في النموذج المطروح للدراسة، وذلك من خلال الخدمات التي تقوم بها الجمعيات في الأحياء والأرياف والمدن من أجل تحسين محيط العيش والتكفل بالمعوزين والقاصرين وذوي الإحتياجات الخاصة وغيرهم، في مختلف المناسبات ، إن هذه الحركية إستدعت تسليط الضوء عليها وإحاطتها بالدراسة ،في الجزائر بشكل عام وفي ولاية سعيدة بشكل تطبيقي خاص، وذلك عبر التعريف بالولاية جغرافياً وإقتصادياً وكذا واقعها تنموياً وإدارياً وسياسياً إضافة إلى التعريف بالمجتمع المدني للولاية وأهم مكوناته وأبرز إسهاماته وآلياته المتبعة في التنمية السياسية

المبحث الأول : الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

أولا : أدوات جمع البيانات

يلجأ الباحث الاجتماعي إلى أساليب وأدوات منهجية كثيرة أو محدودة لجمع البيانات حول الظاهرة أو المشكلة محل الدراسة، مثل الاستمارة أو المقابلة أو الملاحظة أو تحليل مضمون للوثائق والمستندات...الخ .و تبعاً للمناهج المعتمدة في هذه الدراسة ؛ وكذلك تماشياً مع خصائص المجال البشري للبحث، والذي يتكون من قسمين هما قادة الحركة الجمعوية وكذلك الأعضاء، فقد إستخدم الباحث عدة أدوات بحثية هي الإستمارة والمقابلة والملاحظة البسيطة بالمشاركة أو الملاحظة المباشرة.

أ -**الإستبيان :** وهو التي إعتمدنها بشكل أساسي وتم تطبيقها على أعضاء و المنخرطين في الجمعيات التي تمثل وحدة ، وقد تضمنت إستمارة البحث هذه عدداً كبيراً نوعا ما من الأسئلة المتنوعة؛ حيث راعينا في صياغتها الطول والقصر وكذلك المضمون المتنوع بين أسئلة الحقائق والمعلومات وأسئلة الرأي والمواقف وأسئلة الدوافع والأسباب، وبما أن الموضوع المبحوث فيه نوعاً من الحساسية والمخاوف، خاصة في جانب العلاقة بين الحركة الجمعوية والدولة وكذلك مسألة التسيير المالي، فقد تم إستبعاد الجمل أو الألفاظ المثيرة أو المستفزة وتعمدنا تلطيف العبارات مع الالتزام بالدقة العلمية والموضوعية.

وبلغ عدد أسئلة الاستمارة الأولى **69** سؤالاً نظراً لإتساع جوانب الموضوع وتشعبها، وحتى يتم تغطية مختلف الأبعاد والمؤشرات ذات العلاقة بالموضوع والتي تضمنتها فرضيات البحث، وقد توزعت الأسئلة على سبعة أقسام تبعا لتساؤلات الدراسة وفرضياتها والمعلومات المطلوبة لفهم وتفسير الظاهرة المدروسة كما يلي:

المحور الأول : خصص للبيانات الأساسية حول الجمعيات ثم حول إطاراتها لمعرفة خصائص البيانات الأساسية حول الجمعيات ثم حول إطاراتها لمعرفة خصائص واقع الجمعيات وبنيتها الداخلية المادية والبشرية .وجاءت أسئلة هذا المحور من السؤال رقم **01** إلى السؤال رقم **11**

المحور الثاني :إحتوى على أسئلة شخصية و ذلك لأخذ صورة عن طبيعة الموارد البشرية المتوفرة داخل هذه الجمعيات ، من خلال أسئلة حول : (الجنس ، السن والمستوى التعليمي)

إضافة إلى الحالة العائلية و الأقدمية في الجمعية ، و هذه النوعية من الأسئلة تساعد على فهم نمط الشخصي لأعضاء الجمعيات ، وجاءت أسئلة هذا المحور من السؤال رقم **12** إلى رقم **17**

المحور الثالث : إحتوى على أسئلة حول طبيعة ونوعية الأنشطة والخدمات التي تقدمها الجمعيات لمعرفة الميدان الذي يحضى بالأولوية في سلم إهتماماتها وبرامجها، وأي بعد تعتمده في الوصول إلى التنمية،وكذلك كيفية إختيارها لبرامجها و أنشطتها و العامل الأساسي و المهم في هذا الخيار، وتمثلت أسئلة هذا المحور في المجال من السؤال رقم **18** إلى رقم **25**

المحور الرابع :وإشتمل على أسئلة تركز على جانب التنمية السياسية من خلال طرح تساؤلات حول دور الجمعيات في تفعيل أسس هذه العملية من ترسيخ للقيم الوطنية ، و كذا دورها في توسيع دائرة الثقافة السياسية ، و مهمتها في تحقيق المشاركة السياسية ، و كانت أسئلة هذا المحور من السؤال رقم **26** إلى السؤال رقم **37**

المحور الخامس : يبحث في طبيعة العلاقة بين الحركة الجمعوية والدولة أو السلطات، في المستوى المركزي أو المحلي، لمعرفة إلى أي حد تساهم الدولة في تحسين أداء العمل الجمعوي أو عرقلته، من خلال القوانين والنصوص التشريعية أو التمويل أو الضغوط بمختلف الأساليب، ذلك أن المحيط السياسي الذي تعمل فيه الحركة الجمعوية له من الأهمية بمكان في نجاح أي عمل جمعوي .وقد جاء ذلك من خلال الأسئلة من رقم **38** إلى رقم **54**.

المحور السادس : تم تخصيصه لعنصر مهم هو طبيعة العلاقة بين مختلف الجمعيات سواءا الناشطة في نفس المجال أو في المجالات الاخرى، و ذلك لمعرفة حجم التنسيق و التعاون بينها و مجالات هذا التعاون في إطار ما يسمى بالعمل الجمعوي التشاركي . وذلك من خلال الأسئلة من رقم **55** إلى **63** .

المحور السابع : طرحنا فيه أسئلة تبحث عن أهم المشاكل و المعوقات التي تعانيها الجمعيات في الجزائر ، و المقترحات التي التساعد على تخطيها ، بالإضافة إلى التقييم الإجمالي لنشاط الجمعية من خلال تحقيقها لأهدافها المسطرة ، جاءت أسئلة هذا المحور من السؤال رقم **63** إلى سؤال رقم **69** .

ثم جاء سؤال مفتوح حول الآليات التي تساعد الجمعيات على تحقيق التنمية السياسية الجزائر بشكل عام .

ورغم أن أسئلة الإستبيان جاءت كثيرة وقد تشكل عبئا على المبحوثين من أعضاء الجمعيات، إلا أنه أمكننا التغلب على هذه الصعوبة من خلال محاورتهم وشرح أهمية الموضوع لهم لكسب تفهمهم وتعاونهم، وكذلك من خلال اختيار الأوقات الملائمة لهم للإجابة

ب- المقابلة :استخدمنا أداة المقابلة مع إطارات الجمعيات التي أخذناها كعينة و هي **12** جمعية من ولاية السعيدة ، وهم رؤساء و الأمناء العامون لهذه الجمعيات ، حيث أمكن من خلال هذه المقابلات العلمية معرفة الكثير من الآراء والحيثيات وحتى كواليس عمل وتسيير الجمعيات، وعلاقاتها مع بعضها البعض ومع الدولة في مجال التمويل وإقامة الأنشطة، وهذا ما أعطنا معلومات وبيانات كيفية هامة، تفسر أداء الحركة الجمعوية ومعوقاتها.

ج -الملاحظة :إستخدمنا الملاحظة المباشرة أو الملاحظة البسيطة بالمشاركة، في فهم وتفسير الكثير من جوانب العمل الجمعوي، من خلال الحضور في مختلف الأنشطة التي قامت بها الجمعيات في العديد من الفضاءات سواء في مركز التسلية العلمية الذي يشهد الكثير من النشاطات الجمعوية، أو في دورالشباب المختلفة أو في الجامعة...إلخ.

بالإضافة إلى المشاركة الشخصية للباحث في عدة فعاليات جمعوية، وملاحظته القريبة لمختلف نشاطاتها.

ثانيا : مجالات الدراسة

1 -**المجال المكاني:** تم إجراء الدراسة في تراب إقليم ولاية **سعيدة** الواقعة بالشمال الغربي للجزائر؛ حيث يحدها من الشرق ولاية **تيارت** ومن الشمال ولاية **معسكر**،و**سيدي بلعباس** غربا ،ومن الجنوب ولايتي **النعامة** و **البيض** ، ويمكن إعتبارها نموذجاً مشابها لبقية ولايات البلاد؛ نظرا للتجانس النوعي الكبير في طبيعة عمل الحركة الجمعوية الجزائرية، من حيث ظروف نشأتها التاريخية وتطورها والإطار القانوني الذي ينظمها وعلاقتها بالدولة، إضافة إلى تشابه أوضاع الفرد الجزائري في ظل المرحلة التي يمر بها المجتمع الجزائري.

مرت المنطقة بعدة حقب تاريخية، من الفينيقيين إلى الرومان مروراً بالفتحالإسلامي ووصولاً إلى الإستعمار الفرنسي؛ حيث شهدت الولاية حركة نضالية كبيرة أكسبتها مكانة مهمة في التاريخ الجزائري الحديث.

تتموقع ولاية سعيدة في محور مركزي ضمن الكتلة المكونة لولايات ما يعرف بالهضاب العليا الغربية (تيسمسيلت - تيارت - سعيدة - النعامة – البيض).، فعدد سكانها يقدر بحوالي **330641** نسمة ، وتقدر مساحتها ب **6613** كلم، وبها **6** دوائر هي :سعيدة، عين الحجر، يوب، سيدي بوبكر، أولاد إبراهيم ، الحساسنة ، كما تضم **16**بلدية.

وأهم ما يميزها من الناحية الاقتصادية هما الطابعين الفلاحي والسياحي، فالفلاحة بشقيها الزراعة وتربية المواشي تحتل الصدارة نظراً لخصوبة أراضيها ،ويتميز شمال الولاية بتربة خصبة صالحة للحبوب ذات المردودية العالية إضافة إلى بعض الخضروات ، و جنوبها ذو طابع رعوي ذات الأراضي السهبية التي تغطيها نباتات شوكية وحلفيه تقدر بـ **59760** هكتار، إضافة إلى الثروة المائية التي تشتهر بها الولاية .

كما تتميز ولاية سعيدة بطابعها السياحي الكبير؛ نظراً لاحتوائها على عدة حمامات معدنية ذات جودة عالية مثل :حمام ربي، وحمام سيدي عيسي ...

2-المجال البشري: يتكون مجتمع البحث في هذه الدراسة من **12** جمعية ناشطة في ولاية سعيدة ، وقسمنا مجتمع البحث إلى قسمين :

أ – إطارات و قيادة الجمعية : نظراً إلى الخبرة و الكفاءة و المعلومات القيمة التي يتمتع بها رؤساء و إطارات الجمعيات قررنا في إطار دراستنا للجمعيات جمع المعطيات من هذه العينة عن طريق المقبلة المفتوحة

ب – الأعضاء : إدراكاً لأهمية الأعضاء كفواعل و القطع أساسية في الحركة الجمعوية ، فأفسحنا مجال كبير لهذه العينة في مجال مجتمع البحث الخاص بالدراسة و ذلك بجمع البيانات عن طريق الإستبيان

و يجب هنا أن ننوه بالعدد الإجمالي للجمعيات من جميع الأصناف والمسجل لدى مكتب الجمعيات بمديرية التنظيم والشؤون العامة لولاية سعيدة يشير إلى وجود **402** جمعية معتمدة ولائية ومحلية حتى تاريخ **2015/12/31** كالآتي:

طابع الجمعيات	الجمعيات الولائية	الجمعيات المحلية	المجموع	النسبة المئوية
المهنية	12	3	15	,73%
الدينية	2	84	86	21,39%
الرياضية و التربية البدنية	18	106	124	30,85%
الفن و الثقافة	10	28	38	9,45%
أولياء التلاميذ	0	13	13	3,23%
العلوم و التقنيات	1	3	4	1,00%
الأحياء ، القرى و المناطق الريفية	0	38	38	9,45%
البيئة و الوسط المعيشي	5	16	21	5,22%
المعوقون و الغير المؤهلين	5	2	7	1,74%
المستهلكون	0	0	0	0,00%
الشباب و الطفولة	6	17	23	5,72%
السياحة و التسليات	2	8	10	2,49%
المتقاعدون و المسنون	0	0	0	0,00%
النسوية	0	1	1	0,25%
التضامن ، الإسعاف و الأعمال الخيرية	5	12	17	4,23%
التطوعية	0	0	0	0,00%
الصحة والطب	4	1	5	1,24%
قدماء التلاميذ و الطلبة	0	0	0	0,00%
المجموع	70	332	402	100,00%

المصدر : مديرية التنظيم والشؤون العامة لولاية سعيدة

الجدول (1) : جدول إحصائي للجمعيات الولائية و المحلية في ولاية سعيدة

يحدد الجدول رقم **(1)** لنا بدقة كبيرة العدد الجمعيات و نسبتها في ولاية السعيدة فمن **402** جمعية - ولائية و محلية - ، نجد ما يقارب **31 %** منها ذات طابع رياضي ، كالنشاط الأكثر تداولا و ممارسة من بين الميادين التي تتوزع فيها الجمعيات ، ثم يأتي بعده الميدان الديني بنسبة تقدر ب **21,39 %** ، ويعتبر هذان الطابعان هما المهيمنان على طبيعة النشاط الجمعوي في ولاية سعيدة وبفارق كبير عن باقي الميادين الأخرى ، فبعدهما بنسب لا تتعادى **10 %** ،هناك جمعيات الأحياء و جمعيات الثقافة والفن، ثم تأتي الجمعيات ذات الطابع التضامني و الشباني ، السياحي ، البيئي ، و المهني بنسب تتفاوت بين **2 %** و **5%** ،أما الجمعيات الناشطة في المجال الطبي و النسوية ، و ذوي الإعاقات ، وكذلك الخاصة بالعلوم ، فلا تشغل سوء نسبة لا تتعدى **1 %** ، في حين أن هناك بعض الميادين لا يوجد فيها أي نشاط يذكر سواءاً في الولائي أو المحلي منها المتقاعدون ، المستهلكون ، و قدماء التلاميذ .

و عليه من إجمالي هذه الجمعيات ، الجمعيات المعنية بالدراسة في بحثنا هي التالية :

جدول (2) : الجمعيات عينة الدراسة

الرقم	إسم الجمعية	نوع النشاط	سنة التأسيس	عدد المنخرطين
1	جمعية كافل اليتيم فرع ولاية سعيدة	التضامني	2014 /06/25	63
2	جمعية الولائية لسياحة و التنمية المستدامة	البيئي	2013/01/ 26	33
3	جمعية محبي مدينة سعيدة	الثقافي	05/03/2007	54
4	جمعية حماية الشباب	الشباني	2012/12/23	30
5	جمعية سينما و ثقافة لبلدية سعيدة	الثقافي	2012/01/12	42
6	جمعية أولياء التلاميذ لإبتدائية علال مدغري	التربوي	2014/11/20	37
7	جمعية الدينية لمسجد حذيفة إبن اليمن	الديني	22/06/2009	45
8	جمعية البراعم للأنشطة هواء الطلق ، ترقية و تبادل الشباب	الشباني	05/12/2013	20
9	جمعية ترقية مدينة سعيدة	الثقافي	2013/04/15	61
10	جمعية بسمة للأنشطة هواء الطلق ، ترقية و تبادل الشباب	الشباني	26/09/2013	38
11	الجمعية الولائية آفاق تنمية المحيط	البيئي	20/03/2013	28
12	جمعية تجمع الشباب " رجاء " للتضامن و التنمية	الشباني	12/01/2014	20

و بذلك فإن مجتمع البحث يتكون بشكل أساسي من الجمعيات ذات الطابع الشباني **4** جمعيات و الجمعيات ذات الطابع الثقافي **3** جمعيات ، الجمعيات البيئية جمعيتين ، و الجمعيات ذات طابع الديني و التربوي و التضامني بجمعية في كل ميدان من هذه الميادين .

ويرجع سبب إختيار المجتمع البحث إلى ما يلي : كان إختيار الميدان الشباني و الثقافي هو الأساسي كنموذج عن العمل الجمعوي و تأثيره في التنمية السياسية ، و ذلك لإعتبارات التي تحملها المفاهيم و المبادئ الأساسية في التنمية السياسية التي ترتكز على عوامل التنشئة و الثقافة و المشاركة السياسية ، وبالتالي لها بعد فكري ، فني ، ثقافي أكثر منه مهني ، أو خاص بفئات معينة ، و كذلك إنطلاقاً من فرضيات الدراسة البحثية التي تعتبر هذا النوع من الجمعيات هي لها دور الكبير بين الجمعيات في عملية التنمية السياسية .

و هناك سبب أخر لهذا الإختيار هو النشاط الفعلي لهذه الجمعيات مقارنة مع باقي الجمعيات الأخرى كل هذه الأسباب أخذت بعين الإعتبار خلال إختيار مجتمع البحث و الجمعيات المشكلة لمجتمع البحث أغلبها ذات طابع محلي و ذلك لنسبة الكبيرة لهذه الفئة مقارنة بالجمعيات الولائية (**332** محلية ، **70** ولائية) ، و أخذنا كذلك الجمعيات ذات الطابع الوطني بجمعيتين و الولائي كذلك بجمعيتين .

و تم إختيار **5** أعضاء من كل جمعية ، للإجابة عن أسئلة الإستبيان ، فكان حجم العينة البحثية الكلية هي **60** عضوا ، وتمت عملية الاختياربالشكل التالي :يقوم رئيس إحدى الجمعيات المعنية بالدراسة بدعوة مجموعة من الأعضاء إلى مقرالجمعية أو في إحدى مؤسسات الشباب إن لم يكن لها مقر، وبعد ذلك يتم إعطاء كل واحد منهم استبيان ، وبعد الشرح لأبعاد الدراسة وأهدافها العلمية البحتة يجيب الشباب على أسئلتها ، وبدون حضور رئيس الجمعية ، كما قمنا بإجراء مقابلات مع رؤساء الجمعيات بشكل منفصل ، لتصبح لدينا إضافة إلى الإستبان ، **13** مقابلة مع إطارات و قيادات جمعيات مجتمع البحث.

وهذه بعض الخصائص الرئيسية للجمعيات تشكل مجتمع البحث، رؤساء الجمعيات والأعضاء من حيث إمكانياتها المادية وطاقاتها البشرية وتوزيع الأعضاء حسب الجنس و السن والمستوى التعليمي...الخ .

جدول (3) : يبين مدى توفر الجمعيات على فروع خارج المقر الرئيسي

مدى توفر الجمعيات على فروع	العدد	النسبة المئوية
نعم	**4**	**33%**
لا	**8**	**67%**
المجموع	**12**	**100%**

يوضح هذا الجدول أن أغلبية الجمعيات لا تتوفر على فروع أخرى غير مكتبها الرئيسي في مقر الجمعية، وذلك بنسبة **67 %** بينما تتوفر **33 %** من الجمعيات على فروع في مناطق أخرى سواء داخل مركز الولاية أو في البلديات والقرى الصغيرة، وذلك في شكل نوادي تنشط في المراكز الثقافية أو دور الشباب الموجودة في تلك البلديات، حيث تعمل هذه الفروع على إبرام اتفاقيات مع المؤسسات الثقافية والشبابية للإشتراك في أنشطة معينة، بصفة دائمة أو في المناسبات الوطنية والدينية .

جدول (4) : يبين مدى توفر الجمعيات على مقر و نوعه

توفر الجمعيات على مقر	**العدد**	**نوع المقر**	**العدد**	**نسبة المئوية**
نـــعم	**12**	مقر خاص	**1**	**% 8**
		محل مؤجر	1	**% 8**
		مؤسسة شبانية	**10**	**% 83**
		دار الجمعيات	**0**	**%00**
		أخرى	**0**	**%00**
لا	**00**			
المجموع	**12**			**%100**

يشير هذا الجدول إلى أن نسبة الجمعيات التي لها مقرات هي نسبة **100 %** ، وهو بالطبع شرط قانوني لتأسيس جمعية ، ونسبة **83 %** من هذه المقرات في مؤسسات شبانية وخاصة في دور الشباب أو دور الثقافة التابعة للبلديات، بينما أكدت نسبة **8 %** من الجمعيات التي لها مقرات أنها مؤجرة، وجمعية واحدة فقط قالت أن لها مقر خاص حازت عليه في بداية التسعينات.

وتؤكد هذه النسب أن معظم الجمعيات تعاني من مشكلة فقدان المقرات الملائمة والكافية والخاصة . التي تسمح لها ببرمجة نشاطاتها بصفة ذاتية ومستقلة وهذا يؤدي إلى ضعف وقلة أنشطتها.

جدول (5) : يبين رأي الأعضاء في مدى كفاية المقر لإحتضان أنشطة الجمعية

مدى كفاية المقر	العدد	النسبة المئوية
كاف	**49**	**82%**
غير كاف	**11**	**18%**
المجموع	**60**	**100%**

يوضح هذا الجدول أن نسبة كبيرة وهي **82 %** من الجمعيات تؤكد أن كافية بالنسبة لها ، نظرا لكون المؤسسات التي تأويها واسعة وتضم قاعات عديدة و فضاءات لمختلف البرامج والأنشطة ، بينما قالت **18 %** أن مقراتها غير كافية لإحتضان أنشطتها .

جدول (6) : يبين توزيع رؤساء الجمعيات حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية
الذكور	**11**	**%92**
الإناث	**01**	**%08**
المجموع	**12**	**100,00%**

الجنس من أهم المتغيرات والمؤشرات التي تعبر عن مدى مشاركة المرأة في قيادة العمل الجمعوي في المجتمع المحلي المتسم بالمحافظة وضعف دور المرأة في المشاركة في الحياة العامة من خلال الجمعيات، لأن نسبة المرأة في المجتمع ككل تقارب النصف .ولهذا فان إسهام المرأة في قيادة العمل الجمعوي يجب أن يتماشى مع مكانتها الديمغرافية.

وتبين هذه الدراسة أن نسبة الذكور في قيادة الجمعيات هي اكبر بكثير من نسبة الإناث حيث بلغت **91.66 %**بينما بلغت عند الإناث**% 08.33** ، وهذا ما يعبرعن ضعف المشاركة النسائية في قيادة الجمعيات بشكل عام .

جدول (7) : يبين توزيع الأعضاء المبحوثين حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية
الذكور	**40**	**66,67%**
الإناث	**20**	**33,33%**
المجموع	**60**	**100,00%**

يظهر في الجدول دائما النسبة الكبير للمشاركة الذكورية في العمل الجمعوي مقارنة مع المشاركة النسوية بنسبة **66,67 %** مقابل **33,33 %** ، و لو أن النسبة إرتفعت بشكل ملحوظ عن جدول رقم (6) .

جدول رقم (8): يوضح توزيع رؤساء الجمعيات حسب السن

الفئة العمرية	العدد	نسبة المئوية
أقل من 20 سنة	**00**	**%00**
من 20 سنة إلى 30 سنة	**01**	**8 %0**
من 30 سنة إلى 40 سنة	**05**	**%42**
أكثر من 40 سنة	**06**	**%50**
المجموع	**12**	**%100**

يفيد مؤشر العمر في معرفة نسبة المشاركة لدى جميع الأعمار، وما إن كانت الجمعيات يقودها إطارات شابة، أم أن هذه الجمعيات لا تزال تحت هيمنة من هم أكثر من **40** سنة، أي ممن تجاوزوا مرحلة الشباب ، كما يتيح لنا معرفة مدى انخراط فئة الشباب في العمل الجمعوي مدى ترك الفرصة له للقيادة.
ويبين الجدول أن الفئة العمرية أكثر من **40** سنة هي الأكثر استحواذا على رئاسة الجمعيات بنسبة **50%**، رغم أنبعض الجمعيات تستهدف الشباب كميدان نشاط رئيسي، ثم الفئة العمرية من **30** إلى **40** سنة بنسبة**42%**، ثم جاءت الفئة العمرية من **20** إلى **30** سنة ثالثا بنسبة**8%** ، مما يعني أن الفئة الثانية كذلك لها نصيب متقارب نوعا ما في قيادة الحركة الجمعوية الشبانية .لكن الفئة الأقل من**20** سنة لم تحض بأي فرصة لرئاسة ولا جمعية واحدة، وهذا أمر منطقي إلى حد كبير في ظل تدحرج وتأخر العمر الفعلي لتحمل المسؤوليات إلى عمر أكبر من العمر الذي كان في السابق في ظل البطالة والأوضاع المعيشية الصعبة.

جدول رقم (9) : يوضح توزيع الأعضاء المبحوثين حسب السن

الفئة العمرية	العدد	نسبة المئوية
أقل من 20 سنة	00	%00
من 20 سنة إلى 30 سنة	29	%48,33
من 30 سنة إلى 40 سنة	25	%41,67
أكثر من 40 سنة	6	%10,00
المجموع	60	%100,00

يوضح الجدول أن أغلبية الأعضاء و المنخرطين هم من الفئة الشبانية ، حيث نجد الفئة العمرية من **20** إلى **30** سنة هي الفئة أكثر حضورا بنسبة **48%**، تليها فئة من **30** إلى **40** سنة بنسبة **41%** ، أما الفئة أكثر من **40** سنة فلا تتجاوز **10%**، وهذا عكس القيادة الجمعوية التي كانت فيها هذه الفئة هي الطاغية ، من هنا نجد أن المشاركة الجمعوية تتشكل من الفئة الشبانية من **20** إلى **40** سنة في أغلب الجمعيات .

جدول رقم 10 توزيع رؤساء الجمعيات حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية
متوسط	00	00%
ثانوي	01	%08
جامعي	11	92
مجموع	12	100%

يوضح الجدول أعلاه توزيع رؤساء الجمعيات حسب مستوى تعليمهم، حيث يعتبر مؤشر التعليم من أكبر المؤشرات الدالة على مدى إهتمام الطبقة المتعلقة والمثقفة من المجتمع بالعمل الجمعوي، لكونها الأقدر على القيادة والتسيير والفهم العلمي لواقع المجتمع عامة والشباب خاصة وحاجاتهم .كما أن التعليم يجعل القائمين على الجمعيات أكثر فعالية، و المتعلمين من الطبقة الوسطى خاصة أكثر وعياً بضرورة النهوض بالمجتمع وتنميته من خلال العمل التطوعي.

ويبين الجدول أن إكبر نسبة هي للمستوى الجامعي بـ **92 %**، وهذا رقم له دلالته الإيجابية في قيادة الحركة الجمعوية ، ذلك أن المستوى التعليمي الجيد يؤدي إلى تحسين أداء الجمعيات من حيث التسيير وبرمجة الأنشطة وتنفيذها وحسن التعامل مع الشباب، بالإضافة إلى إرتفاع مستوى الحس المدني والوعي بأهمية العمل الجمعوي ودوره الخلاق والفعال في المجتمع .ثم جاء مستوى التعليم الثانوي

لرؤساء الجمعيات بنسبة **8%** ، أما مستوى المتوسط فكان غير موجود و هذا يؤكد المستوى العلمي الرفيع للقيادة الجمعوية المجتمع البحثي .

جدول رقم 11 : توزيع الأعضاء المبحوثين حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية
متوسط	**14**	**23%**
ثانوي	**20**	**33%**
جامعي	**26**	**43%**
مجموع	**60**	**100%**

يبين الجدول مثل الجدول السابق أن نسبة كبيرة من الأعضاء في مستوى جامعي بنسبة **43%** و هذا كذلك ما يؤكد الوعي الثقافي الجمعوي لدى الفئة المثقفة و تأثيرها في نشاط و فعاليات العمل الجمعوي بشكل عام ، أما الثانوي هي النسبة الثانية ب**33%** وهي متقاربة مع مستوى المتوسط ب**23%** .

جدول رقم 12 : يبين توزيع الأعضاء حسب الحالة العائلية

الحالة العائلية	العدد	نسبة المئوية
متزوج (ة)	**35**	**58,33%**
أعزب (ة)	**25**	**41,67%**
المجموع	**60**	**100,00%**

يوضح الجدول توزيع الأعضاء حسب حالتهم العائلية ووضعهم الإجتماعي، وتكمن أهمية هذا المتغير في معرفة مدى الإستقرار النفسي والإجتماعي لأعضاء الجمعيات، ذلك لأن الإستقرار يؤدي إلى التركيز في العمل.

وقد جاءت النتائج دالة على وجود نسبتين الأولى وهي الأكبر ب **58 %** لفئة المتزوجين، ثم جاءت فئة العزاب بنسبة**42%** ،وتظهر هذه النسبتين الإستقرار الإجتماعي و النفسي و الإستعداد المعنوي التي يتمتع به أعضاء هذه الجمعيات و التي سينعكس على النشاط و تحقيق أهداف التي تصبو إليها الجمعيات .

جدول رقم 13 : يوضح توزيع رؤساء الجمعيات حسب المهنة الأصلية

الوضع المهني	العدد	النسبة المئوية
موظف	6	50%
متقاعد	4	%33
إطار في مؤسسة إقتصادية	2	%17
المجموع	12	100%

يوضح هذا الجدول توزيع رؤساء الجمعيات حسب مهنتهم الأصلية خارج العمل الجمعوي، لمعرفة ماهي المهنة التي تسمح أكثر لصاحبها بالعمل في رحاب الجمعيات الأهلية وبذل المزيد من جهده ووقته في سبيل الصالح العام.

فقد جاءت فئة موظف إداري بنسبة **50 %** ، أي ما يعادل نصف العينة البحثية و هذا يؤكد على الخبرة الإدارية الكبيرة الموجودة في تسيير هذه الجمعيات ، إضافة إلى فئة المتقاعدين **33%** تصب في نفس التوجه الذي الأول و يظهر تراكمية الخبرة الإدارية في القيادة الجمعوية ، في حين **17%** تمثل الإطارات في المؤسسات الإقتصادية ، وهذا يبرز دور الكفاءات المؤسستية في قيادة الجمعوية للجمعيات مجتمع البحث .

جدول رقم 14 : يوضح توزيع الأعضاء المبحوثين حسب المهنة الأصلية

الوضع المهني	العدد	النسبة المئوية
طالب جامعي	7	12%
موظف	24	40%
عامل في عقود ما قبل التشغيل	16	27%
متقاعد	4	7%
أخرى	7	12%
بدون عمل	2	3%
المجموع	60	100%

يبين الجدول أن النسبة الأكبر تعود إلى فئة الموظفين الإداريين بنسبة **40%** ، و هي الفئة التي جاءت في الجدول السابق و تبين الكفاءات الإدارية في الجمعيات ،و تأتي بعدها فئة عقود ما قبل التشغيل بنسبة **27 %**، وذلك لإعتبارات أن فئة الشبانية تمثل أغلبية الأعضاء وهي تنشط في إطار هذه العقود ما قبل التشغيل ، ولنفس الإعتبارات نجد أن فئة الطلاب الجامعيين تأتي في المرتبة الثالثة ب**12%** ، وهي نفس النسبة لباقي الفئات التي نظراً لعددها الصغير و مختلف أجمعناها في فئة أعمال أخرى ، و يأتي فئة

المتقاعدين بنسبة **7 %** ، وذلك رغم توفر الوقت و الخبرة لهذه الفئة إلا أن تعتبر من أدنى النسب ، و في الأخير تأتي فئة البطالين بنسبة **3 %** .

جدول رقم 15 : يبين المدة الزمنية التي قضاها الأعضاء المبحوثين في مناصبهم

أقدمية في الجمعية	العدد	نسبة المئوية
أقل من 6 أشهر	**4**	**7%**
من 6 أشهر إلى سنة	**26**	**43%**
من سنة إلى 3 سنوات	**25**	**42%**
من 3 سنوات إلى 6 سنوات	**1**	**2%**
من 6 سنوات إلى 8 سنوات	**3**	**5%**
أكثر من 8 سنوات	**1**	**2%**
المجموع	**60**	**100%**

يوضح الجدول أعلاه أن النسب الأعلى تتحد بين الفترتين ما بين **6** أشهر إلى السنة ب**43%** وما بين سنة إلى **3** سنوات ب**42%** ، و هذا راجع بالدرجة الاولى إلى قلة النشاط الجمعوي في الولاية بشكل عام قبل ما يقارب **4** سنوات ، إضافة إلى التفتح و دخول الثقافة الجمعية مع هذه الاعوام الأخيرة و هذا ما جعل المشاركة الجمعوية ترتفع بشكل ملوحظ في الفترتين المذكورتين ، ثم جاءت فترة أقل من **6** أشهر بنسبة **7%** ، و بعدها من **6** سنوات إلى **8** سنوات ب**5%**، و الفترتين من **3** سنوات إلى **6** سنوات و أكثر من **8** سنوات جاءتا في الأخير بنسبة **2 %**.

3- المجال الزماني :بدأت الدراسة الميدانية بشكلها الاستطلاعي أو التشخيصي مع بدايات القيام بالبحث مباشرة، لكن العملية الحقيقية لجمع البيانات والمعلومات من الواقع الميداني للظاهرة المدروسة بدأ في أفريل **2015** وانتهى في نوفمبر**2015** ، من خلال الاتصالات الأولية مع رؤساء الجمعيات لبلورة معالم أدوات الدراسة، وصولا إلى المقابلات النهائية معهم ، وبعد هذه الفترة الزمنية بدأت عمليات التحليل الإحصائي واستخلاص النتائج.

المبحث الثاني : النشاط الجمعوي و التنمية السياسية

تلعب الجمعيات وظائف إجتماعية وإقتصادية وسياسية هامة في المجتمعات البشرية، خاصة في ظل الظروف الإنتقالية التي يعرفها العالم منذ بروز تجليات العولمة وسيطرة نظام إقتصاد السوق، وبالنظر لكثرة حاجات ومطالب المجتمع، فإن الأنشطة والخدمات التي تقدمها الجمعيات لتلبيتها يجب أن تتنوع وتتعدد من أنشطة ثقافية وصحية ورياضية وترفيهية وغيرها، دون إغفال الجانب المهني أو الإقتصادي أي الإسهام في إعطاء أفراد المجتمع إمكانيات ملائمة تساعدهم على دخول عالم الشغل و الحصول على الوظائف، لتقليص آثار البطالة التي يعرفها قطاع واسع منهم نتيجة المشاكل الإقتصادية، فعجز الدولة عن توفير العمل يدعو الجمعيات إلى أخذ زمام المبادرة في هذا الميدان، لأن حصر الجمعيات لنشاطها الموجهة في الميدان الترفيهي كالرحلات والخيمات الصيفية أو إقامة المعارض في صالات شبه فارغة لا يجلب فوائد كثيرة وملموسة لتحسين ظروف حياتهم.

وسنقوم في هذا المبحث بوصف واقع البرامج والأنشطة والخدمات التي تقدمها الحركة الجمعوية للفئات المستهدف ومعرفة مدى تلاؤمها مع لحاجاتهم الحقيقية.

أولا :نوعية الأنشطة الأكثر تقديما

مر العمل الجمعوي عبر التاريخ بمراحل تطور كثيرة و بأشكال متعددة، بإعتباره ممارسة تطوعية أتسمت بالعفوية في المبادرة في البداية، ثم الإنتظام وأخذ الملامح المؤسساتية والرسمية لعمل أعضائها على صعيد مواجهة المشكلات المجتمعية بجوانبها المختلفة وبطريقة ديناميكية متحدية المظاهر المثبطة والمعيقات النابعة من المحيط الإجتماعي والإقتصادي والثقافي والقانوني والسياسي...

وعلى هذا الأساس فإن للجمعيات أجيال متعددة، ولكل جيل شكل من أشكال التدخل قضاياه المستهدفة، وكذلك نوعاً معيناً للعلاقة مع المحيط الخارجي،وخاصة مع الدولة، ولكن أهم سمات تبدل الأجيال الجمعوية هوالهدف من النشاط ونوعيته، فليس العبرة في كثرة الجمعيات ولا حتى في كثرة أنشطتها،ولكن العبرة في مدى إنسجام هذه النشاطات ومتطلبات المرحلة وخصائص الفئة الموجهة إليها أو المستهدفة، وكذا مدى فاعلية الدور الذي تقوم به لفائدتها لمعالجة القضايا التي تهمها، وإحداث التغيير المرغوب، ومقياس قوة وفاعلية الجمعيات هو قدرتها على إشباع حاجيات الفئات المستهدف في مختلف الميادين، بتمكين هذه الفئة من حقوقها المادية والمعنوية عبر الجمعيات، وترقية وتنمية مكتسباتها، والتصدي للتحديات التي تواجهها، ولم تعد اليوم نشاطات الجمعيات محصورة في الأشكال التقليدية مثل الرعاية الإجتماعية ، أوإقامة الحفلات والمهرجانات الغنائية و المعارض الفنية...إلخ ولكن أصبح للجمعيات دور تنفيذ وتحقيق إستراتيجية التنمية الشاملة في بلدانها، بعدما فشلت الدول في ذلك بمفردها، الأمر الذي

فرض مؤسسات المجتمع المدني عامة والجمعيات خاصة، بإعتبارها مؤسسات مرنة وذات كفاءة في التغلغل الجماهيري والتعبئة الشعبية وتفعيل عملية التطوع وبالتالي تقليص الآثار السلبية للإصلاحات الإقتصادية .وقد أكدت المنظمات الدولية جميعها على أهمية الجمعيات والمجتمع المدني في التنمية، وذلك بإعطاء التعامل معها في إطار المساعدات المقدمة للبلدان النامية، وكذا حث الدول على إشراك الجمعيات في البرامج الوطنية للتنمية الإجتماعية والبشرية والإقتصادية، كالرعاية والإسهام في المشاريع المهنية والتوظيف إضافة إلى التحسيس ونشر الوعي الفكري والثقافي...الخ، فالدورالحقيقي للجمعيات ليس هو الرعاية الإجتماعية والثقافية والترفيه والعمل الخيري بل هو دور أكثر دينامية وهو الأنشطة ذات البعد التنموي، مثل السعي الدؤوب مع السلطات العمومية والقطاع الخاص لتوفير فرص التوظيف وتحديد أنواع الاحتياجات الأساسية من جهة والموارد والإمكانيات المتاحة من جهة أخرى من خلال الوساطة والتنسيق مع الدولة والخواص.

وتدل هذه النسب على أن أغلب الجمعيات لديها أكثر من نشاط رئيسي واحد، إلا أن النشاط الثقافي هو الأكثر تقديما ، لأنه النشاط الأكثر تنوعا ومرونة في المفهوم والتعريف، لهذا تلجأ جل الجمعيات إلى تبنيه بشكل رئيسي لسهولة تنفيذه أي أن أهدافها الرئيسية هي ترقية النشاطات الثقافية .أما فيما يخص تفاصيل الأنشطة الأكثر تقديما فعلياً من طرف الجمعيات فهي كما يوضحه الجدول رقم **19** إقامة المعارض بنسبة **% 62.5** ويفسر ذلك بسهولة تطبيق هذا النوع من الأنشطة وتنفيذها، مع قلة تكاليفها، فهي لا تتطلب أكثر من قاعة أو صالة في إحدى مؤسسات الشباب أو دور الثقافة أو المراكز الثقافية الموجودة في كل بلديات الجزائر، مع وجود قليل من الوسائل كالطاولات لوضع المطويات المتنوعة الأغراض أو الجدران الخشبية لتعليق أو تلصيق الملصقات سواء بهدف التوعية والتحسين بأخطار معينة، أو لعرض صور ورسومات حول موضوع ما، ويليها نشاط أخر حضي بحصة كبيرة من الممارسة وهو تنظيم الرحلات السياحية والترفيهية خلال موسمي الصيف والربيع خاصة، بنسبة**% 58.33** ، ويرجع ذلك إلى أن هذا النوع من الأنشطة يمول في الغالب من طرف المستفيدين أنفسهم، بحيث لا تتحمل الجمعيات أية مصاريف، ويتمثل دورها في عملية الإشراف والتنظيم فقط، كما أنه نشاط موسمي يحضى بإقبال كبير ، وأيضا هو سهل التنفيذ، ويستفيد منه أعضاء الجمعيات بشكل مجاني أو رمزي فقط، يضاف للرحلات الترفيهية زيارات للمواقع الأثرية التي تزخر بها منطقة سعيدة وعموم الجزائر بنسبة **29%** وجاء نشاط تنظيم الملتقيات العلمية والندوات بنسبة **% 45.83** وهي نسبة مقبولة عموما نظراً للصعوبات التي تعترض مثل هذه الأنشطة كصعوبة إيجاد حضور المحاضرين والخبراء من أساتذة الجامعات وغيرهم، ولكن قد تشترك الجمعيات بمنخرطيها أو بإسهامات معينة مع بعض المؤسسات والهيئات الحكومية في تنظيم عدد من الملتقيات، ولهذا جاءت هذه النسبة مقبولة.

بينما جاء النشاط ذو البعد التنموي كإقامة دورات تدريبية لصالح الشباب، أو المساعي لتنفيذ مشاريع مهنية في أدنى إنجازات الحركة الجمعوية، بنسبة**% 16.66** ، مما يدل على أن معظم الجمعيات تميل إلى الرُكون عند الأنشطة السهلة وغير المكلفة، أي الأنشطة الخفيفة والسريعة، وهي أنشطة ذات أبعاد كلاسيكية، لأن العمل الجمعوي الحديث أصبح مرادفا للتنمية وخلف الثروات وتوفير مداخيل للفئات المستهدفة، والعمل على التمويل الذاتي للجمعيات حتى تكتسب مزيداً من الإستقلالية عن المحيط الخارجي، ويفسر هذا الأمر بالعراقيل العديدة النابعة من قانون الجمعيات ومن سلوكات وممارسات بعض أعوان المصالح الإدارية الوصية على الحركة الجمعوية أو التي تتعامل معها .

وإضافة إلى الأنشطة السابقة تقدم بعض الجمعيات كما هو موضح في الجدول رقم **16** عروض مسرحية وعروض رقص وأنشطة في التصوير الفوتوغرافي وإحياء المناسبات الوطنية والدينية مع السلطات العمومية.

وفي سؤال عن رأي قادة الجمعيات حول مدى السماح بتنويع الأنشطة المقدمة قانونيا و إدارياً أي من طرف السلطات العمومية يوضح الجدول رقم **25** أن نسبة **% 66.66** منهم أكدت بأن ذلك ممكنا دون أي مشاكل إذا ما تمت في إطار القانون العام، بينما ردت نسبة **% 33.33** أن القانون المنظم للجمعيات لايسمح بتعدد الأنشطة، لأن كل جمعية لها أهداف وغايات محددة مسجلة في نظامها الداخلي الذي إتفقت عليه أثناء تأسيسها، والذي إعتمدت وفقاً له، فلا يجوز أن تمارس أنشطة لم تدرج في قانونها الأساسي، وإلا فإنها ستقع تحت طاولة القانون الذي ينص على عقوبات في هذا المجال تصل إلى حد حل الجمعية بعد قرار قضائي.

والحقيقة أن قانون الجمعيات يفرض عليها الالتزام بأهدافها المسطرة، رغم أنه يعطي لها هامشاً واسعاً للتحرك والنشاط في إطار ميدان النشاط الذي تعرف به كجمعية ثقافية أو صحية أو رياضية أو دينية...إلخ، ومع هذا فإن هذه المسألة فيها الكثير من الغموض والضبابية لدى قادة الجمعيات، فقد وقع بعضهم في تناقض،حيث قال إن جمعيته تنشط في عدة مجالات أو لها عدة أهداف، ولكنه أجاب في سؤال آخر أن القانون لا يسمح بتعدد الأنشطة، وهذا يدل على عدم الفهم الدقيق للممارسة الجمعوية السليمة، لكن ما يفصل في هذه المسألة هي الأهداف الأساسية للجمعية، فإذا كانت لها أهداف محددة فلا يجوز أن تقوم بأنشطة خارجها، ورغم هذا تبقى إشكالية القراءة التفسيرية لأي من هذه الأهداف أمرا صعباً إذا ما اتسمت بالعمومية مثل ترقية الشباب مثلا، كما يطرح مسألة التخصص لدى الجمعيات أو الشمولية.

ثانيا :إستمرارية أنشطة الجمعيات وكيفية إختيارها

تعتبر الأنشطة والخدمات التي تقدمها الجمعيات للفئات المستهدفة بمثابة شهادة الحياة والوجود الحقيقية لها، والدليل العملي على مدى حضورها في الساحة الإجتماعية والثقافية والإقتصادية،فالجمعيات إذا كانت تنشط فإنها موجودة وجودا فعليا، لأن الأمر غير مرتبط بتلك الوثيقة الإدارية التي تحصل عليها الجمعيات من المصالح المختصة التي وافقت على إعتمادها سواء كانت الولاية أو وزارة الداخلية، لأن الكثير من الجمعيات المعتمدة رسمياً لا يستطيع المرء أن يعثر على أي أثر لها في محيط نشاطها، في الأحياء أو في المؤسسات الشبانية، وكثيراً منها لا تنبعث من سباتها العميق إلا أثناء الدعم المالي من طرف الدولة.

وإضافة إلى ما سبق فإنه توجد جمعيات تنشط بشكل متقطع فهي لا تبادر بل تنتظر الدعوات من طرف الهيئات العمومية للظهور، والبعض الآخر من الجمعيات لا تنشط سوى في المناسبات والذكريات المخلدة لأحداث دينية أو وطنية، حيث تضع برنامجها السنوي على ضوء هذه المناسبات، فلا يهمها حاجيات المجتمع التي لا تنتظر.وقد أكد قادة الجمعيات أنفسهم في الجدول رقم **20** بأن نشاط الجمعيات يتم بشكل متقطع وحسب الظروف الموجودة، من حيث التمويل والتسهيلات المقدمة من طرف السلطات العمومية، وحتى الظروف الشخصية لأعضاء الجمعية، وذلك بنسبة **% 41.66** منهم .

بينما أجاب القادة بنسبة **% 37.5** بأن جمعياتهم تقدم الأنشطة بشكل دائم وفقا لبرنامج سنوي مسطر ومشترك مع الهيئات الرسمية، وهذه الجمعيات تحضى بنوع من الرعاية الرسمية نظراً لمقدرة قادتها على التعامل مع المسؤولين، وتدور معظم فعالياتها بشكل مستمر، وعبرت نسبة **% 20.83** عن تقديمها للنشاطات خلال المناسبات فقط؛ حيث تستغل العطل الرسمية في الأعياد لتنظيم مسابقات أو ندوات بالاشتراك مع السلطات العمومية وترجع هذه الجمعيات أسباب عدم النشاط المستمر إلى الصعوبات والعراقيل، وأولها نقص الإمكانيات و الأموال وعدم وجود وعي إجتماعي ورسمي بالقدر الكافي يعمل على مساعدة الجمعيات لأداء مهامها .فالعمل الجمعوي بقدر ما هو مبادرات وتدخل سريع لتلبية حاجيات ملحة ، بقدر ما يشترط ظروفاً مساعدة مادية و قانونية واجتماعية؛ فالمادية تتمثل في توفر الإمكانيات والوسائل والأموال والمقرات والقانونية تتمثل في جو من الحرية وعدم وجود تهديدات ومتابعات ومضايقات أمنية وقضائية على العمل والنشاط التطوعي، أما الإجتماعية فتتمثل في مواكبة أفراد المجتمع للجمعيات وإمدادها بالمتطوعين وتشجيعها معنوياً على عملها.

وفي سؤال عن كيفية اختيار الجمعيات لبرامجها أي العوامل المحددة لبذلك فإن الجدول رقم **22** يوضح بأن إختيار الجمعيات لبرامجها وأنشطتها يتم على حسب سهولة التنفيذ ب **36%** ، أي أن تكون

البرامج قابلة للتفعيل والتجسيد الميداني، من خلال وجود الكوادر اللازمة لمختلف جوانب النشاط كالمحاضرات أو الميادين أو القاعات...إلخ الغير شرعية، وتليها بنسبة **18%** حسب سهولة التمويل للأنشطة باعتبار أن التمويل هو وقود العمل الجمعوي ونجاح النشاط، ولهذا الجمعيات تصدربرنامجها وفقا لتوقع سهولة التمويل، فلا تبالغ في برمجة الأنشطة غير الواقعية وصعبة التمويل و كذلك بنفس النسبة تبرمج الجمعيات نشاطاتها وفقا لموافقة السلطات عليها ،وجاءت الفئة المتمثلة في إقبال الشباب على الأنشطة بنسبة **26%** ، مما يدل على أن رغبات الشباب لا تؤخذ بعين الاعتبار بالشكل الكافي وكأساس أول لبرمجتها، وذلك لأن قادة الجمعيات يسعون في البداية لكي يجدوا لهم موضع قدم في الفضاء الجمعوي، قبل التفكير في جلب الشباب، نظراً لإرتباط هذه الأنشطة بالتمويل المستقبلي، فالمهم هو كثرة النشاط وليس نوعيته أي أولوية الظاهري على الجوهري، وهذا كذلك ما تريده السلطات الوصية على العمل الجمعوي، أما فئة سهولة التقييم فإنها لم تحضى بأي نسبة مما يدل على إهمال هذا الجانب من طرف الحركة الجمعوية.

مما يعني أن هذه الجمعيات تقوم بالبرمجة دون دراسة ميدانية أو حتى تأملية ونظرية، فهي تتعامل مع الواقع في حينه بشكل إرتجالي ولا تمارس التخطيط لأنشطتها.

ثالثا : الجمعيات و دورها في التنمية السياسية

تؤكد معظم الأدبيات السياسية والإجتماعي بدورها في الوقت الحاضر على محورية مفهوم المقاربة التشاركية كطريق لإشراك الحركة الجمعوية في تدبير الشأن المحلي .ويتم تعريفها على أنها إحدى منهجيات العمل المرتبطة بتدبير الشأن المحلي والوطني ضمن مسلسل تواصلي يمكن الأفراد والأطراف المعنية من تحديد احتياجاتهم وأهدافهم والتزاماتهم، ويؤدي إلى قرارات مركزة تأخذ في الاعتبار حسب الإمكان آراء وتطلعات كل المجموعات والأطراف المعنية.

تتميز المقاربة التشاركية بعدة مزايا تساهم في ترقية وتنشيط العمل الجمعوي في ميدان التنمية المحلية وذلك بحكم أنها تساهم في تحديد الإحتياجات الحقيقية للسكان وكذا المشاريع التي ينبغي الإهتمام بها وتساعد في تفادي التصادم الذي ينجم أحياناً عندما تتعارض مقترحات ومشاريع الجهات الرسمية مع طموحات وتطلعات السكان على المستوى المحلي .إضافة على أنها تمد الخبراء بجدوى وأهمية المشاريع المقترحة وكذا فعاليتها.

يمكن للعمل الجمعوي وفي ظل فشل العمل الحزبي الحالي في الجزائر أن يحقق العديد من الطموحات التنموية ولى رأسها التنمية السياسية، وأن يكون قاطرة أساسية لتحقيق الأهداف التنموية على المستوى

المحلي بحكم إحتلاله لمكانة مهمة في تأطير وتعبئة العديد من الفئات الإجتماعية عن طريق العمل الجمعوي، يمكن المساهمة في تأطير ركن أساسي من أركان التنمية ألا وهو العنصر البشري .فالعمل الجمعوي بما يحمله من قيم يعدحقلاً خصباً يساهم في ترسيخ الكثير من القيم الإجتماعية الهادفة والجادة وعلى رأسها زرع روح تحمل المسؤولية بشكل جماعي والدفع بالعديد من الفئات الإجتماعية منها بتحرير إبداعاتها وتحقيق ذواتها، وبالتالي التمهيد لإحلال الديمقراطية المشاركاتية.

رغم مركزية العمل الجمعوي في عملية التنمية المحلية إلا أن الدارس والمهتم بعمل الكثير من الجمعيات يلاحظ أن النشاط الجمعوي في الجزائر يعاني من عوائق عديدة، إبتداءاً من عدم احترام الرسالة الحقيقية للعمل الجمعوي وأهدافها، وذلك من خلال محاولة العديد من أجهزة السلطة وكذا العديد من الأحزاب السياسية إحتواء وتوجيه نشاط الجمعيات لأغراض تكون في بعض الأحيان زائلة بجعل هذه الجمعيات مكاتب خدمات ودعاية .وكذلك وجود الكثير من الإكراهات والعوائق الإدارية والقانونية، ونقص إحترافية العاملين في العمل الجمعوي وقلة الوسائل وشح الموارد والأطارات، وإنحصاره في فئات اجتماعية معينة، وقلة إنتشاره في المناطق الريفية وغيرها.

و من خلال الدراسة تطرقنا إلى العوامل الأساسية في عملية التنمية السياسية و هل هي ضمن أجندة و أهداف الجمعيات بصفة عامة .

ففي الجدول رقم **26** و الذي يتمثل في دور الجمعيات في عملية الترسيخ الهوياتي الوطني كانت **80%** من الإجابات تصب في خانة أن جمعيات المدروسة دور فيها ، وهي نسبة ساحقة تعبر عن الدور التي تلعبه الجمعيات في هذه العملية ، أما **13%** فكانت إجابتهم بالنفي وجود دور لهذه الجمعيات في هذا المجال ، فيما إعتبر **7 %** أن الجمعيات تقوم بهذا الدور فقط في المناسبات خاصة الأعياد الوطنية ، و تمثلت كيفية قيامها بهذا الدور عن طريق إحياء الأيام الوطنية و تنظيم ملتقيات و ندوات وطنية وتدل النسب المأخوذة على الإهتمام الكبير من طرف الجمعيات بالجانب ترسيخ الروح الوطنية و حب الوطن ، كجانب أخر موازي للنشاطات الأخرى لها

أما فيما يخص دور الجمعيات في الثقافة السياسية والنشر الوعي السياسي فقد رأى قادة الجمعيات و الأعضاء انها ليست من أهداف الجمعيات و إنما من أهداف الأحزاب السياسي بنسبة **58%** في أكدت نسبة **42%** أن لها دور من خلال قيامها بترسيخ المبادئ الديمقراطية الوطنية و التذكير بالتاريخ الثوري للجزائر فإنه تعمل بشكل تلقائي على ترقية الثقافة السياسية ، والملاحظ هنا تنصل الجمعيات الثقافية بشكل خاص من هذه الأدوار رغم أنها تندرج في الأهداف الأساسية للجمعيات .

و في سؤال أخر حول دور الجمعيات في التنشئة السياسية فيبين لنا الجدول رقم **29** ، أن النسبة الكبير المقدرة بـ **90%** من قادة و أعضاء الجمعيات لا ترى أن للجمعيات دور في هذه العملية و ترفض رفضاً

قاطعاً (أحيانا بنوع من التوتر) ربط جمعياتها بأي نشاط فيه كلمة سياسي ، في حين **10 %** من الذين يأكدون أن لهذه الجمعيات دور بسيط في التنشئة السياسية . و المشكل الأساسي هنا أن أغلبية فئة المدروسة لا تعي تماما المقصود بالتنشئة السياسية أو حتى التنمية السياسية و ذلك رغم محولاتنا تبسيط المفاهيم وشرح أبعادها.

فنجد في جدول رقم **32** أن قادة و أعضاء الجمعيات يرون أن دور الجمعيات و المجتمع المدني بصفة عامة صغير و غير مؤثر على الإطبق في عملية صناعة السياسيات العامة بنسبة **27%** ، و **8%** من يرون ان لا دور لها على الإطلاق ، في حين يؤكد ما يصبو عن **23%** أن لها دور هام و أساسي في هذه العملية ، أما **22%** منهم يعتبرون أن الجمعيات لها فقط دور في التنمية المحلية بعيدا كل البعد عن الأمور السياسية ، وهذا ما يبرر التخوفات و التردد عندما يتعلق بالمسائل السياسية بالنسبة للجمعيات من خلال الجدول رقم **29** ، فمن خلال هذا الجدول يتيبن لنا أن معظم الفاعلين في النشاط الجمعوي لا يعتبرون أو ينقصون من تأثير و قدرة المجتمع المدني في صناعة السياسة ، ويضعون حاجز فاصل بين العمل الجمعوي و العمل السياسي ، وهذا ما تعبر عليه بعض تعليقات قادة الجمعيات عن الإجابة في المقابلات ما بين الأسئلة " نحن بعيدون كل البعد عن كل ما هو سياسي " ، "نحن الجمعيات و ليس أحزاب سياسية " ،"الجمعيات لا علاقة لها بالسياسية " ، كل هذه التعابير من قادة الجمعيات تعبر عن واقع لا تلعب فيه الجمعيات دورها الفعلي كشريك فعلي في عملية صنع القرار السياسي ما دام أن قادة هذه الجمعيات و أعضائها لا يؤمنون أصلا بأهمية و محورية هذا الدور في تحقيق مجتمع نامي سياسياً و إقتصادياً ، محلياً ووطنياً .

و هذا ما يظهر أيضا جلياً في جدول رقم **35** ، فنجد **95%** من قادة و أعضاء الجمعيات لا يرون أن للجمعيات أي دور في المواعيد الإنتخابية ، و هذا ما يكرس ما سبق من فصل بين الميدان السياسي و الجمعوي الصارم من قبل القادة و الإعضاء ، في حين **5 %** فقط يرون أن لها دور في هذه المواعيد من خلال التوعية و التحفيز و تشجيع على المشاركة السياسية و تركيز على الأسس الديمقراطية التشاركية .

يتبين لنا من خلال الجداول السابقة أن التنمية السياسية ليست حقيقة أولوية و هدف من أهداف المجتمع المدني و ذلك راجع بالدرجة الأولى إلى عدم إدراك و أيضا إلى عدم وجود تكوين جمعوي لقادة الجمعيات و أعضائها فالتنمية السياسية تعتبر الركيزة الأساسية التي تسعى إلى تفعيلها كل الجمعيات و المجتمع المدني بصفة عامة في الدول المتقدمة لأنها تفتح آفاق التشارك و التنسيق المتكامل بينها و بين الدولة و السلطات العمومية و بالتالي تحقيق أهدافها في ظل جو يسوده الحرية و الإستقلالية و زوال القيود التي تعيق نشاطها .

رابعاً : التقييم الإجمالي لنشاط الجمعيات

تعتبر عملية التقييم من أهم المراحل التي يجب أن تهتم بها الجمعيات و ذلك للوقوف على مدى نجاح أو فشل أنشطتها من جهة ، وكذا مدى نجاعة الطرق و الأليات المتبعة في تحقيق الاهداف المسطرة ، إضافة إلى مدى تأثيرها في المجتمع ، و كلما كان التقييم دقيق كلما كان كشف النقائص جليا و واضحا ، كما أن عملية التقييم تعتبر هامة تساعد في التغذية العكسية و إفراز بعد ذلك المقتضيات و الآليات التي تدفع الجمعيات إلى تحسين نشاطاتها و تنويعها لخدمة المجتمع ، و تحقيق أهدافها

و يظهر في الجدول رقم **68** أن قادة الجمعيات و الأعضاء في تقييمهم لنشاط الجمعيات من حيث تحقيقها لأهداف كان فيه نوع من المبالغة وهذا أمر معروف لظهور النزعة الذاتية في تقييم نشاطاتهم فنجد **45%** منهم يرون أن التقييم الإجمالي لنشاطهم هو جيد ، و أن نسبة كبير من أهداف جمعياتهم تم تحقيقها ، و أن النشاطات المقدمة مست الشريحة الكبيرة من الفئات المراد خدمتها ، في حين **22%** ترى أن تقييم يعتبر حسن ، وأن ما زال هناك هامش للتطور من حيث تقديم النشاطات بحكم أنها جمعية حديثة النشأت ، وكذا في مدى تحقيقها لأهدافها ، و نسبة **33 %** يعتبرون تقييمهم للأداء من حيث تحقيق الاهداف مقبول و متوسط ، أي أن جمعياتهم في طريق لكسب الخبرة في العمل الجمعوي ، لقادتها و كذلك لأعضائها و ذلك بدخولها في علاقات تنسيقية و تعاونية مع باقي الجمعيات من جهة ، و السلطات العمومية من جهة اخرى ، في سعيها مستقبلاً إلى زيادة مدى تأثيرها في الحركة الجمعوية و المجتمع عموماً

و نرى من خلال هذا الجدول كما سبق القول المبالغة الكبيرة في التقييم الإجمالي لنشاطات هذه الجمعيات مقارنة بالواقع ، فنجد أن أغلبية الانشطة المقدمة ليست كلها بنفس المواصفات من الجودة والفائدة للمستهدفين،فالكثير منها لا يصل إلى تحقيق الأهداف الحقيقية من العمل الجمعوي ،حيث يطغى الجانب الشكلي للنشاط على جوهره والحكمة منه.

كما أن مفهوم العمل الأهلي أو الجمعوي لم يعد مقتصراً على أعمال البر والإحسان والمساعدات الخيرية أو الرعاية الإجتماعية بشكل عام، بل إتسع إلى الإسهام في التنمية الشاملة وتحديد الأولويات الوطنية والدولية؛ حيث أصبحت المنظمات غير الحكومية شريكاًفعالاً في كل المؤتمرات العالمية.

و بالتالي نرى أن القييم الإجمالي لنشاط هذه الجمعيات يجب أن يأخذ بشكل أكثر جدية من التقييم الحالي و الإبتعاد عن المبالغة ، ومحاولة كما قلنا ربط هذه الأنشطة بالبعد التنموي الإجتماعي منه و الإقتصادي و خاصة السياسي ، من خلال تنويع الأنشطة و تنسيق مع المختصين و الكفاءات الرائدة في المجالات المختلفة لتنظيم و تقديم النشاطات من جانب علمي تشاركي تنموي بعيداً على الجانب الشكلي الطاغي إلى حد كبير الآن في أغلبية الأنشطة الجمعوية ، و ضرورة التنسيق و التشابك مع باقي الفواعل الأساسية الرسمية منها و الغير الرسمية لتوسيع دائرة التأثير من جهة و كذلك دائرة الكفاءات و الخبرات

المشاركة في الأنشطة ، و بالتالي تحقيق الأهداف الأساسية للعمل الجمعوي إضافة إلى الأهداف الخاصة بكل جمعية على حدى في إطار ميدان نشاطها .

المبحث الثالث : حركية العلاقة بين الجمعيات و الدولة

لم تدرس ظاهرة الجمعيات أو الحركة الجمعوية في بلدان العالم الثالث، إلا وكانت قضية العلاقة مع الدولة ومدى الإستقلالية بين الطرفية أو تبعية الجمعيات للدولة هي أهم النقاط المفصلية في تحديد جدية أن نطلق على إعمالها ونشاطاتهاعملاً جمعوياً حقيقياً، ضمن المفاهيم السليمة والمتعارف عليها للمجتمع المدني.

لقد تناولت معظم الدراسات طبيعة هذه العلاقة نظراً لأهمية متغير الإستقلالية في تبوء الجمعيات لمكانتها في البناء الإجتماعي للجمعيات الحديثة، كما ترتبط بالتمويل قوة التأثير لدى الجمعيات في القرارات المختلفة بالمجتمع وكذلك مصداقية وواقعية الإقتراح الذي تطرحه لحل القضايا الإجتماعية والثقافية والإقتصادية التي يعيشها المواطنون، كما يستمد المواطنين قدرته على إزالة التهميش وإبراز طاقاته من تلك المبادرات التي تحملها الجمعيات التي تمثله، ومن التنسيق وتجميع الجهود وتكاملها لفائدته، لتحقيق الأهداف المشتركة.

أولاً : موقف الدولة من مبادرات و نشاطات الجمعيات

يعتبر المجتمع المدني وحركته الجمعوية ومختلف التنظيمات الأخرى قطاعا ثالثاً إلى جانب الدولة وأجهزتها (القطاع الأول) والقطاع الخاص (القطاع الثاني)، وبقدر الحرية المتاحة في المجتمع من طرف الدولة تنمو أنشطة القطاعين الثاني والثالث، وتزداد المبادرات لإشباع الحاجيات المختلفة لكل مكونات المجتمع وجماعاته وفئاته الكثيرة.

إن ميزة العلاقة بين الدولة والحركة الجمعوية في الجزائر كما في العالم العربي كجزء من العالم الثالث حسب العديد من الدراسات والبحوث تطبعها التوترات وعدم الثقة، متبوعة بالإستقلالية والإحتواء والتبعية بسبب الهيمنة القانونية والسياسية والمالية وحتى الأمنية للدولة إلى جانب التكوين الثقافي والإجتماعي السائد، الذي يعيق كل تحرك نحو بروز مجتمع مدني حقيقي وفعال، على العكس من المفهوم السائد للمجتمع المدني في المجتمعات الغربية التي تنظرإلى الجمعيات باعتبارها آليات للمراقبة و التنبيه عن النقائص والسلبيات الصادرة عن ممثلي الدولة، لإن قوة هذه الجمعيات تقود إلى قوة الدولة كذلك وإلى إستقرارها وليس العكس، لهذا فان الدولة بمؤسساتها التشريعية والقضائية والتنفيذية في الغرب تضمن حرية وإستقلالية العمل الجمعوي بكل الوسائل .

وتبين الدراسة أن للجمعيات في علاقتها مع الدولة أراء متباينة إلى حد ما، نظراً لإن كل جمعية تختلف عن الأخرى في مدى قربها أو بعدها عن الإدارات العمومية فالجدول رقم **40** يبين أن هناك إختلافا في إجابات رؤساء الجمعيات حول إشتراط السلطات للترخيص من أجل مباشرة أي نوع من أنواع الأنشطة المقدمة عليها، لهذا كانت نسبة من أكد أن الدولة تشترط الترخيص،ومن أكد غير ذلك متقاربة نوعا ما، فقد رأى **88 %**من رؤساء الجمعيات و أعضائها أن نشاطها يتطلب الحصول على إذن أو ترخيص مسبق من طرف السلطات العمومية، سواء كانت إدارية أو أمنية، ومن هذه النسبة قال **37 %** أن عملية الحصول على الترخيص الإداري يتم حسب مواقف السلطات من الجمعية ، و**28 %** أكدت بأن ذلك يتم بصعوبة نسبية ، حيث كلما كانت لها إرتباطات بالإدارة وعلاقات شخصية جيدة لقادتها كان الحصول على الترخيص سهلاً والعكس صحيح،وجاءت نسبة **23 %** لمن أعتبر عملية الحصول على الترخيص سهلة.والترخيص هو وثيقة إدارية رسمية تطلب في حالة قيام الجمعيات بنشاطات خارج مقراتها الخاصة، سواء في القاعات العمومية أو في الساحات والميادين، ومهما كان نوع النشاط تجمعات أو دورات أو مسابقات أو عقد اتفاقيات مع جمعيات أجنبية، كما يطلب حتى في حالات التدخل لتنظيف المحيط والحفاظ على البيئة مثلا في إطار عمل جماعي كما رأى البعض من قادة الجمعيات والأعضاء لكن يرى البعض الآخر أن النشاط من حق الجمعيات بدون أي ترخيص ما دامت تنشط في إطار أهدافها المدرجة في القانون الأساسي الذي إعتمدت على أساسه، أو في حالة طلب قاعات للعرض أو النشاط حيث لا بد من موافقة المدير، لكن رغم هذا يشير هؤلاء إلى إمكانية وجود عراقيل بيروقراطية أو تحقيقات أمنية أثناء التجمعات والأنشطة الجمعوية .وهذه الرقابة المسبقة أو القبلية على أنشطة الجمعيات تعيق سرعة تحركها ومبادرتها التي هي جوهر الفرق بينها وبين المؤسسات الحكومية في العمل الإجتماعي، ومع هذا يلاحظ غياب الرقابة على التسيير للأموال التي تحصل عليها الجمعيات من طرف الممولين.

إن العلاقة الطبيعية بين الدولة والحركة الجمعوية يجب أن تتمحور حول حرية النشاط، وأن تكون الرقابة بعدية من خلال التقارير الشفافة الأدبية والمالية، فعلى الدولة وأجهزتها الإدارية المختلفة المركزية والمحلية توفير المناخ الملائم والمشجع للعمل الجمعوي، من خلال الدعم المالي لها وفق برامج دقيقة، لإن ذلك إستثمار هام في الرأسمال الإجتماعي، لكن دون أن يؤدي ذلك إلى زيادة تدخلها البيروقراطي في توجهات وقرارات الجمعيات وأنشطتها، وان لا تستغل حاجة الجمعيات للأموال لمزيد من الهيمنة والسيطرة عليها فتفقد بذلك حريتها وإستقلاليتها.

لكن قد تكون الجمعيات في أحيان كثيرة من الضعف الإداري ونقص الكفاءة التنظيمية ما يجعلها عاجزة عن تكوين ملفات إدارية دقيقة توضح من خلالها طبيعة ونوعية النشاط ومدى جدواه وفائدته للشباب، مما يؤدي إلى رفضه نظرالهذه الدواعي الموضوعية.

ويشير الجدول رقم **45** إلى مدى التعاون والعمل المشترك والتكامل بين الجمعيات الشبانية والدولة، من خلال القيام بأنشطة مشتركة، حيث أكد **87%** من قادة الجمعيات أنهم إشتركوا مع مؤسسات حكومية رسمية في تقديم أنشطة وبرامج في مؤسسات الشباب أو الثقافة أو الجماعات المحلية أو الحماية المدنية...إلخ، ومن بين هذه الأنشطة نجد حملات تحسيسية بالبيئة ، الإحتفالات بالإعياد الوطنية ،تنظيم ملتقيات و ندوات علمية ، أنشطة ترفيهية ...الخ، بينما عبر **13 %** من رؤساء الجمعيات أنه لم يسبق لهم القيام بأي نشاط مشترك مع الدولة، والسبب هومواقف جمعياتهم التصادمية أو الرافضة لمواقف الإدارة أو لسوء العلاقات مع المسؤولين.

وفي هذا العصر المتسم بعلو شأن المجتمع المدني في العالم، أصبحت المجتمعات تنظر إلى الجمعيات كشريك في تسيير الشأن العام، فلا تصدر الدول قراراتها بمعزل أو دون أن تأخذ رأي المجتمع المدني حولها .ويوضح الجدول رقم **50** أن كل الجمعيات لم تتلقى إتصالات من مؤسسات الدولة تطلب فيها رأيها حول بعض المسائل ذات الطابع السياسي، ولم تتلقى أي دعوة أو طلب مشورة حول قضايا السياسية ، ويرجع سبب ذلك إلى كون بعض الجمعيات حديثة النشأة، ويقودها شباب يفتقدون للخبرة وحتى للجرأة في فرض الجمعية على المستوى المحلي، وبالتالي فهي لا تزال في مرحلة البحث عن مكانة لها في الفضاء الجمعوي وفي ظل بيروقراطية صعبة الإختراق،

ومن أهم محددات العلاقة بين الجمعيات ومحيطها العام هي القوانين واللوائح التنظيمية والمراسيم التنفيذية التي تنظم الفضاء الجمعوي، ويعد قانون **31/90** آخر قوانين الجمعيات في الجزائر، جاء مع فتح المجال السياسي والتحول من النظام الإشتراكي إلى النظام الرأسمالي بعد تبني دستور فيفري **1989**، ويبين الجدول رقم **51** أن غالبية الجمعيات ترى بأن قانون الجمعيات **31/90** مقبول وذلك بنسبة **75%** ، ويرجعون سبب الصعوبات إلى عدم تطبيقه كما هومطلوب، وتأويل مواده وبنوده من طرف المسؤولين بشكل يخدم أكثر المصالح الشخصية الضيقة لقوى وعصب إدارية، فالعيب ليس مواد القانون نفسه، وهذا ما تؤكده نسبة **20 %** من الجمعيات التي اعتبرته قانونا جيدا ويلاءم الجمعيات،و**2 %** عبرت عن عدم الدراية بتفاصيل القانون، وذلك قد يعود إلى عدم الإهتمام واللامبالاة، والتعامل مع الواقع بدون تصور واضح وتعمق ولكن كردود فعل فقط إتجاه ما يجري، كما يعود إلى ضعف المستوى التعليمي لبعض الأعضاء .

أما الجمعيات التي إعتبرت القانون سيئا فبلغت نسبتها **3 %**فقط، وهي نسبة ضئيلة تعبر عن حالة ميل للرضا عن القانون، وقد تعبر أكثر عن رفض السلوكات والممارسات التي تصدر عن أعوان الإدارة

والمسؤولين عن الجمعيات؛ حيث يفتقدون إلى الثقافة الجمعوية والمدنية ولا زالت رواسب الفكر الإقصائي مهيمنة على طريقة تفكيرهم.

لكن وتبعاً لهذه المواقف من قانون الجمعيات فإن الجدول رقم **52** يوضح أن نسبة **55 %** من رؤساء الجمعيات و الأعضاء يؤيدون عملية إدخال تغيرات على القانون **31/90** ،ويعللون ذلك بكون بعض مواده أصبحت لا تواكب التطورات والمستجدات التي عرفها المجتمع وكذا الحركة الجمعوية، ومن بين التعديلات التي يطالب بها هؤلاء القادة هي السماح للجمعيات بممارسة أنشطة ذات مردود مالي يعود وظهر هذا الرأي عكس ما جاء في الجدول السابق من رضا أغلب قادة الجمعيات على القانون مما يدل على أن القانون فيه الكثير من الإيجابيات بالنسبة للحركة الجمعوية، ومنها تسهيلات وإعفاءات ولكنه في بعض الجوانب فقط لا يلبي طموحاتها، كما يبين كذلك عدم فهم للقانون بالشكل المناسب .

وجاءت نسبة **10 %**بدون موقف في هذا الشأن، فلا هي مع التعديل ، ولا مع الإبقاء على نفس المواد، بينما **35 %**ترفض التعديل مما يدل على الغموض والتشويش الذي يكتنف موضوع القانون **31/90** لرؤساء و أعضاء الجمعيات.

وعن رأي رؤساء و أعضاء الجمعيات وتقييمهم لعلاقاتهم مع السلطات العمومية، فإن الجدول رقم **53** يبين أن نسبة **78 %** منهم تعتبر أنها علاقة شراكة وتكامل، وهذا مايتماشى مع دوافع تأسيس الجمعيات التي تم تناولها في الجدول رقم **38** مما يعني أن أغلب الجمعيات لها مواقف مشبعة ببعد التعايش والمهادنة مع السلطات، بإعتبار أن معظم أنشطتها تتم بالإشتراك مع مؤسسات الشباب التابعة للدولة إضافة إلى أن التمويل مصدره الأساسي هي الدولة، بينما إعتبرت نسبة **18 %** من رؤساء الجمعيات أن علاقتها مع السلطات تقتصر على تلقي المعونات فقط، وذكرت نسبة 2 % أن العلاقة هي علاقة صراع مواجهة ، وهي نفس النسبة التي ترى أن العلاقة هي علاقة سيطرة وتبعية و هي أقلية من حيث الإطار العام لتصور الجمعيات للعلاقة الموجودة بينها و بين الدولة .

ثانياً : طرق التمويل وأثرها على إستقلالية الجمعيات.

إن التمويل هو تلك الأموال التي تتلقاها الجمعيات من المتبرعين أو الداعمين أو حتى المنخرطين في شكل حقوق أو رسوم الإشتراك والعضوية، ويمكن أن يتم التمويل من خلال مواد عينية ووسائل عمل مختلفة كالأوراق والأثاث وغيرها، وتأتي من مصادر متنوعة حكومية أو من القطاع الخاص بهدف مساعدتها على تنفيذ برامجها وتحقيق أهدافها لخدمة الفئات المستهدفة ومن خلالها المجتمع ككل.

والتمويل بالنسبة للجمعيات بمثابة القلب النابض والمحرك لنشاطاتها، فقبل ذلك ترسم الخطط والبرامج بناء على مدى توفر الموارد المالية الكافية لتفعيلها وتنفيذها، كما أن حجم تلك النشاطات وتنوعها

ومدى جديتها وبالتالي تأثيرها في محيطها يتوقف على التمويل، فهو إذا عصب الحياة الرئيسي لإستمرارية وتطورالجمعيات ونجاحها في التغيير وتلعب طبيعة مصادر التمويل دوراً مهماً في التأثير على حرية تصرف الجمعيات في العمل وفي إختيار الأنشطة الملائمة، لأنه في كثير من الأحيان تمارس على الجمعيات ضغوطا معينة من طرف المانحين، وذلك في شكل شروط مقابل التمويل، وإلا منعت من الإستفادة من الأموال لإن عملية التمويل ترتبط عادة بأهداف سياسية أو إيديولوجية أو تجارية، وتستغل في تحقيق مصالح قوى معينة، مما يؤدي إلى نوع من التبعية للجمعوي اتجاه مصدر التمويل، فالدعم الخارجي مثلا عادة ما يتم تحت شعار الإصلاح والديمقراطية والحكم الراشد وتشجيع المبادرات الفردية بما تحمله هذه المفاهيم من مضامين إيديولوجية.

ومصادر التمويل متنوعة؛ حيث هناك المصادر الذاتية كإشتراكات الأعضاء والمداخيل من بعض الأنشطة كالمعارض لبيع المنتجات أو إيرادات على تأجيرأملاك للجمعية، وهناك المصدر الحكومي للتمويل؛ حيث تخصص الدولة ميزانية سنوية لدعم العمل الجمعوي في كل القطاعات والمجالات، وذلك في إطار السياسية الإجتماعية والتضامن، كما توجد مصادر تمويل من طرف الخواص من رجال الأعمال والتجار والمحسنين الذين يوصون أو يحسبون بعض ممتلكاتهم لفائدة الجمعيات الخيرية، نتيجة لدوافع دينية أو إنسانية، وإلى جانب هذه المصادر، توجد المساعدات الخارجية المقدمة من طرف منظمات أجنبية غير حكومية أو دول أو سفارات أو هيئات كالإتحاد الأوروبي أو اليونيسيف أو اليونسكو.

وتستفيد الجمعيات الجزائرية من الدعم المالي الحكومي بالدرجة الأولى من خلال الوزارات المعنية بنوع النشاط، ممثلة بالمديريات التنفيذية المختلفة كمديرية الشباب والرياضة ومديرية الصحة والسكان و النشاط الإجتماعي، والولاية والبلديات ولكن رغم هذا تشتكي معظمها من نقص الأموال ومن عدم التكافؤ و غياب العدالة والشفافية في الحصول عليها، إلى جانب نوع من الإبتزاز والمساومات لمنح الدعم من طرف بعض المسؤولين.

ويظهر الجدول رقم **46** أن **83 %** من قادة الجمعيات يعتقدون أن تمويل الدولة للجمعيات لا يمكنه أن يؤدي إلى التبعية لها، ولا يفقدها الإستقلالية المطلوبة لنشاطها، والسبب هو أن هذا التمويل واجب على الدولة ولا يمكن لها ولأعوانها توظيفه لغرض غير وجهته الاجتماعية الصحيحة، وبالتالي فالتمويل الحكومي حق ومكسب للحركة الجمعوية، كما يرجع السبب أيضا إلى إيمان هؤلاء القادة بإمتلاكهم قدرة ومناعة تحميهم من التبعية للمانحين في الإدارات العمومية وذلك بسبب معرفتهم الجيدة بالقوانين والتنظيمات التي تحكم نشاط الجمعيات وعلاقتها مع الدولة .بينما أكد فقط **3 %** من رؤساء الجمعيات أن إنفراد الدولة بالدعم المالي للجمعيات يؤدي حتما إلى الانصياع والتبعية للسلطة العمومية، سواء لدوافع موضوعية أو لأهداف ذاتية، لأن الممول يشترط على الجمعيات نوع النشاط الذي ينبغي عليها تقديمه

وكيفية ذلك والمكان والزمان...إلخ، ومن يرفض أو يقاوم هذه الشروط يحرم من التمويل ويتعرض لعراقيل، وبالتالي تفقد الجمعيات إستقلاليتها وحريتها في إختيار الأنشطة المناسبة، فبعض المسئولين يشترطون على الجمعيات نظير تمويل جزء أو كل النشاط أن تتعامل مع فندق بعينه أو مطعم معلوم، ونتيجة هذه المعادلة التمويلية الصعبة يلجأ عدة رؤساء للجمعيات إلى عدم الرضوخ وتجميد النشاط أو التفكير في الإنسحاب من العمل الجمعوي كما فعل آخرون من قبلهم .ومن جهة أخرى كانت نسبة رؤساء الجمعيات الذين عبروا عن عدم درايتهم تقدر ب **13%** ، مما يدل أن الأمر لا يهم بالنسبة لهم بقدر أهمية التمويل.

وفي سياق نفس هذه الممارسات من أطراف في الإدارات العمومية تندرج طريقة توزيع الأموال دون تبني للمبادئ الشفافية والعدالة في التوزيع، حيث توجد آلية تحدد إجراءات تقديم الدعم والجمعيات التي تستحق ذلك، وتتمثل في اللجنة المشتركة المتكونة من عدة أطراف ومنها ممثلين عن الحركة الجمعوية، لكن هناك من يشكك في إجراءات الشفافية المعتمدة وإنعكاس ذلك سلباً على عدالة وتكافؤ فرص التمويل من طرف الدولة .

أما الجمعيات التي تعتقد أن التمويل ليس عادل فلم تتجاوز نسبتها **12 %** من الجمعيات المدروسة نظراً لإن هناك بعض الجمعيات التي تستفيد أكثر من غيرها وأكثر مما تستحق، لأنها غير نشطة، كما عبرت نسبة **20 %** من الجمعيات عن تحفظها في تأكيد أو نفي مسألة العدالة في توزيع المساعدات المالية من طرف الدولة، وذلك نظراً لحساسية هذا الموضوع بالنسبة لرؤساء الجمعيات فبعضهم يقول خلال المقابلة بأن جمعيته لم تستفد من أي تمويل من الدولة، ثم يعودوا ويقولوا أنهم استفادوا من حصص ضئيلة وغير كافية من الأموال لإقامة أنشطة جيدة وفعالة وذلك خلال مدة زمنية طويلة ، و نسبة **68%** ترى ان التمويل عادل من طرف الدولة .

ويبين الجدول رقم **48** أن معايير تمويل الجمعيات المدروسة حسب رؤسائها تتمثل في عامل الإنتماء لنفس العائلة السياسية أو الحزب بنسبة **3 %** فقط ، حيث يكون إنتماء رئيس الجمعية والمسؤول عن التمويل لنفس الحزب عاملاً محفزاً على إعطائه الأولوية في التمويل.

و بالنسبة لقادة الجمعيات الذين يرون أن العامل الموضوعي للتمويل والمتمثل في النشاط كعامل محددة له فنسبتهم هي **97 %** ، و يظهر من خلال الملاحظة أثناء طرح السؤال التحفظ و الدبلوماسية في الإجابة على هذا السؤال ما يبين رغم الإجابة و نسبتها أنه ليس الإقتناع الفعلي لهم ، و لكن نظراً لحساسية الموضوع و إجتناباً لصراعات مع الدولة ...

إن الجمعيات ورغم أنها مؤسسات غير هادفة للربح لكنها في حاجة دائمة إلى المساعدات والتمويل لتنفيذ برامجها الموجهة للمنفعة العامة ولإشباع حاجيات المجتمع، الذي ينتظر منها أنشطة دائمة

وملائمة له، ولهذا فالدولة تتحمل مسؤولية كبيرة لتصحيح هذه الوضعية، فبإمكانها أن تشجع الجمعيات على القيام بمبادرات في إطار الدور الإقتصادي، من خلال تنفيذ مشاريع إنتاجية وخدماتية كالصناعات التقليدية والحرفية والتدريب والمعارض والحفلات مقابل أسعار رمزية بهدف توفير موارد ملية ذاتية تستخدمها في أنشطتها لخدمة المجتمع وتسمح لها بالنمو والإستمرار، كما تمنحها حصانة ضد تدخل القوى الخارجية عن الجمعيات وبالتالي تنال الإستقلالية والمصداقية الضروريتين لممارسة نشاطاتها، ويمكن للدولة انطلاقا من أهمية دور الحركة الجمعوية كذلك أن تقدم للجمعيات تسهيلات وإعفاءات ضريبية وجمركية، وكذا الاستفادة من التمويل الخارجي وفقا لضوابط ونظام رقابة دقيق، حتى لا تقع فريسة سهلة لبعض الأفكار الأجنبية الهدامة والمتناقضة مع القيم الوطنية، وفي هذا الإطار أيضا يعتبر نظام المحاسبة والمتابعة لأموال لدعم المالي من طرف الدولة أمراً ضرورياً، حتى يتم صرف تلك الأموال بروح المسؤولية ولخدمة المجتمع و ليس لإستغلالها لإغراض شخصية.

ثالثا: العلاقات بين الجمعيات في إطار التنسيق والتشبيك

إن مسألة التنسيق بين الجمعيات هي أحد أبرز الآليات العملية الكفيلة بتجاوز الكثير من صعوبات ومعيقات الأداء التي تحول دون تحقيق أهدافها،خاصة في ظل إشتداد قبضة الدولة على العمل الجمعوي، ولهذا فقط أصبح إنشاءالإستراتيجي المؤدي إلى إختراق جدار التعسف السلطوي، وجمع طاقات وقدرات وموارد الجمعيات والتنظيمات تحت مضلة واحدة لإستغلالها لصالح والمجتمع.

ويعني التشبيك إنضواء مجموعة من الجمعيات التي تعمل في المجال نفسه تحت مضلة إتحاد أو رابطة واحدة، وقد يبدأ التشبيك من آلية بسيطة عبارة عن إتصالات تشاورية إلى الإشتراك في تنظيم أنشطة في إطار تنظيمي وإداري واحد،وعملية التشبيك يمكن أن تتم حسب نوعية الأنشطة أو حسب منطقة الإنتماء الجغرافي، أي إتحاد يضم الجمعيات الناشطة في إطار منطقة جغرافية واحدة،وهناك مستوى التنسيق والتشبيك على المستوى المحلي وعلى المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي بين الجمعيات التي تناضل من أجل قضايا مشتركة.

لقد أصبح التشبيك إذاً ظاهرة عالمية مع ظهور مفهوم المجتمع المدني العالمي الذي يسعى جاهداً لوقف زحف العولمة الرأسمالية، وهيمنة البعد التجاري على كل شيء، مما يهدد المنظومات الإجتماعية للدول بالتراجع عن المكاسب والحقوق، فتكتلت المنظمات غير الحكومية شبكات مدنية إقليمية وعالمية لتكون جبهة موحدة لرفض البرامج والسياسات الضارة.

وزادت أهمية التشبيك بين الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني مع بروز وزيادة دورها التنموي، حيث بدأت تتبنى إستراتيجيات أكثر عمق، تقوم على أساس إستمرار الإتصال وتوسيع مدى الآثار المترتبة على أنشطتها، وقد أدركت هذه المنظمات أن العمل بمفردها لن يحقق أية عوائد أو منافع إلا للأعمال الصغيرة في المستوى المحلي الضيق، وتبعا لذلك فإن حاجة الجمعيات إلى التنسيق والتشبيك عامل هام، بل وشرط من شروط تفعيل دور الحركة الجمعوية في كل المجالات، وخاصة في مجال رعاية الشباب، ولهذا توجد عدة دول لها تشريعات ملزمة للجمعيات بالإنضمام إلى إتحادات نوعية لها نشاطات متشابهة، أو في إتحادات جغرافية، وهناك تشريعات غير ملزمة وكلاهما يهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل.

وتتمثل أهداف التشبيك وتكوين تحالفات وشبكات جمعوية فيما يلي:

- السماح بإمكانية تراكم المعلومات والبيانات حول المجتمع أو الفئات المستهدفة،وتبادل التجارب والخبرات بين الجمعيات.
- القدرة أكثر على الضغط والتأثير على الدولة لمواجهة السياسات القاسية التي لاتخدم المجتمع.
- تعبئة موارد الجمعيات سواء المادية أو المالية أو البشرية لتجنب الهدر وضياع الجهد والوقت والمال.
- إيجاد رؤية واضحة وأرضية للعمل المشترك.

وأخيرا فإن الشبكات الجمعوية لا تنافس الجمعيات في أخذ دورها اوالهيمنةعليها، بل هي توحيد لجهودها وتقريب لآرائها وتقوية لها، وبالتالي تزيد من قدراتها على التغيير والتأثير في المجتمع وفي الدولة .وقد حاولنا في هذه الدراسة التعرف على مدى وجود ثقافة التنسيق والتشبيك لدى الجمعيات ،ففي سؤال عن قيام الجمعيات المدروسة باتصالات فيما بينها، أظهر الجدول رقم **56** أن أغلبية الجمعيات لها مثل هذه الإتصالات بنسبة **92%** ، وتهدف بالدرجة الأولى إلى تبادل المعلومات والتجارب بنسبة **70 %** من مجموع الاتصالات، ثم جاء طلب الاستشارات بنسبة **12%** ، مما يدل على وجود أرضية واسعة للتنسيق والتشاور بين الجمعيات حتى وإن كان في نطاق العلاقات الشخصية بين قادة وإطارات الحركة الجمعوية، فهو لم يرقى إلى مستوى التنسيق المؤسسي المهيكل أي التشبيك، بينما لم تقم سوى **3 %** من الجمعيات بدورات تدريبية مشتركة حول العمل الجمعوي ، ولم تتجاوز نسبة الجمعيات التي لم تقم بإتصالات فيما بينها **8%** إذا وجود إتصالات لا يعني بالضرورة تنسيقاً رسمياً مؤسساً بين الجمعيات لكنه يعبر في الوقت نفسه على وجود نواة ولو بشكل بسيط لقيام نوع من الشبكات لو توفرت شروط و عوامل مساعدة.

ويبين الجدول رقم **58** أن النسبة الكلية من الجمعيات قد أجرت الإتصالات مع الجمعيات المحلية الناشطة في إقليم الولاية ، وذلك مع جمعيات لها نفس الأهداف .

ويبين الجدول رقم **76** أن **62.5 %** من الجمعيات تشترك في شبكات جمعوية واحدة، لكن الحقيقة أن هذه الشبكات عبارة عن الرابطة الولائية لنشاطات الهواء الطلق وتبادل الشباب، والرابطة الولائية للأنشطة الثقافية، وهما رابطتان شبه حكوميتين تضمان العديد من الجمعيات الشبانية، و أنهما ترسمان برامج مشتركة منها الترفيهية ومنها التكوينية والتدريبية، بينما أكدت نسبة 37.5 % من الجمعيات أنها لا تشترك في مثل هذه الشبكات، فهي تعمل منفردة أو بالتعاون مع مؤسسات الشباب.

ويوضح الجدول رقم **60** رأي قادة الجمعيات حول أهمية ودور التنسيق فيما بين الجمعيات حيث أجاب معظمهم بأكثر من عبارة واحدة، فكانت آراؤهم مركزة على مسالة تعارف الجمعيات القريبة النشاط فيما بينها بنسبة **63%** ، تليها أهمية أخرى وهي تقديم وجه أو صورة جيدة عن العمل الجمعوي بنسبة **20 %**حيث يعمل التنسيق على إقامة جسر للتعارف والتواصل المستمر على صعيد تحقيق الانسجام في الرؤية لقضايا المجتمع المعقدة.وكانت نسبة **13%** لأهمية على تحقيق التكامل في الأهداف والوسائل ،وذهبت نسبة **3 %** فقط إلى أن التواصل والتنسيق بين الجمعيات عامل مهم يساعد على جذب أكبر عدد من المتطوعين للعمل الخيري ولخدمة المجتمع، ذلك لأن العديد من الأنشطة تتطلب كثيراً من المتطوعين كعمليات التنظيف أو التشجير أو الخرجات التحسيسة في المناطق البعيدة وكذا عمليات تقديم المعونات والمساعدات للأسر الفقيرة في المناسبات...الخ، فكل هذه العمليات يسهل تنفيذها إذا ما تضافرت جهود الجمعيات وبالتالي تقدم صورة جيدة للمواطنين عن العمل الجمعوي؛ حيث يعتبره قطاع من الناس بأنه حلبة للصراع الشخصي بين قادته على المناصب والمسؤوليات.

وعن مشكلات العمل الجمعوي المشترك التي تعيق التنسيق وخلق رابطات وشبكات بين أعضاء الحركة الجمعوية فإن الجدول رقم **61** يوضح أن أكبرالمشكلات التي تعيق التنسيق بين الجمعيات هي الصراعات الشخصية جاءت بنسبة **62%** ثم الرغبة في العمل الفردي بنسبة **20%** ؛ حيث يهدف كل رئيس جمعية في أن يخص إسمه بالإشهار والرواج لدى المسؤولين بالدرجة الأولى حتى ينال المزيد من الحظوة والمكانة دون إكتراث بالأهداف السامية للعمل الجمعوي، كما أن**% 37.5** ، وتتمثل في سوء التفاهم والخلافات المرتبطة بعوامل أخرى مثل الصراعات على أموال الدعم ب**12 %** والتنافس الإيديولوجي بنسبة **3%** ، بينما ذكرت إجابات أخرى أن أهم عوائق التكامل والتنسيق الجمعوي هو العقلية المتخلفة والتفكير السلبي نتيجة النظرة الضيقة للمصالح الشخصية على حساب مصالح الجماعة والمجتمع، فكل رئيس جمعية له نظرته الخاصة وأهدافه ودوافعه لدخول العمل الجمعوي، فهناك من له أهداف نبيلة ولكن بالمقابل يوجد من له أغراض أخرى كالوصول إلى المسؤولين في المؤسسات الدولة،

أو إستغلال منابر الجمعية لتسلق المسؤوليات أو إستغلال الوسائل المتاحة للمنفعة الشخصية كالقيام بالرحلات والأسفار إلى الخارج وغيرها.

رابعا : معوقات العمل الجمعوي و آفاق حلها

1/ المشاكل و المعوقات

تعد المشكلات الآنفة الذكر نتيجة حتمية أفرزتها عوامل موضوعية وذاتية وعلى رأسها المنهجية والسياسة التي إنتهجتها الدولة في التعاطي مع الجمعيات والعمل الجمعوي بشكل عام .إذ يلاحظ أن تعاطي السلطة مع الحركة الجمعوية والمجتمع المدني ككل يتسم بالإرتجالية والمناسباتية .فلا توجد سياسة واضحة لدى الدولة تقوم على إشراك كل المؤسسات الشعبية، بما في ذلك الجمعيات في تدبير الشؤون المحلية .وبطريقة منهجية يمكن القول أن هذه السياسة تعاني من قصور واضح ضمن مستويات عديدة يمكن حصرها في مستويين أساسيين:

ا /تعاني البنية التحتية للجمعيات من مشكلات عديدة وعلى رأسها ضعف الميزانية التي تخصصها الدولة لهذا القطاع .فإذا أخذنا في الاعتبار ضعف القطاع الخاص المنتج في الجزائر، والذي يمكن أن يساهم في تمويل العمل الجمعوي، فإنه يمكن عندئذ تصور حجم المعاناة التي يواجهها نشاط الجمعيات . فكما هو معروف، تعد الموارد التي تمتلكها مؤسسات وجمعيات للمجتمع المدني من أهم متطلبات قيامه بأدواره المختلفة وإدارة علاقته بالهيئات الرسمية للدولة بما يضمن إستقلاله في التعاطي معها .فبقدر ما تعتمد مؤسسات المجتمع المدني على إعانات الدولة بقدر ما يؤثر ذلك سلبا على إستقلال نشاطها .ونشير هنا إلى ان العديد من الدراسات السوسيولوجية والسياسية الحالية تربط قوة تشكيلات المجتمع المدني بمدى وجود قاعدة مادية او سند مادي لها.

يعد شح الموارد المالية من أبرز وأعقد التحديات التي تواجه العمل الجمعوي على المستوى المحلي في الجزائر .

إن الإختلالات الهيكلية العميقة التي يعاني منها الإقتصاد الوطني، والذي يتزامن مع بروز ما يمكن أن نطلق عليه بإصطلاح البورجوازية الكسولة، يعدان عاملان من جملة عوامل أخرى عطلت بناء مؤسسات جمعوية نشيطة وحرة بحكم إعتماد العديد من هذه المؤسسات على إعانات الدولة المالية والمادية، لاسيما في ظل عدم مجازفة الرأسمال الخاص في دعم الحركة الجمعوية .وعليه يمكن القول أنه

في ظل الوضعية الحالية للإقتصاد الجزائري والمنهجية التي يتم بمقتضاها التعاطي مع مؤسسات المجتمع المدني، يكون من الصعب فعلاً على الحركة الجمعوية أن تضطلع بمهامها على أكمل وجه.

ينبثق عن التحدي السابق مشكلة إضافية وهي إزدواجية التعاطي الرسمي مع العمل الجمعوي، إذ يلاحظ إغداق بعض الجمعيات بالمنح وحجبها عن جمعيات أخرى، بل ويتم التضييق على نشاط جمعيات ذات أهداف جادة في مقابل دعم نشاط جمعيات ذات أهداف آنية .ويمكن التأكد من هذه الملاحظة لاسيما من خلال تتبع الدعم الذي تحصل عليه بعض الجمعيات خلال الفترات الإنتخابية بحكم توليها مهمة الدعاية الإنتخابية والسياسية لأحزاب وشخصيات سياسية معينة.

ب /من أبرز التحديات الأخرى التي تواجه العمل الجمعوي في الجزائر تحديا يمكن إعتباره مفصلي وهو المتعلق بسعى العديد من الأطراف والمؤسسات وعلى رأسها السلطة السياسية القائمة إحتواء جمعيات المجتمع المدني أو على الأقل منافستها أدوارها وهو الأمر الذي ينعكس سلباً فيما يتعلق بإحتفاظ الجمعية بشخصيتها والقيام بمهامها.

يلاحظ وفي سياق التجربة الجزائرية هيمنة الأجهزة البيروقراطية على العمل الجمعوي وسجنه في سياق إستراتيجيات كثيراً ما تكون محدودة لا سيما عندما لا يتم إحترام ضوابط العمل الجمعوي وخلطه مع العمل السياسي .فقد لاحظنامثلاً وخلال مواعيد إنتخابية سابقة ظهور مبادرات لا يمكن تصنيفها البتة على أنها مبادرات بريئة، حاولت تعبئة وتوجيه العمل الجمعوي لتحقيق أهداف إنتخابية زائلة . إذ بمجرد إنتهاء المواعيد الإنتخابية تنتهي معها الدعاية التي رافقت تلك المبادرات.

في واقع الأمر يعد هذا التوجه سلوكاً نمطياً يعكس طبيعة السلطة السياسية أينما كانت، والتي غالباً ما تخضع لمنطق عقل الدولة .فالدولة المعاصرة تسعى لإمتصاص بريق المجتمع المدني من خلال تبديد طاقاته وتشتيته لتجعل منه ظاهرة مائعة .فإمكانياتها الهائلة أكسبتها خبرة في ترويض الكيانات التي تنافسها .وعليه فهذه الدولة لا تبيد المجتمع المدني،بل تقوم فقط بإفراغه من أهدافه عبر إستراتيجيات متنوعة.

و يتبين من جدول رقم **64** أن اهم المشاكل و المعوقات التي تواجهها الجمعيات تتمثل أساسا في نقص التمويل و الدعم المادي من طرف السلطات العمومية و هذا بنسبة **50%**من قادة وأعضاء الجمعيات ، في حين **21 %** يرون أن نقص الاعضاء و المنخرطين عائق أساسي في نشاط الجمعيات ، وراجع لإنعدام الثقافة الجمعوية في المجتمع ، يلي ذلك ما نسبته **14 %** ترجع المشكل الاساسي للجمعيات في ضعف التكوين الجمعوي للقادة و الأعضاء على حد سواء ، أما مشكلة المقرات و عدم وجود مقرات دائمة و كافية لإحتضان نشاطات الجمعية فكانت نسبته **12 %** .

2/ المقترحات و الحلول :

إن مواجهة التحديات والمشكلات التي سبق التطرق إليها، والتي تواجه النشاط الجمعوي كقاطرة لتفعيل التنمية السياسية وإحلال الديمقراطية المشاركتية، يقودنا للتفكير بشكل جدي في أنجع السبل التي تمكن المجتمع المدني من المساهمة بشكل فعال في هذه العملية.

في واقع الأمر تعود إثارة موضوع المقاربة التشاركية إلى الأهمية والمزايا التي يكتسيها ويوفرها العمل الجمعوي، لاسيما المحلي منه في خدمة أهداف التنمية السياسية .ويمكن حصر هذه الأهمية والمزايا فيما يلي:

أ - تعد مؤسسات المجتمع المدني والعمل الجمعوي تعبيراً حقيقياً عن الإرادة الشعبية بحكم إلتصاقها بهموم وتطلعات المواطنين .وتبدو هذه الأهمية محورية في المناطق النائية على وجه الخصوص أين تختفي العديد من مظاهر التأطير لهؤلاء المواطنين سواء كان تأطيراً من قبل مؤسسات الدولة أو الأحزاب السياسية، وعليه تصبح الجمعيات الفضاء الأساسي والملجأ الرئيسي الذي يمكن المواطنين من طرح قضاياهم وإنشغالاتهم.

ب - من خلال تعقب وتفحص تجارب العديد من الدول التي يتميز فيها النشاط الجمعوي بالحيوية والفعالية، لا سيما في البلدان المتقدمة يلاحظ مدى تعاظم دور جمعيات المجتمع المدني في تنمية الخبرات المحلية وخدمة المواطن من خلال إنجاز مشاريع مختلفة تكون مصدراً لتوفير فرص لإندماج السياسي عبر الإنخراط في مبادرات متنوعة .فعلى مستوى إنخراط العمل الجمعوي في مبادرات إقتصادية كإيجاد فرص الشغل ، وتعزيز البنى التحتية فإن ذلك ينعكس إيجاباً على الإدماج الحقيقي للعديد من الفئات الإجتماعية المقصية من عملية التنمية السياسية .ويمكن لنا أن نتصور ليس فقط حجم العائد المادي، بل وحتى السياسي والمعنوي من خلال عملية الإدماج هذه .

إن دمج المواطنين محلياً من خلال تفعيل العمل الجمعوي يعد وسيلة هامة لإرساء قواعد الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي

د - يساهم تفعيل المجتمع المني محليا في تحقيق فوائد إضافية ومنها الإستعانة بالمواطنين لتحقيق هدف تنمية الموارد البشرية .ويكفي لنا أن نستشهد هنا بتجربة جمعية إقرأ التي تعد أداة فعالة لمحاربة الأمية في الجزائر .من ضمن هذه الفوائد كذلك مساهمتها في ترقية مشاركة المواطنين في الحياة المحلية وبالتالي تمكينها للمواطنين من تقييم وإعادة النظر في الاحتكار الذي يمارسه منتخبيهم في طرح همومهم وقضاياهم .بل وتؤدي إعادة النظر هذه في صياغة علاقة جديدة بين هؤلاء المواطنين وممثليهم، صياغة تأخذ في الإعتبار الحق في إبداء الرأي ومراقبة ممثليهم .وأخيرا تضطلع هذه الجمعيات بوظيفة هامة وتتعلق بتشخيص وتحديد الحاجات وتهيئة المشاريع.

و هذا ما يتضح في الجدول رقم **67** أن أغلبية المقترحات من قادة و أعضاء الجمعيات تمحورت أساسا في توفير الدعم المالي و المادي للجمعيات بنسبة **35%** ، بإعتبار التمويل هو عصب الذي يحرك أنشطة الجمعيات لتحقيق أهدافها ، عامل هام في العملية التنموية، ثم هناك ضرورة التكوين و تنظيم دورات تدريبية في العمل الجمعوي لتنمية الكفاءات داخل الجمعيات بنسبة **21%** و ذلك نظرا لأهمية التنظيم و التأطير في الجمعيات مثلها مثل باقي المؤسسات السياسية و الإجتماعية الأخرى ، و تليها بناء المقرات الدائمة للجمعيات و كذلك التحسيس بأهمية العمل الجمعوي و نشر الثقافة الجمعوية في أواسط أفراد المجتمع ، وبعدها بنسبة **3%** ضرورة التنسيق و التعاون بين الجمعيات لتحقيق تكامل من حيث الوسائل المادية و المعنوية من جهة و تحقيق الاهداف العامة للعمل الجمعوي و تحقيق أهداف ذات بعد تنموي في إطار شامل من جهة أخرى .

خلاصات واستنتاجات

قصدت الصفحات السابقة تقديم مناقشة عامة حول تقييم الإتجاهات العامة لأدوار مؤسسات المجتمع المدني وكان ذلك في ضوء مجموعة من المؤشرات التي نعتقد أنها مهمة وأساسية لتقييم الدور في السياق التنموي لبلد كالجزائر، ومن ثم تعرضنا إلى الصيرورة التاريخية لتشكل المجتمع المدني في الجزائر ثم إنتقلنا إلى إختبار الأدوار التي يلعبها المجتمع المدني في الواقع ومدى مساهمته في تحقيق التغيير السياسي والإجتماعي والثقافي والإقتصادي، وفرقنا في هذا السياق بين العمل الرعائي الخدمي وهو مهم وبين التوجه التنموي الشامل الذي يأخذ في إعتباره التحديات الأساسية التي تواجه المجتمع المدني، وأخيراً طرحنا تطلعنا إلى المستقبل وآمالنا في أن نصل إلى تحقيق فعالية أكثر وكفاءة أكبر لأدوار المجتمع المدني في الجزائر، وذلك من خلال إستراتيجية شاملة واضحة يحتل فيها المجتمع المدني الدور المتكامل موقعا متقدماً، وإلى جانبه رؤية لبناء القدرات ودمجها بموجهات مواثيق الشرف الأخلاقية.

كما تبين من خلال هذه الدراسة أن انبثاق مفهوم المجتمع المدني في الجزائر لا يمكن فصله عن التحولات السياسية والإجتماعية التي عرفتها الجزائر، ولكن بقيت سيطرة الدولة على مؤسسات المجتمع المدني تحول دون بروز مجتمع ديمقراطي يكرس قيم المواطنة والحرية والمساواة والعدل الإجتماعي، كما أن سيطرة الدولة والنظام السياسي أفضى إلى ظهور مجتمع مدني مقيد وتوفر مجالات لنشاط طقوسي وممارسة احتفالية ونخبوية بالأساس تستعملها الدولة والنخبة الحاكمة وذلك من شأنه أن يفوت الفرصة على انبثاق الفاعلية الإجتماعية المبدعة والخلاقة، لأن إستقلالية المجتمع المدني ومؤسساته دليل على تحرر المجتمع وتقدمه ودليل على وجود سلطة موازية لسلطة الدولة من شأنها أن تراقب إنحرافات الممارسة السلطوية لأن المجتمع المدني في الجزائر لم تكن له وظيفة دفاعية بقدر ما كان من صنع النظام السياسي يتكئ عليه ويستعمله في أوقات الشدة.

فالمفترض أن مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر تسهم في تعميق مسار التحول الديمقراطي من جهة والمشاركة في السياسات العامة وقضايا التنمية من جهة أخرى،وفي هذا الصدد نحن نميل إلى إعتبار مؤسسات المجتمع المدني الجزائري قوى تسهم في الإصلاح التدريجي البطيء وليس التغيير، وأن تدخلات مؤسسات المجتمع المدني تقع في إطار الدور الإلحاقي أي ردود أفعال إزاء المشكلات، وليست أدواراً ريادية قائدة، وأميل أيضًا إلى رؤية إبتعاد أغلب هذه المؤسسات عن توفير التمكين والدمج الاجتماعي والسياسي للمواطن في المجتمع، فأغلبها يقوم بدور رعائي وخدمي وهو بمثابة ملاحظ أثر من كونه منفذ ومسير للسياسات العامة.

كما تم معالجة أهم المعوقات أمام مؤسسات المجتمع المدني التي تمنعها من لعب دور سياسي فاعل ومؤثر في قرارات النظام السياسي، وتتعلق هذه المعوقات بإختلاف الأجندات نتيجة تدخل القوى

الخارجية والممولة والإعاقات المستمرة والقيود المفروضة من جانب النظام السياسي، فضلا عن عوائق داخلية تتعلق بمؤسسات المجتمع المدني ذاته مثل غياب الهدف الذي يفرض نفسه على كافة مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر وغياب قيم الحريات والحوار وعدم كفاءة الأشخاص القائمين بهذا العمل . ومن جهة أخرى فإن النظام السياسي يتدخل في مؤسسات المجتمع المدني ليس بهدف السيطرة عليها فقط وإنما إبتلاعها وإلحاق خطابها بخطابه وربما تجد مؤسسات المجتمع لمدني في الجزائر بحكم تركيبتها إنها تنجرف بطريقة أو بأخرى وراء الخطاب السياسي للحكومة بحكم عدم الوعي من جهة أو مجرد كسب ود الحكومة من جهة ثانية، ومن جهة أخيرة هناك بعض المعوقات من جانب مؤسسات المجتمع المدني نفسها تمنعها من القيام بدور سياسي مؤثر مثل الفلسفة الحاكمة للعمل المدني والتي تبدو حتى الآن مقتصرة إلى حد كبير على الدور الخيري والخدمي فقطفضلاً عن أوضاع الحريات داخل بعض مؤسسات المجتمع المدني والتي تشهد إعاقة للتعبير الديمقراطي على أعضائها أنفسهم وتكبيل حركتهم الذاتية.

إن دراسة واقع المجتمع المدني الجزائري وأولويات مؤسساته وتحليل الإطار السياسي والإقتصادي والإجتماعي الذي يحكم عمل هذه المؤسسات ورصد علاقتها بالنظام السياسي، كل ذلك لابد وأن يساهم في تحديد مقومات إنطلاق العمل المدني في الجزائر من جديد ومنها: العمل على ترسيخ وتطوير ثقافة بناء المؤسسات وتنمية الحوار والتعاون في المجتمعالمدني،فضلاً عن البحث عن أنشطة وفعاليات جديدة تستطيع من خلالها مؤسسات المجتمع المدني أن يتسع نفوذها وتكون مؤثرة سياسياً.وفي ضوء ذلك فإن المطلوب من مؤسسات المجتمع المدني العمل على تطوير آليات الحركة والاتجاه نحو وضع صيغة جديدة توفر المشاركة في صنع السياسات العامة وتنفيذها .وهناك حاجة لتفعيل الوسائل الإعلامية وإقامة علاقة دائمة مع الأجهزة الحكومية ليس فقط في القضايا الفئوية والقضايا المصيرية التي تعنى بهموم فئة معينة وإنما أيضا في المشكلات الإجتماعية والإقتصادية التي تعصف بالمجتمع .فدور المجتمع المدني يواجه تحدياً كبيراً خصوصاً وأن الإطار الإقتصادي والإجتماعي الذي نشأت في ظله مؤسساته في الوقت السابق يختلف عن الواقع الراهن وأنه إذا كانت هناك مئات المطالب المتعلقة بالإصلاح فإن الإصلاح لن يحدث وحده دون أن يكون للمجتمع المدني دور في تحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والأخلاقية وخاصة في ظل المشاكل الإقتصادية والإجتماعية وفي ظل الظروف التي تمر بها الجزائر والتي تتطلب أن تكون مؤسسات المجتمع المدني الجزائري بمستوى المهام التي تنتظرها.

الخاتمة

الخاتمة

المجتمع المدني والتنمية علاقة حديثة، بدأت تظهر وتتأسس في ثمانينيات القرن العشرين، حيث إستعملتها القوى الليبرالية لتسويق أيديولوجيتها كنقيض أفضل من التسيير الإشتراكي القائم على التعاونيات ولقد تطورت هذه العلاقة بفعل النجاحات التي حققتها المجتمعات الغربية في جميع المجالات وبفضل الإسهامات الفكرية للمفكرين والمنظرين الأكاديميين الذين أسسو وناضلوا من أجل تحويل فكرة المجتمع المدني من مجرد أفكار ومفاهيم نظرية إلى ثقافة وممارسة فعلية ، وإلى مؤشر للنمو والتطور من أجل تحقيق التنمية والديمقراطية، ولنجاعة وفاعلية دور المجتمع المدني في التنمية والتطور، بدأ في الرواج والإنتشار في جميع أنحاء العالم، حيث شهدت الكثير من دول العالم خاصة الإشتراكية منهاتحولاً عميقاً في أنماط الحكم وتوجها جديد في التسيير ومنها الجزائر التي تبنت الخيار الديمقراطي بمفهومه الليبرالي القائم على التعددية والحرية والرأسمالية، والحقيقة أن هذا التوجه الجديد جاء كحل مفروض لابد منه.

ولقد لاحظنا أنه برغم من أن سياسات الدولة تتجه نحو تعزيز وتكريس دور المجتمع المدني في التنمية المحلية من خلال إشراكه في الجوانب الإجتماعية والثقافية إلا أن دوره بقي هامشي في المسائل السياسية والإقتصادية إذ ورغم التحولات التي عرفتها الجزائر منذ عشرين سنة لا يزال دور المجتمع المدني موجهاومستغلاً وفق أجندات وسياسات الدولة وذلك بشكل فاضح خاصة إذا تعلق الأمربإستحقاقات سياسية أو برامج بحاجة للتعبئة الجماهيرية، وإضافة للدولة يستغل المجتمع المدني في الجزائر من قبل الأحزاب والتي غالباً ما ترتبط قياداتها بفاعلي المجتمع المدني، هذا ما قلص من دور المجتمع المدني ووجهه عن أهدافه الحقة، وكإجابة عن فرضيات الدراسة من خلال البحث في العلاقة بين المجتمع المدني والتنمية السياسية بالجزائر نلاحظ أن الجزائر منذ بداية إنتقالها في عملية التحول الديمقراطي، هدفت إلى تشجيع ودعم مؤسسات المجتمع المدني، وذلك من خلال تقديم المساعدات المادية والتسهيلات القانونية.

إلا أن المجتمع المدني الجزائري عجز في السنوات الأولى لظهوره عن القيام بالوظائف المنتظرة منه والمتمثلة في:

- وظيفة الضابط الإجتماعي والمخفف من حدة الإنعكاسات التي ترتبت عن تطبق نظام إقتصاد السوق.
- وظيفة المدرسة التي تنشأ المواطنين سياسياً على قيم المدنية والديمقراطية.
- الوسيط بين المجتمع والدولة، إذ أن قيام المجتمع المدني بتوصيل مطالب وإحتياجات المواطنين إلى الدولة

يساعد هذه الأخيرة في رسم وإتخاذ القرارات التي تخدم الصالح العام وقبوله.

- مساهمته في إنجاح البناء الديمقراطي، كونه يمثل شريكا للدولة في تحقيق التنمية والرقي والتطور للبلاد.

و لعل السبب الرئيس في عدم قدرة المجتمع المدني الجزائري على القيام بالوظائف التي كانت أساسية في زمن التسعينيات هو حداثته وتزامنها وغياب الأمن، غير أن عودت الأمن والإستقرار للوطن وزيادة إهتمام الدولة بتنظيمات المجتمع المدني أعطى هذا الأخير البيئة الملائمة للنشاط، وجعلته مجبراً على تدارك نقائصه ومعوقاته الداخلية والقيام بمهامه المنوطة، مما أمكننا القول أن فرضية المساهمة المادية والبشرية مقبولة خاصة بنجاح المجتمع المدني في تحقيق بعض الإنجازات وتقديم خدمات معتبرة في المجال التضامني وفي المجال الثقافي والإجتماعي، غير أن المشوار لا يزال طويل والمهمة صعبة تحتاج لإعادة النظر، لذا ولضمان فعالية ونجاعة مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية، لابد من تكريس الشفافية والديمقراطية داخل تنظيمات المجتمع المدني إضافة إلى النأي بها عن الولاءات الحزبية والمصالح الشخصية الضيقة وكذا إهتمام الدولة أكثر بالمجتمع المدني بشكل فعلي وحقيقي.

ومن خلال ما تمت دراسته في هذا البحث من دور للمجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر وتحديداً في ولاية سعيدة نستنتج أن للمجتمع المدني الجزائري المعبر عنه في هذا البحث بالجمعيات بدايات للظهور الكمي حيث إنتقل في العشر سنوات الأخيرة من **56000** جمعية في سنة **2000** إلى حوالي **84000** جمعية في سنة **2010** غير أن هذا التطور الكبير في العدد لم يواكبه تطور مماثل على المستوى الكيفي حيث بقيت إسهاماته التنموية بسيطة مقتصرة بالأساس على العمل الخيري التطوعي في المجالات الإجتماعية وذات نشاط موسمي مناسباتي، والحال هنا متماثل تقريبا في الجزائر ككل، حيث لم يشذ نشاط الجمعيات في ولاية سعيدة عن القاعدة، وبقي تطوراً كمياً دون موازاة ذلك كيفياً.

إن الشعب الجزائري ليس بحاجة إلى الأعداد الهائلة من الجمعيات والتنظيمات المدنية بقدر ما هو بحاجة ماسة إلى النشاط الذي يخدم مصلحته ومصلحة الوطن، لذا كان لابد من تقويم عمل الجمعيات من خلال:

1/ تكوين وتأهيل المنتسبين بها وتحفيز الإطارات والنخب على الإنضمام إلى هذا النوع من النشاط.

2/ معاقبة الإستغلاليين الذين يوجهون نشاط الجمعيات نحو مصالحهم الشخصية.

3/ تقديم الدعم الكافي للجمعيات من أجل القيام تطوير نشاطاتها.

إن قوة المجتمع المدني تنبع من تغلبه على مشاكله ومصاعبه الداخلية، حيث أن المشاكل الخارجية النابعة من القوانين وسياسة الدولة من الممكن أن يتغلب عنها إذا كان المجتمع المدني قوي داخلياً كما يمكنه أن يوسع من نشاطاته وتحركاته، وذلك فقط بإستقراره الداخلي، إذ أن الإستقلالية في الموارد والإستقلالية في الفكر والتوجه والولاء تعطي المجتمع المدني القوة الكافية لفرض مطالبه وللقيام بدور الرقيب والحسيب والمسائل وهذا وللأسف ما تفتقده تنظيمات المجتمع المدني الجزائري ككل بما فيها الجمعيات الوطنية

والمحلية فالحديث عن دور موازي للمجتمع المدني الجزائري لدور الدولة حديث مازال بعيد ويحتاج إلى المزيد من الشفافية والمزيد من الجهد والنشاط، لذا يلاحظ أن دور المجتمع المدني وخاصة الجمعيات مقتصر على النشاط التضامني مما يطرح ضرورة إعادة النظر في:

- يجب على النظام الجزائري والذي تبنى تجربة التحول الديمقراطي وإقتصاد السوق، أن يحدد دور الدولة كقوة عمومية والحالات التي تستدعي تدخلها، ليتمكن المجتمع المدني من تأدية وظائفه على أكمل وجه خاصة فيما يتعلق بترسيخ وتنمية الثقافة المدنية والديمقراطية.

- كما لابد من ترقية المجتمع المدني لكونه شكلا من أشكال المشاركة السياسية،و في هذا الصدد لابد على الدولة أن تفتح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني دون إستثناء للمشاركة في صنع السياسات العامة للبلاد ومراقبتها، دون التمييز بين هذه المؤسسات بناءاً على مبدأ المفاضلة والمبني أساساً على معادلة الإقتراب والإبتعاد عن الدولة ودرجة تبعيتها لها.

- أيضا يجب القضاء على التباينات والخلافات الداخلية لتنظيمات المجتمع المدني والتي تكون في أغلبها بسبب المصالح الذاتية، مما يزيد من هشاشة هذه المؤسسات، لذا يجب أن يتبنى أعضاء التنظيمات المدنية سلوكيات ديمقراطية في التعامل مع بعضهم البعض وفي حل مشاكلهم الداخلية.

إن هذه الصراعات المصلحية الضيقة بين أعضاء التنظيمات وقادتها تعود أساساً إلى طموحاتهم في تولي مناصب ومراكز سياسية معينة، وهنا نجد الخلط بين ما هو سياسي وما هو مدني، إذ تستخدم التنظيمات المدنية كوسيلة للوصول إلى أهداف سياسية وهذا منافي تماما للأهداف والمبادئ التي يقوم عليها المجتمع المدني، ومنه لابد من الفصل التام بين العمل المدني والعمل السياسي وفي هذا الصدد لابد من القضاء على ظاهرة زوال التنظيمات المدنية بزوال مؤسسيها، وذلك لأنها تولد قلة الخبرة والكفاءة، ما يؤدي إلى ضعف التسيير والتخطيط والتقدير، أي لابد من توارث الخبرة والتجربة، كما لا تضر الإستفادة من التجارب الأجنبية ومحاولة تطبيقها في بلادنا وفق القيم الدينية والإجتماعية، وهناك نقطة أخرى لابد من الإشارة إليها وهي مسألة إستقلالية المجتمع المدني عن الدولة، وحتى تتمكن مؤسسات المجتمع المدني من أن تكون قوة فاعلة في تحقيق العدالة الإجتماعية، وقوة مسموعة تؤثر في القرارات، وتراقب الدولة وفق ما يخدم الصالح العام، لا بد من أن تكسب ثقة المواطنين، وهذا بالعمل الجاد والمثمر، وإذا تحقق كل ذلك تمكنت مؤسسات المجتمع المدني من الحصول على إعانات وتبرعات الناس وقد تنتقل هذه الثقافة فيما بعد لدى رجال الأعمال والذين بإمكانهم تقديم دعم مادي قوي ،كما أن المشكلة الحقيقية للمجتمع المدني ليس قلة القوانين أو عدم جدواها وإنما هي مشكلة التطبيق، أي إخراج هذه القوانين من حيز النظري إلى حيز الممارسة والتطبيق، مع إحترام كافة الجهات له من غير تحايل أو تلاعب، وبذلك يتحرر المجتمع المدني من الضغوطات البيروقراطية ما يجعل من مؤسسات المجتمع المدني ومن فعلها هدفا للمساواة ودفاعاً عن الديمقراطية، والقضاء على الظواهر السلبية وحل المشاكل التي تواجه المجتمع، وبالتالي

تصبح مؤسسات المجتمع المدني أكثر مرونة مع متطلبات البيئة الخارجية كما تستطيع مواكبة المستجدات، إن كل ذلك لا يمكن أن يتحقق إذ لم ترسخ القناعة الواعية والإرادة والعزيمة الفعلية لترقية الآخر مهما كانت إنتماءاته السياسية والإيديولوجية.

وعليه فلا بد من أن تكون القيادات واعية بضرورة التغيير والعمل الجدي والنزيه، وتكون المثل الأعلى للآخرين من أجل المساهمة في ترقية الوطن وترقية الديمقراطية.

و في مجال دور وإسهام المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر يمكن أن نستنتج أن العلاقة في بداياتها بعد ما خرجت من عنق الزجاجة وتنبأ بمستقبل واعد خاصة مع رجوع الأمن وفتح الدولة لبرامج تنموية عملاقة، والأكيد أن الثورات الأخيرة في البلدان العربية وما حملته من أحداث ستسرع من عملية الإنفتاح في الجزائر وتكون ذات أثر إيجابي على علاقة المجتمع المدني بالتنمية، وهذا دون إغفال ما للتجربة الجزائرية من خبرات.

فقد أجمعت العديد من الدراسات على أن التجربة الجزائرية بالرغم من تعثرها في بداية الطريق وإمتزاجها بحالات الإستقرار وحالات العنف والتخريب والتراجع الإقتصادي وتدهور الوضع الأمني والإجتماعي، إلا أنها تعد تجربة رائدة على مستوى الوطن العربي وترقى إلى مرتبة وسطية، فهي تسعى في الوقت الراهن إلى إقامة عدة إصلاحات في مختلف الأصعدة رغم ما تشوبها من نقائص ومعوقات، هذا ما يجعل من الفرضية المركزية لهذا البحث فرضية صحيحة، فحقا ساهم المجتمع المدني الجزائري خاصة في شقه المتعلق بالجمعيات بالتنمية من خلال العمل التطوعي في المجال التضامني

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

1 / الوثائق الرسمية :

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، ،دستورالجزائر لسنة 1989 ، المادة 40

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون 11/89 ،المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي ،الجريدة الرسمية، رقم 27 بتاريخ 5 جويلية 1989

- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، دستور 1996 ، المادة 56

- الميثاق الوطني، الجريدة الرسمية، عدد 61 ، بتاريخ 1967/07/30

- الأمر رقم 71/79 المؤرخ في 3 ديسمبر 1971

2 / الكتب :

أ- الكتب باللغة العربية

- إبراهيم حسين توفيق، **المجتمع المدني، المؤسسات الكمية والكيفية ، ندوة المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 1992

- إبراهيم سعد الدين ، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة ، 2000

- أحمد شكر الصبيحي ، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** ، ط1،(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000)

- أحمد زكي بدوي ، **معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية** ،(بيروت : مكتبة لبنان ،د.ت)

- أحمد وهبان ، **التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية** ، مصر: الدار الجامعة ،2003

- أسامة الغزالي حرب ، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث** ، الكويت :المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ،1978 ، سلسلة عالم المعرفة

- أنيسة بركات :**محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995

- بومدين طاشمة ، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2011

- توفيق المديني ، **المجتمع المدني و الدولة السياسية في الوطن العربي** ، من منشورات إتحاد الكتاب العرب ،1997

- ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي**، ط1،بيوت : مركز دراسات الوحدة العربية ،1997

- جون إهرنبرغ ،**المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة** ، ترجمة د.علي حاكم صالح و د.حسن ناظم، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة ، ط1 ، 2008)

- جورج الراسي :**الدين والدولة في الجزائر من الأمير عبد القادر إلى عبد القادر**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008

- حبيب الجنحاني، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، منشورات الزمن، الدار البيضاء، المغرب ، 2006

- ريمون بودون، فرنسوا بوريكو، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة: سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1 ،1986

- زمام، نور الدين، **القوى السياسية والتنمية دراسة في علم الاجتماع السياسي** ،الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ، 2007

- ستيفن، ديلو، **المجتمع المدني بين التفكير السياسي والنظرية السياسية**، ترجمة ربيع وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ، 2003

- سعيد بو الشعير ، **النظام السياسي الجزائري** ، ط 2 ، الجزائر : دار الهدى للطباعة و النشر ،1993

- سعيد بن سعد العلوي، **المجتمع المدني في الوطن العربي ودورو في تحقيق الديمقراطية** " نشأة وتطور المجتمع المدني في الفكر العربي الحديث." ط1 ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.1992

- صادق جلال العظم، **دفاعا عن المادية التاريخية**، دار الفكر الجديد، بيروت،1990

- عبد الباقي الهرماسي، " **المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة السياسية الغربية** " في : المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر1992

- عبد الحليم زيات ، **التنمية السياسية ، دراسة في علم الاجتماع السياسي :الابعاد المعرفية و المنهجية**

- عبد الرحمان إبن خلدون":**مقدمة إبن خلدون**"، بيروت :دار الفكر ، 2004

- عزمي بشارة ،**المجتمع المدني دراسة نقدية** ، ط 6 ، بيروت : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسيات ، 2012

- عبد القادر جغلول، **تاريخ الجزائر الحديث**، دراسة سوسيولوجية، ط1 ، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،1983

- عبد الله حمودي، **وعي المجتمع بذاته :عن المجتمع المدني في المغرب العربي**، دار برتقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب ، ط1 ،1998

- عنصر العياشي :**سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر**، القاهرة، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 1999

- عبد الوهاب أحمد رشيد، **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني**، ط1 ، سوريا، دار المدى للثقافة والنشر ، 2003

- علي، عباس مراد، **ديمقراطية عصر العولمة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،ط1 ، 2007

- غازي حيدوسي:**الجزائر التحرير الناقص**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1997

- غازي الصوراني ، **تطور المجتمع المدني و أزمة المجتمع العربي** ، ط 3 ،(القاهرة : مكتبة جزيرة الورد ، 2010)

- غي برفيليي: **النخبة الجزائرية الفرانكوفونية**، ترجمة م .حاج مسعود وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007

- قنديل أماني ، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني**، القاهرة :الهيئة المصرية العامة للكتاب ،2008

- قيرة إسماعيل و أخرون ، **مستقبل الديموقراطية في الجزائر** ، ط1 ، بيروت : (مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002)

- محمد علي، محمد، **أصول الاجتماع السياسي :السياسة والمجتمع في العالم الثالث- التغير و التنمية السياسية** - ، الجزء الثالث ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ،1986

- ناصر، الشيخ علي، **دور المجتمع المدني في تعزيز المشار السياسية**، المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات،2010

- نور الدين حاروش، **الأحزاب السياسية**، دار الأمة، الجزائر، 2009

ب- الكتب اللغة الاجنبية :

- Benoît Frydman «**vers un statut de la société civile dans l'ordre international**» , *Droits fondamentaux* , l'Université Panthéon-Assas Paris II

- Adam Ferguson. **essai sur lhistoire de la société civile**. PUF. leviathan. paris. france. 1ere édition. 1992.

- Alexis de Tocqueville **De la démocratie en Amérique**. tom 02. ENAG Alger. 2eme ed 1991،p155

- Percy Blehningm، **vers une société civile multiculturelle :le rôle du capital social et de la citoyennetee.**

Bertrand , Badie, **le développement Politique**., 5 ed, paris (n.p) , 1998,

3 / الرسائل و الأطروحات :

- الطيب بلوصيف ، **المجتمع المدني و الدولة دراسة سوسيو-سياسية " الجزائر"** ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية و العلوم الإسلامية ، قسم علم الإجتماع ، 2013/2012

-أمين محمد علي دبور ،(**دراسات في التنمية السياسية** ،رسالة ماجستير) الجامعة الإسلامية غزة ، كلية التجارة ، قسم الإقتصاد و العلوم السياسية ، 2011 – 2012.

- أوشن سمية ، **دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي – دراسة حالة الجزائر-** ،رسالة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر – باتنة – ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2009 /2010 .

- بوعلي حمزة ، **دور الأحزاب السياسية الجزائرية في التنمية السياسية** ، رسالة ماجستير ،جامعة وهران ، كلية الحقوق و العلوم السياسية

- بومدين الطاشمة ، **مسألة التنمية السياسية و التجربة الديموقراطية في الجزائر (1988 –1992)** ،رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2000 – 2001

- بونوة نادية (دور المجتمع المدني في صنع و تنفيذ و تقييم السياسة العامة – دراسة حالة الجزائر 1989 – 2009 - رسالة ماجستير) ، جامعة باتنة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2009 / 2010

- بياضي محي الدين ، (المجتمع المدني في المغرب العربي و دوره في التنمية السياسية رسالة ماجستير) جامعة بسكرة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2011 / 2012

- حسن بن كادي ،(**التنمية السياسية في الوطن العربي و آفاقها** : رسالة ماجستير) ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،2007 -2008

- رائد محمد عبد الفاتح دبعي ،(**أساليب التغيير السياسي لدى الحركات الإسلام السياسي بين الفكر و الممارسة (الإخوان المسلمون في مصر نموذجا)** ، رسالة ماجستير) ،جامعة النجاح الوطنية ، نابلس، فلسطين ، كلية الدراسات العليا ،2012

- سالمي سلاف ، (دور المجتمع المدني في المغرب العربي في عهد التعددية السياسية رسالة ماجستير) جامعة بسكرة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2009 /2010

- شاوش اخوان جهيدة ، **واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا** ، أطروحة دكتوراة ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، قسم العلوم الإجتماعية ،2015/2014

- طاشمة بومدين ، (إستراتجية التنمية السياسية دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر أطروحة دكتوراه) جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية و الإعلام ، 2006 / 2007

- عبد السلام عبد اللاوي ، (دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر : دراسة ميدانية لولايتي المسيلة و برج بوعريريج رسالة ماجستير) ، جامعة ورقلة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2010/ 2011

- عباش عائشة ، (إشكالية التنمية السياسية و الديموقراطية في دول المغرب العربي مثال : تونس رسالة ماجستير) جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2007 / 2008

-عبد الله بوصنوبرة ،**(الحركة الجمعوية في الجزائر و دورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب** ، أطروحة دكتوراه)، جامعة قسنطينة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم علم الاجتماع ، 2010 / 2011

- غنية ابرير ، **دور المجتمع المدني في صياغة السياسيات البيئية –دراسة حالة الجزائر-** ، رسالة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر –باتنة- ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2010/2009

- كريم أبو حلاوة، ، **نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره وتجلياته في الفكرالعربي المعاصر**، رسالة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية، جامعة دمشق

- هشام عبد الكريم ،(المجتمع المدني و دوره في التنمية السياسية في الجزائر 1989- 1999 رسالة ماجستير) جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام ، مارس 2006

د / المقالات و المدخلات :

- أمين المشاقبة ، **الإصلاح السياسي "المعنى و المفهوم "** ،الدستور ،العدد15646 ، الصادر بتاريخ 06- 02 – 2011 -/http://www.addustour.com ، تم التصفح 20-04-2014

- العياشي عنصر،"**ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر نموذجا "** ، **(**ورقة مقدمة لندوة "المشروع القومي و المجتمع المدني" ، جامعة دمشق ، سوريا ،7- 12 ماي2000) .

- بلعيور الطاهر ،" **المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي** " ، مجلة العلوم الإنسانية ، بسكرة ، عدد 10 نوفمبر 2006

- بن ناصر بوطيب :**النظام القانوني للجمعيات في الجزائر قراءة تقدية في ضوء القانون 60 / 21** ، مجلة دفاترالسياسية والقانون، ورقلة،الجزائر ،العدد العاشر جانفي 2014

-عبد الرحمان برقوق و جهيدة شاوش ، **" مورفولوجية المجتمع المدني في الجزائر "**، مجلة علوم الإنسان و المجتمع ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، العدد :02 ، جوان 2012

- عبد الرحمان برقوق و صونيا العيدي ، **"المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الجزائر "**(ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول :"التحول الديمقراطي في الجزائر "،جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر ،10-11 ديسمبر 2004)

- عبد القادر الزغل :**المجتمع المدني والصراع من أجل الهيمنة الإيديولوجية في المغرب العربي،** في **"المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية** "بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية .

- عبد الناصر جابي :**الحركات الاجتماعية في الجزائر بين أزمة الدولة الوطنية وشروخ المجتمع،** مركز البحوث الاقتصادية من أجل التنمية،جامعة الجزائر،(د ت)

- عبد الناصر جابي :**الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركة الاحتجاجية،** المعهد الوطني للعمل، الجزائر ، 2001

- عبد الناصر جابي ،**علاقة بين البرلمان و المجتمع المدني في الجزائر واقع و آفاق** ، مجلة الوسيط ، 2006

- عمر دراس :**الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر :واقع وآفاق،** مجلة إنسانيات (المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجياوالعلوم اجتماعية)، العدد 73 ، 2001

- كمال عجالي، **مساهمة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الحفاظ على الهوية الوطنية،** مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة،العدد 16، ديسمبر 2001 ، ص 103

- محمود بوسنة، **الحركة الجمعوية في الجزائر نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية،** مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة،العدد 17 ، جوان 2002 .

- مباركية منير ، **علاقة المجتمع المدني بالدولة و تأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر** ،دفاترالسياسية والقانون، ورقلة،الجزائر ،عدد خاص أفريل 2011

– محمد عابد الجابري ، **إشكالية الديموقراطية و المجتمع المدني** ، المستقبل العربي ، عدد 167 جانفي 1993

- محمد عابد الجابري،"المجتمع المدني والواقع العربي الراهن"، http://hem.bredband.net/b155908/m510.htm

الملاحق

الملاحق :

1 / دليل المقابلة

دليل المقابلة

1 – معلومات شخصية :

س 1 : الإسم و اللقب ؟

س 2 : المنصب في الجمعية ؟

س 3 : سنة تأسيس الجمعية ؟

س 4 : المهنة الأصلية ؟

س 5 : المستوى التعليمي ؟

2 – معلومات خاصة بالجمعية ؟

س 6 : ما هو الميدان الرئيسي الذي تنشط فيه الجمعية ؟

س 7 : ما هي طبيعة البرامج و الأنشطة التي تقوم بها الجمعية ؟

س 8 : كيف تختار الجمعية برامجها ؟

3 – الجمعيات و التنمية السياسية

س 9 : هل هناك توجه حزبي أو سياسي بالجمعية ؟

س 10 : هل للجمعية دور في ترسيخ الهوية الوطنية و الإنتماء الوطني و إبراز صفة المواطنة ؟

س 11 : ما هو دور التي تلعبه الجمعية في عملية ترقية الثقافة السياسية و نشر الوعي السياسي ؟

س 12 : هل للجمعية دور في التنشئة السياسية بإعتبارها مؤسسة إجتماعية ؟

س 13 : هل للجمعيات بصفة عامة دور في صناعة السياسيات العامة المحلية وتحقيق التنمية المحلية ؟

س 14 : هل للجمعية إقتراحات أو برامج يمكن تحويلها إلى سياسيات عامة تنموية ؟

س 15 : ما هو دور الجمعية في المواعيد الإنتخابية ؟

س 16 : هل يعتير تفعيل و الرفع من المشاركة السياسية هدف من أهداف الجمعية ؟

س 17 : ما هو الهدف الأساسي من نشاط الجمعيات ؟

4 – العلاقة بين الجمعية و الدولة

س 18 : كيف جاءت فكرة تأسيس الجمعية

س 19 : هل قدمت الجمعية أنشطة مشتركة مع السلطات العمومية ؟

س 20 : هل تعتقد أن التمويل من طرف الدولة عاملا مؤديا للتبعية لها ؟

س 21 : هل تتدخل شخصيات حزبية أو سياسية لتأثير على قرارات الجمعية ؟

س 22 : هل طلبت السلطات العمومية رأي الجمعية في مسائل ذات طابع سياسي ؟

س 23 : ما رأيك في القانون المسير و المنظم للجمعيات ؟

س 24 : هل تعتقد بضرورة إحداث تغيرات عليه (قانون الجمعيات) ؟

س 25 : كيف تقيم طبيعة العلاقة بين جمعيتكم و السلطات العمومية ؟

5 – العوائق و تحديات التي تواجه الجمعيات

س 26 : ما هي أهم العوائق التي توجه العمل الجمعوي سواءا المحلي أو الوطني ؟

س 27 : ما هي مقترحاتك لتخطى هذه المشاكل و الصعوبات ؟

س 28 : ما هو تقيمك العام لنشاط الجمعية من حيث تحقيقها لأهدافها ؟

س 29 : في رأيك ما هي الآليات والتي تساعد الجمعيات على تحقيق التنمية السياسية ؟

2 / الإستبيان :

الجمهورية الجزائرية الشعبية الديموقراطية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة وهران 2

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

إستبيان حول موضوع :

مؤسسات المجتمع المدني و دورها في التنمية السياسية في الجزائر

(ولاية سعيدة نموذجا)

دراسة ميدانية لمقتضيات الحصول على شهادة الماجستير

من إعداد :

شريفي محمد رضا

تحت إشراف :

د. نجاح مبارك

السنة الدراسية 2015/2014

- أولا : البيانات الأساسية:

أ- حول الجمعيات :

1-اسم الجمعية:

.....

2-تاريخ التأسيس :اليوم والشهر و السنة

.....

3-.بداية النشاط فعليا :

.....

4 – نوع الجمعية- :

- وطنية ( ) - ولائية ( ) - محلية ( )

5-هل للجمعية فروع أو مكاتب ؟

-نعم ( ) - لا ( )

6-**كم عدد المنخرطين في الجمعية ؟**

.....

.....

7-هل للجمعية مقر ؟

-نعم ( ) -لا ( )

8-إذا كانت الإجابة بـــــنعم : مانوعه ؟

-مقر خاص بالجمعية ( ) - مؤسسة شبانية ( )

- محل مؤجر ( ) - دار الجمعيات ( )

- أخرى تذكر

.....

9-هل المقر كاف لاحتضان أنشطة الجمعية ؟

-نعم ( ) لا ( )

10-هل للجمعية موقعا في شبكة الانترنت للتعريف بنشاطاتها ؟

-نعم ( ) لا ( )

11 – إذاكانت الإجابة نعم : هل يتم تجديد محتوياته ؟

- شهريا ( ) - كل 06 أشهر ( )

-كل 03 أشهر ( ) - سنويا ( )

-أخرى تذكر

.....

- ثانيا: البيانات الشخصية :

12 - الجنس- :

- ذكر ( ) - أنثى ( )

13-السن- :

- أقل من 20 سنة ( ) -من 20 إلى 30 سنة ( )

-من 30 إلى 40 سنة ( ) - أكثرمن 40 سنة ( )

14-المستوى التعليمي :

- ابتدائي ( ) - متوسط ( )

- ثانوي ( ) - جامعي ( )

15-الحالة العائلية:

-أعزب ( ) - متزوج ( )

16-الوضعية المهنية الأصلية :

.....

17-المنصب الإداري بالجمعية :

-رئيس الجمعية ( ) الأمين العام ( )

-النائب ( ) أمين المال ( )

- عضو ( )

- ثالثا : طبيعة البرامج و الأنشطة الجمعية :

18- ما هو الميدان الرئيسي الذي تنشط فيه الجمعية ؟

-الميدان التربوي ( ) - الميدان الثقافي ( )

-الميدان الصحي ( ) - الميدان الرياضي ( )

-ميدان البيئي ( ) - الميدان الاقتصادي ( )

19- ما هو النشاط الأكثر تقديما من طرف الجمعية ؟

.....

.....

20– هل أنشطة الجمعية تقدم ؟

-بشكل دائم ( ) - بشكل متقطع ( )

- فقط في المناسبات ( )

- أخرى تذكر

.....

21- ماهي كيفية التفاعل مع تلك الأنشطة ؟

-إيجابية ( ) مقبولةعموما ( ) -سلبية ( )

22- هل تختار الجمعية برامجها حسب ؟

-سهولة تنفيذها ( ) موافقة الإدارة عليها ( )

-سهولة تمويلها ( ) سهولة تقييمها المالي ( )

-إقبال الشباب عليها ( )

أخرى تذكر

.....

.....

23 –ما هي أقدميتك في هذا المنصب ؟

-اقل من 06 أشهر ( ) - من 06 أشهرإلى سنة ( )

-من سنة إلى 03 سنوات ( ) - من 03 سنوات إلى 06 سنوات ( )

-من 06 سنوات إلى 08 سنوات ( ) - أكثرمن 08 سنوات ( )

24 – هل سبق و حصلت على تكوين أو تدريب على العمل الجمعوي ؟

- نعم ( ) - لا ( )

25- إذاكانت الإجابة نعم : مانوعه ؟

-تكوين نظري عام تدريب في فن الاتصال ( )

-تدريب في الإدارة والتسيير تكوين تقني ( )

-تدريب في الخدمة الاجتماعية ( )

-أخرى تذكر

.....

- رابعا : التنمية السياسية كنشاط من أنشطة الجمعوية وغاية من غايتها

26 – هل للجمعية دور في ترسيخ الهوية الوطنية و الانتماء الوطني و إبراز صفة المواطنة ؟

-نعم ( ) - لا ( ) - في مناسبات ( )

27- في حالة الإجابة بنعم كيف تقوم بهذا الدور ؟

.....

.....

.....

.....

28- ما هو الدور التي تلعبه الجمعية في عملية ترقية الثقافة السياسية و نشر الوعي السياسي ؟

.....

.....

.....

.....

29– هل للجمعية دور في التنشئة السياسة باعتبارها مؤسسة اجتماعية ؟

-نعم ( ) - لا ( ) - في مناسبات ( )

30–إذا كانت إجابة بـنعم هل دورها في التنشئة السياسية ؟

كبير ( ) - صغير ( ) - متوسط ( )

31- إذا كانت الإجابة بـنعم ماهي الأساليب التي تستعملها الجمعية في عملية التنشئة السياسة ؟

.....

.....

.....

.....

32- هل للجمعيات بصفة عامة دور في صناعة السياسيات العامة المحلية و تحقيق التنمية المحلية ؟

.....

.....

.....

.....

33- هل للجمعية اقتراحات أو برامج يمكن تحويلها إلى سياسات عامة و تنموية محلية ؟

نعم ( ) لا ( ) لا أدري ( )

34- في حالة الإجابة بنعم : ما هو نوع هذه الاقتراحات و البرامج ؟

.....

.....

.....

.....

35- ما هو دور الجمعية في المواعيد الانتخابية ؟

.....

.....

.....

.....

36- هل يعتبر تفعيل و الرفع من المشاركة السياسية هدف من أهداف الجمعية ؟

نعم ( ) لا ( )

37- في حالة الإجابة بنعم كيف تقوم الجمعية بتفعيل ألية المشاركة السياسية ؟

.....

.....

.....

.....

- خامسا : العلاقة بين الجمعية و السلطات العمومية

38- هل تعتقد أن نشاط الجمعيات جاء من اجل ؟

- تغطية عجز الدولة ( )
- مراقبة عمل الدولة ( )
- التكامل مع دور الدولة ( )
- نقد و مواجهة سياساتها الخاطئة ( )
- التعبير عن انشغالات المجتمع ( )
- أخرى تذكر

.....

39- كيف جاءت فكرة تأسيس الجمعية ؟

- بطريقة ذاتية وحرة لأعضائها ( )
- بتشجيع من المستفيدين ( )
- بإيعاز من السلطات ( )
-أخرى تذكر

.....

40- هل تشترط السلطات العمومية حصول الجمعيةعلى الإذن (الترخيص) للنشاط ؟

-نعم ( ) - لا ( )

41- في حالة الإجابة نعم :هل يتم الحصول عليه ؟

- بصعوبة كبيرة ( ) - حسب مواقف الجمعية ( )
- بصعوبة نسبية ( ) - بسهولة ( )
-أخرى تذكر

.....

42- هل سبق ورفضت السلطات إعطائكم الترخيص للنشاط معين ؟

- لم ترفض ( ) - رفضت مرة واحدة ( )
- رفضت عدة مرات ( )
-أخرى تذكر

.....

43- في حالة الإجابة بالرفض : ما نوع هذا النشاط ؟

.....

.....

44- في حالة الإجابة بالرفض :هل كان ذلك ؟

- لضعف ملف مشروع نشاطكم ( ) لأسباب شخصية ( )

- لعدم قانونيته ( ) لعوامل حزبية وسياسية ( )

- لرفضكم الولاء للإدارة ( )

-أخرى تذكر

.....

45-هل قدمت الجمعية أنشطة مشتركة مع الدولة ؟

-نعم ( ) - لا ( )

46-هل تعتقد أن التمويل من طرف الدولة عاملا مؤديا للتبعية لها ؟

-نعم ( ) - لا ( ) - لا أدري ( )

47- هل يتم تمويل الدولة للجمعيات بطريقة عادلة ؟

-نعم ( ) لا ( ) لا أدري ( )

48- لمن الأولوية في التمويل في رأيك ؟

- للأكثر نشاطا ( ) - للمقر بين جهويا ( )

- للمقربين سياسيا ( )

-أخرى تذكر

.....

49-هل تتدخل شخصيات حزبية أو سياسية للتأثير في قرارات الجمعية ؟

-نعم ( ) لا ( )

50-هل طلبت منكم السلطات العمومية رأي الجمعية حول المسائل ذات الطابع السياسي ؟

-نعم ( ) لا ( )

51- ما رأيك في القانون المسير والمنظم للجمعيات ؟

-جيد ( ) - مقبول ( ) - سيء ( ) - لا أدري ( )

52-هل تعتقد بضرورة إحداث تغييرات عليه ؟

- نعم ( ) - لا ( ) - لا أدري ( )

53-كيف تقيم طبيعة العلاقة بين جمعيتكم و السلطات العمومية ؟

-علاقة شراكة و تكامل ( ) - علاقة صراع و مواجهة ( )

-علاقة تقديم المعونات فقط ( ) - علاقة سيطرة و تبعية ( )

-أخرى تذكر

.....

54- ماهي الجهات الحكومية و الرسمية التي تقوم الجمعية بالتنسيق و التعاون معها ؟

الجهة الحكومية التي يتم التنسيق و التعاون معها	نوع و مجالات التعاون و التنسيق

- سادسا : العلاقة بين الجمعيات و التنسيق و التعاون بينهم

55- ما هي طبيعة العلاقة بين مختلف الجمعيات ؟

.....

.....

.....

56- هل هناك اتصالات بين جمعيتكم والجمعيات الأخرى ؟

-نعم ( ) لا ( )

57- في حالة الإجابة نعم : ما نوع تلك الاتصالات ؟

- طلب استشارات ( ) دورات تدريبية مشتركة ( )

- طلب مساعدة مادية أو بشرية ( ) إجراءات بحوث مشتركة ( )

- تبادل معلومات و الخبرات ( )

- أخرى تذكر

.....

58- ما نوع الجمعيات التي تنسقون معها ؟

- محلية ( ) وطنية ( ) دولية ( )

59- هل تشترك جمعيتكم في شبكات مدنية قريبة من نشاطكم ؟

-نعم ( ) لا ( )

60- ما هو دور وأهمية التنسيق والشبكات ؟

- التعارف بين الجمعيات المتشابهة ( )

- تحقيق التكامل في الأهداف و الوسائل ( )

- تقديم صورة جيدة عن العمل الجمعوي ( )

- توفير بنك للمعلومات حول قضايا التدخل ( )

- وضع سياسات عامة مشتركة ( )

- موقع أكثر قوة أمام السلطات ( )

- توفير إمكانيات و موارد أكبر ( )

- قدرة أكبر على جذب المتطوعين ( )

-أخرى تذكر

.....
.....
.....

61- ما هي في رأيك أسباب عدم التنسيق هي؟

- الصراعات الشخصية ( ) الرغبة في العمل الفردي ( )

- الصراع على أموال الدعم ( ) التنافس الإيديولوجي ( )

- التنافس الحزبي ( )

62- ما هي معوقات العمل الجمعوي المشترك ؟

.....
.....
.....
.....

63 – ماهي الجمعيات التي لها علاقة تعاون و تنسيق مع جمعيتكم ؟

الجمعية التي يتم التنسيق و التعاون معها	نوع و مجالات التنسيق و التعاون

- سابعا : العوائق و الصعوبات التي تواجه الجمعيات :

64- ما هي في رأيك أبرز المشاكل التي تواجهها الجمعية ؟

.....
.....
.....
.....

65- هل تعتقد أن التمويل الحكومي للجمعيات يعتبر عائق في إستقلالية الجمعيات ؟

.....
.....
.....
.....

66- ما هي أهم العوائق التي تواجهها الجمعيات سواءا محليا أو وطنيا ؟

.....
.....
.....
.....

67- ما هي مقترحاتك لتخطي هذه المشاكل و العوائق ؟

.....
.....
.....
.....

68- ما هو تقييمك العام للنشاط الجمعية من حيث تحقيق أهدافها ؟

.....
.....
.....
.....

69- في رأيك ما هي الأليات و الميكانيزمات التي تساعد الجمعيات على تحقيق التنمية السياسية ؟

.....
.....
.....

.....

.....

3/ الجداول :

جدول رقم 03 : يوضح مدى توفر الجمعية على فروع

مدى توفر الجمعيات على فروع	العدد	النسبة المئوية
نعم	4	33%
لا	8	67%
المجموع	12	100%

جدول رقم 04 : يوضح مدى كفاية المقر

مدى كفاية المقر	العدد	النسبة المئوية
كاف	49	82%
غير كاف	11	18%
المجموع	60	100%

جدول رقم 21 : يبين كيفية التفاعل مع أنشطة الجمعية

إيجابي	مقبول عموما	سلبي	مجموع
35	25	0	60
58,33%	41,67%	0	100,00%

جدول رقم 22 : يوضح كيفية إختيار الجمعيات للأنشطة

سهولة تنفيذها	موافقة الإدارة عليها	سهولة تمويلها	سهولة تقييمها المالي	إقبال الشباب عليها	المجموع
22	11	11	00	16	60
36,67	18,33%	18,33%	00%	26%	100%

جدول رقم 26 : يبين دور الجمعيات في ترسيخ الهوية الوطنية

نعم	لا	في المناسبات	المجموع
48	8	4	60
80%	13%	7%	100%

جدول رقم 27 : يوضح أليات ترسيخ الهوية الوطنية من طرف الجمعيات

إحياء الأيام الوطنية	التوعية والتحسيس	تنظيم ملتقيات و ندوات وطنية	المجموع
33	6	13	52
63%	12%	25%	100%

جدول 28 : يوضح دور الجمعيات في عملية ترقية الثقافة السياسية

جمعية لها دور في ترقية الثقافة السياسية	لا يوجد للجمعية دور في ترقية الثقافة السياسية	المجموع
25	35	60
42%	58%	100%

جدول رقم 29 : يوضح هل للجمعيات دور في التنشئة السياسية

نعم	لا	في مناسبات	مجموع
6	54	0	60
10%	90%	0%	100%

جدول رقم 32 : يبين دور الجمعيات في صناعة السياسيات العامة و التنمية

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
الجمعية لها دور في صناعة سياسات العامة	9	15%
الجمعية لا دور لها في صناعة السياسية العامة	5	8%
دور كبير في صناعة سياسية العامة	14	23%
دور صغير في صناعة السياسية العامة	16	27%
لها دور فقط في التنمية المحلية	13	22%
بدون إجابة	3	5%
المجموع	60	100%

جدول رقم 33 : يوضح وجود إقتراحات الجمعيات التي يمكن تحويلها إلى سياسيات عامة

الإجابات	العدد	نسبة المئوية
نعم	6	10%
لا	53	88%
لا أدري	1	2%
المجموع	60	100%

جدول رقم 35 : يوضح دور الجمعيات في المواعيد الإنتخابية

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
لا دور للجمعية في المواعيد الإنتخابية	57	95%
نعم للجمعية دور في المواعيد الإنتخابية	3	5%
المجموع	60	100%

جدول رقم 36 : يبين إذا كانت المشاركة السياسية هدف من أهداف الجمعية

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	5	8%
لا	55	92%
المجموع	60	100%

جدول رقم 38 : يبين الهدف من نشاط الجمعيات

الإجابات	العدد	نسبة المئوية
تغطية عجز الدولة	0	0%
مراقبة عمل الدولة	0	0%
التكامل مع دور الدولة	47	78%
نقد و مواجهة الدولة	0	0%
التعبير عن إنشغالات المجتمع	13	28%
المجموع	60	100%

جدول رقم 40 : يبين هل تحتاج الجمعيات إلى ترخيص

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	53	88%
لا	7	12%
المجموع	60	100%

جدول رقم 41 : يبين كيفية الحصول على الترخيص

الإجابات	العدد	نسبة المئوية
بسهولة	14	23%
بصعوبة نسبية	17	28%
بصعوبة كبيرة	0	0%
حسب مواقف الجمعية	22	37%
لا	7	12%
المجموع	60	100%

جدول رقم 45 : يوضح أنشطة الجمعيات المشتركة مع الدولة

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	52	87%
لا	8	13%
المجموع	60	100%

جدول رقم 46 : يبين علاقة التمويل بتبعية للدولة

الإجابات	العدد	نسبة المئوية
نعم	2	3%
لا	50	83%
لا أدري	8	13%
المجموع	60	100%

جدول رقم 47 : يوضح مدى عدالة الدولة في تمويل الجمعيات

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	41	68%
لا	7	12%
لا أدري	12	20%
المجموع	60	100%

جدول رقم 48 : يبين أولوية التمويل

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
الأكثر نشاطا	58	97%
المقربين سياسيا	2	3%
المقربين جهويا	0	0%
المجموع	60	100%

جدول رقم 51 : يوضح رأي الجمعيات في قانون الجمعيات

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
جيد	12	20%
مقبول	45	75%
سيء	2	3%
لا أدري	1	2%
المجموع	60	100%

جدول رقم 52 : يبين إمكانية تغيير قانون الجمعيات

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	33	55%
لا	21	35%
لا أدري	6	10%
المجموع	60	100%

جدول رقم 53 : يوضح طبيعة العلاقة بين الجمعيات و الدولة

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
علاقة شراكة وتكامل	47	78%
علاقة معونات فقط	11	18%
علاقة صراع و مواجهة	1	2%
علاقة سيطرة و تبعية	1	2%
المجموع	60	100%

جدول رقم 54 : يبين الجهات الحكومية التي تنسق معها الجمعيات

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
مديرية الثقافة	3	27%
مديرية الشباب و الرياضة	2	18%
مديرية شؤون الدينية	2	18%
مديرية النشاط الإجتماعي	1	9%
مديرية البيئة	3	27%
مديرية السياحة	1	9%
مديرية التربية و التعليم	1	9%
المجموع	11	100%

جدول رقم 55 : يبين طبيعة العلاقة بين مختلف الجمعيات

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
جيدة	13	22%
عادية	30	50%
تعاونية	17	28%
المجموع	60	100%

جدول رقم 57 : يوضح نوع الإتصالات بين الجمعيات

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
طلب إستشارات	7	12%
طلب مساعادات مادية و بشرية	4	7%
تبادل خبرات ومعلومات	42	70%
دورات تدريبية مشتركة	2	3%
إجراء بحوث مشتركة	0	0%
المجموع	60	100%

جدول رقم 60 : يبين أهمية التنسيق بين مختلف الجمعيات

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
تعارف بين الجمعيات المتشابهة	38	63%
تحقيق التكامل في الأهداف و والوسائل	8	13%
تقديم صورة جيدة عن العمل الجمعوي	12	20%
قدرة أكبر على جذب المتطوعين	2	3%
المجموع	60	100%

جدول رقم 61 : يوضح أسباب عدم التنسيق بين الجمعيات

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
صراعات الشخصية	37	62%
رغبة في العمل الفردي	12	20%
التنافس على أموال الدعم	7	12%
التنافس الإيديولوجي	2	3%
المجموع	60	100%

جدول رقم 62 : يوضح معوقات العمل الجمعوي المشترك

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
الصراعات الشخصية	24	40%
رغبة في العمل الفردي	12	20%
تنافس على أموال الدعم الحكومي	9	15%
ضعف التكوين الجمعوي	6	10%
قلة النمخرطين و دعم المالي	9	15%
المجموع	60	100%

جدول رقم 63 : يبين نوعية الجمعيات المنسقة فيما بينها

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
الجمعيات ثقافية	5	36%
الجمعيات الصحية	1	7%
الجمعيات السياحية	2	14%
الجمعيات رياضية	1	7%
الجمعيات خيرية	1	7%
الجمعيات دينية	1	7%
الجمعيات تربوية	1	7%
الجمعيات بيئية	2	14%
المجموع	14	100%

جدول رقم 64 : أهم مشاكل التي تواجه الجمعيات

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نقص المنخرطين	16	21%
نقص التمويل	39	50%
ضعف التكوين الجمعوي	11	14%
المقرات	9	12%
عدم التنسيق بين الجمعيات	3	4%
المجموع	78	100%

جدول رقم 66 : أهم معوقات الجمعيات المحلية و الوطنية

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نقص التمويل	33	40%
مشكلة المقرات	29	35%
ضعف التكوين الجمعوي	4	5%
عدم وجود تنسيق بين الجمعيات	4	5%
صراعات الشخصية	5	6%
عزوف المواطنين عن العمل الجمعوي	7	9%
المجموع	82	100%

جدول رقم 67 : يوضح أهم مقترحات حل مشاكل التي تواجهها الجمعيات

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
تكوين و تدريب في المجال الجمعوي	16	21%
بناء مقرات دائمة	27	35%
توفير الدعم المالي	24	31%
التنسيق بين مختلف الجمعيات	2	3%
التحسيس بالعمل الجمعوي	8	10%
المجموع	77	100%

جدول رقم 68 : يوضح التقييم العام للجمعيات من حيث تحقيق أهدافها

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
حسن	13	22%
مقبول	20	33%
جيد	27	45%
المجموع	60	100%

جدول رقم 69 : يوضح أليات تفعيل التنمية السياسية من طرف الجمعيات

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نشر الوعي السياسي	13	20%
ترسيخ الروح الوطنية	6	9%
تشجيع العمل السياسي	4	6%
تشجيع على المشاركة السياسية الفعالة	21	32%
تبني القيم الديمقراطية	15	23%
ترسيخ الثقافة السياسية لدى الشبان	6	9%
المجموع	65	100%

الفهرس

المحتوى **رقم الصفحة**

إهداء

شكر و تقدير

خطة الدراسة

مقدمة 01

الفصل الاول : الاطار النظري للدراسة

تمهيد 12

المبحث الاول: المجتمع المدني كمفهوم و اطار نظري.....12

أولا: التطور التاريخي للمفهوم المجتمع المدني.....12

ثانيا : التأصيل النظري للمجتمع المدني 27

ثالثا : المجتمع المدني المكونات و الخصائص 37

المبحث الثاني : التنمية السياسية (مفاهيمها ، نظرياتها و مؤثراتها).....43

أولا : التنمية السياسية و علاقتها ببعض المفاهيم 43

ثانيا : المداخيل النظرية لدراسة التنمية السياسية 53

ثالثا : مؤشرات التنمية و أسس تفعيلها 58

الفصل الثاني : المجتمع المدني في الجزائر

تمهيد.....63

المبحث الاول: واقع المجتمع المدني في الجزائر 64

أولا : النشأة و التطور التاريخي للمجتمع المدني في الجزائر.....64

ثانيا : مكونات المجتمع المدني الجزائري 84

المبحث الثاني : المجتمع الجزائري (قانونيا ، سياسيا).....90

أولا : المكانة القانونية للمجتمع المدني في الجزائر.....90

ثانيا : علاقة المجتمع المدني بالدولة في الجزائر.....94

ثالثا : وسائل تفعيل مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر.....98

المبحث الثالث : المجتمع المدني و مؤشرات تحقيق التنمية السياسية في الجزائر.....106

أولا : المجتمع المدني و المسالة الديمقراطية 106

ثانيا : المجتمع المدني و المشاركة السياسية 111

ثالثا : المجتمع المدني و الاستقرار السياسي 114

الفصل الثالث : واقع العمل الجمعوي في ولاية سعيدة و دورها في التنمية السياسية

تمهيد.....118

المبحث الاول : الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية 119

أولا : أدوات جمع البيانات 119

ثانيا : مجالات الدراسة 121

المبحث الثاني : النشاط الجمعوي و التنمية السياسية 132

أولا : نوعية الانشطة الاكثر تقديما 132

ثانيا : إستمرارية أنشطة الجمعيات و كيفية إختيارها 135

ثالثا : الجمعيات و دورها في التنمية السياسية 136

رابعا : التقييم الاجمالي لنشاط الجمعيات 139

المبحث الثالث : حركية العلاقة بين الجمعيات و الدولة 140

أولا : موقف الدولة من مبادرات و نشاطات الجمعيات 140

ثانيا : طرق التمويل و أثرها على استقلال الجمعيات 143

ثالثا : العلاقات بين الجمعيات في اطار التنسيق و التشبيك 146

رابعا : معوقات العمل الجمعوي و افاق حلولها 149

خلاصات و استنتاجات 153

الخاتمة.....156

قائمة المراجع.....161

الملاحق

الفهرس

" Résumé :
Le terme de la société civile l'un des concepts principaux les plus négociés actuellement des concepts politiques et sociaux, et par conséquent, cette étude met en évidence la société civile en termes de concept problématique et le développement à travers différentes périodes historiques et l'analyse des écoles théoriques et idéologiques les plus concernées ainsi que l'étendue de la notion appropriée de la réalité arabe en général et la réalité algérienne en particulier, où l'étude a porté sur la réalité de la société civile algérienne et son développement historique sur la scène politique et sociale vécue par l'Algérie et sa relation avec le développement, en particulier le développement politique important dans la réalisation de la démocratie.
L'étude a également cherché à dépeindre la nature qui caractérise la relation entre l'Etat et la société civile en Algérie et en essayant de faire la distinction entre la société moderne et traditionnelle.
L étude détermine les éléments de base nécessaires au développement de la société dans les différents domaines ; politique, économique, social et culturel.
***Mots clés** : société civil , développement politique ,*

Abstract :
The civil society is considered to be one of the most talked-about concepts lately among variable political and social concepts, therefore, the theme of this study is to shed light on the civil society first as a concept, and later on to its progress and evolvement through different historical phases, in addition to analyzing the studies of the most important intellectual and theoretical schools that had shown interest in the subject, also to measure up the extent of the convenience of this concept in relation to the Arab reality in general and the Algerian reality in specific, in which this study have focused her attention on the reality of the Algerian civil society and its historical progress across the political and social stages that Algeria has been through, and also its relation to the development, especially the political development as an important pillar in realizing democracy. Moreover, this study sought to portray and describe the features of the relationship between the civil society and the state in Algeria, and attempted to distinguish between modernity and traditions related to the civil society.

Furthermore, in this study we have enumerated the important basics and fundamentals of the execution of the civil society in Algeria from all aspects such as; legal, political, economic and social basics as well as cultural ideologies, also we have stipulated the most important mechanisms which were helpful to the civil society in realizing the political development.

Thus, this study has taken "SAIDA" as its research sample in an attempt to discover the true reality of the civil society and its role in realizing development generally and the political development specifically.

***Key words** :civil society , political development ,*

الملخص:
يعد مفهوم المجتمع المدني من أبرز المفاهيم و المصطلحات الأكثر تداولا حاليا من المفاهيم السياسية والإجتماعية، و عليه فإن هذه الدراسة تسلط الضوء على المجتمع المدني من ناحية إشكالية المفهوم و تطوره عبر المراحل التاريخية المختلفة و تحليل دراسات أبرز المدارس الفكرية و النظرية المهتمة به ، وكذا مدى ملائمة المفهوم للواقع العربي بصفة عامة و الواقع الجزائري بصفة خاصة ، حيث ركزت الدراسة على واقع المجتمع المدني الجزائري و تطوره التاريخي عبر المراحل السياسية و الإجتماعية التي مرت بها الجزائر و علاقته بالتنمية و خاصة التنمية السياسية كمرتكز هام في تحقيق الديمقراطية ،كما سعت الدراسة إلى تصوير الطابع التي تتصف به العلاقة بين المجتمع المدني و الدولة في الجزائر و محاولة التمييز بين المجتمع المدني من جهة بما يمثله من حداثة و المجتمع الأهلي من جهة أخرى بما يمثله من التقاليد.

كما عددنا في هذه الدراسة الأبرز أسس تفعيل المجتمع المدني في الجزائر من كافة الجوانب من أسس قانونية و سياسية و إقتصادية و إجتماعية إضافة إلى الإيديولوجية الثقافية ، وحددنا أهم الميكنزمات المساعدة للمجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية.

و أخذت الدراسة ولاية سعيدة في جانبها الميداني كعينة بحثية في محاولة معرفة الواقع الحقيقي للمجتمع المدني و دوره في تحقيق التنمية عامة و التنمية السياسية خاصة

الكلمات المفتاحية : المجتمع المدني ، التنمية السياسية ، الحركة الجمعوية